

من قضايا فعل القول (قال) في العربية

د. عمر يوسف عكاشة

أستاذ مساعد

مركز اللغات - جامعة اليرموك

إربد - الأردن

استهلال:

كثيراً ما اعترضَ سيرورة فكر المرء، وهو يوجهُ العربيَّة للناطقينَ بغيرها، أمرٌ جَلَّ استحكمتْ حلقاؤه في النفس، وما انفكَّ يراوده منذُ أحدَ عشرَ عاماً، يومَ أن كانَ في زمنِ الطَّلبِ الثاني. فقد كانَ يشعُرُ، على الاتِّصالِ والدَّوامِ، بِحاجةٍ أولئكِ النفرِ من مُتعلِّمي العربيَّةِ إلى مَبحِثِ يَخْلُو مِنْهُ النحوُ العربيُّ إلا من بضعِ شذراتٍ مُنفرَّقاتٍ، لا ترقى بأيِّ حالٍ إلى أن تُفيمَ أودَ بابٍ في النحوِ. ذلكم هو بابُ "تقلُّ الكلامِ في اللسانِ العربيِّ".

فكانَ دائِمَ التَّسألِ: لِمَ نجدُ هذا البابَ شاخِصاً بِقُوَّةٍ في "أنحاء" ما نَعرفُ من لغاتٍ، كالإنجليزيةِ والفرنسيَّةِ والألمانيَّةِ والعبريَّةِ وغيرها، في حين إنَّه لم تَقمَ لَهُ قائِمةٌ بَعْدُ في النحوِ العربيِّ؟ بل إنَّ نَحْوَ اللغَةِ الفارسيَّةِ، رَعَمَ أَنَّهُ مُشْتَهَرٌ بِاعْتِمادِ واضعيهِ على تاليفِ النحوِ العربيِّ نَفْسِهِ اعْتِماداً مُستَعلياً، خاصَّةً من جهةِ تَقسيماتِهِ ومُصطلحاتِهِ، إلا أَنَّنَا نَعْتُرُ فِيهِ على بابٍ مَضبوطةٍ قواعدهُ لِنَقِلِ القَوْلِ (المُباشِرِ) وغيرِ المُباشِرِ).

أريدُ لأَسألَ، بِطريقةٍ ثانيةٍ: لِمَ لَمْ يَهْتَمَّ النحاةُ العربُ بهذا المَبْحَثِ؟ لِمَ لَمْ تَلْتَقِ عِنَايَهُمْ إِلَيْهِ فَيُفْرِدُوا لَهُ باباً في النحو؟ الحقُّ أَنَّنَا لم نَكُنْ لِنَتَّصِرَ عَدَمَ قِيَامِ النحاةِ -أو غيرِهِم من علماءِ السلفِ كُعلماءِ السُنَّةِ أو الحديثِ الشريفِ مثلاً- بهذا الصَّنِيعِ، لأنَّهُ يَغْدُو ضَرُورَةً مُلِحَّةً، خاصَّةً في ضوءِ ما يَتَّسِمُ بِهِ أَغْلَبُ تراثنا من شفاهيَّةٍ مُقرَّرةٍ ليسَ مِنَ اليسيرِ دَفْعُها أو الدِّفاعُ عَن ضِدِّها.

وإنَّ غيبةَ "نَقْلِ الكلامِ" عن أبوابِ النحوِ العربيِّ، لِيُعَزِّزُ صِدْقَ الدَّعْوَى القائلةِ بِأَنَّ أَكْثَرَ عَمَلِ النحاةِ -لا اللغويينَ- قد انصَرَفَ إلى النصوصِ الأدبيَّةِ الفَنِّيَّةِ. ولعلَّ من غيرِ المَشكوكِ فِيهِ أَنَّ عمليَّةَ "نَقْلِ الكلامِ" تَتَجَلَّى، أَكْثَرَ ما تَتَجَلَّى، في لُغَةِ الحديثِ اليوميِّ النفعيِّ الشفاهيَّةِ.

وقد يريظُ، ثُمَّ، سببُ آخِرٍ من وراءِ عَدَمِ تَوَجُّهِ أَنظارِ النحاةِ تِلْقاءَ هذا المَبْحَثِ، نَقْلِ الكلامِ. فالنحوُ العربيُّ، كالأنحاءِ التقليديَّةِ جميعها، قد اعتنى بِنحوِ الجملةِ ولم يَتَجَاوَزْها إلى "النصِّ". غيرَ أَنَّ الحادِثَ في "نَقْلِ الكلامِ" لا جَرَمَ مُتَجَاوِزُ حُدُودِ الجملةِ إلى "النصِّ"، أَجَلَّ أَنَّهُ يُعْرَفُ أو يُعْرَفُ -أحياناً- بِأَنَّهُ خِطابٌ مُنْكَيٌّ على خِطابِ.

ولكنَّ يَنْبَغِي الاعْتِرَافُ بِأَنَّ جُلَّ المُقَدَّمِ هنا، رَعْمَ كَثْرَةِ تَفْرِيعَاتِهِ، وَتَعَدُّدِ مَلاحِظِهِ، وَجِدَّةِ بعضِ أَنظارِهِ، فَإِنَّهُ لا يَتَعَدَّى كَوْنَهُ مَلاحِظَاتٍ تَأْسِيسِيَّةً وَتَعْلِيقَاتٍ تَمْهِيديَّةً لِلْمَبْحَثِ المُبْتَغَى إنْشاؤُهُ. فوَعُورَةُ المَسْأَلِ كَما اضْطَرَّتْني إلى أَنْ أَقْنَعَ مِنَ الظاهِرةِ المَدْرُوسَةِ بِبدايَةِ أحوالٍ فِيها لَمْلَمَةٌ أَهمُّ مَظَاهِرِ القَوْلِ وَمتعلِّقاتِهِ فِيما اسْتَطَعْنَا الوُصُولَ إِلَيْهِ مِنَ كِتابِ النَحْوِ وَاللُغَةِ وَالحديثِ وَالتفسيرِ. هذه البِدايَةُ، فِي تَصَوُّرِ الباحِثِ الحالِيِّ، هي غايَةُ النِّهايَةِ.

أقولُ: إِنَّ هذا البَحْثَ - بِحَقِّ - تَمْهِيديٌّ، وَلَمْ يَكُنْ فِي مُكْنَةِ المَرَّةِ أَنْ يَتَجَاوَزَهُ إلى وَضْعِ قَواعِدَ تَكُونُ وَاصِفَةً ضابِطَةً نَقْلَ الكلامِ فِي اللسانِ العربيِّ،

شارحةً آلياته شاملةً استراتيجياته، على غرار ما نجدُه ماثلاً في اللغات الأخرى. ذلك أنني أظنُّ أنَّ قواعدَ الكلام المنقولِ المتوصَّل إليها في تلك اللغات -سواء كانت قواعدَ لنقلِ الكلام بلفظه ونصّه، أو بمعناه دون لفظه-، لم تستقرَّ على يدِ باحثٍ واحدٍ إليه يُمكنُ عزوُّ تلك القواعدِ. بل الرَّاجحُ أنَّها ما قرَّت وما أُقرَّت إلا بجهودِ طوائفٍ عدَّةٍ من الباحثين.

القضية الأولى: توظيف فعل القول (قال) لنقل الكلام

حكاية الكلام بالقول

يذهبُ سيبويه في باب (الأفعال التي تُستعمل وتلغى) إلى أنَّ (قلتُ) "إنَّما وَقَعَتْ في كلامِ العربِ على أن يُحكى بها، وإنَّما تحكى بعدَ القولِ ما كانَ كلاماً لا قول، نحو: (قلتُ: زيدٌ منطلقٌ)، لأنَّه يحسُنُ أن تقول: (زيدٌ منطلقٌ) ولا تدخلُ (قلتُ). وما لم يكنْ هكذا أسقطَ القولُ عنه"^(١). ولقد وظَّفَ ابنُ جنِّي هذا النصَّ ليُشيرَ إلى أنَّ الكلامَ ما كانَ من الألفاظِ قائماً برأسه، مستقلاً بمعناه، وأنَّ القولَ بخلافِ ذلك^(٢).

والذي يبدو للمرءِ أنَّ ابنَ جنِّي لم يلتفتَ في نصِّ سيبويه السالفِ إلا إلى ما يعنيه منه حسَبُ، بالقدرِ الذي يُسعِفُه به هذا النصُّ على المسألة التي تشغله، وهي مسألةُ إقامةِ فرقٍ حاسمٍ بينَ القولِ والكلامِ.

غيرَ أنَّ أهمَّ ما في ذلك النصِّ - فيما أحسبُ - أمرٌ آخرٌ لم يُشغَلْ به ابنُ جنِّي. فإذا رجعنا البصرَ في كلامِ سيبويه كَرَّةً أخرى، ألفينا مسألةَ التفريقِ فيه بينَ ما كانَ كلاماً وما كانَ قولاً، مسألةً فرعيةً وفكرةً ثانويةً. وأما رُة ذلك أنَّ عنايةَ سيبويه توجَّهتْ أولَ الأمرِ ومُفتتَحَ النصِّ إلى طريقةِ إيقاعِ (قلتُ) في كلامِ العربِ،

١. سيبويه، الكتاب: ١ / ١٢٢.

٢. ابن جنبي، الخصائص: ١ / ٢٠.

فَكَانَ أَنْ ذَكَرَ أَنَّ (قُلْتُ) إِنَّمَا تَقَعُ "عَلَى أَنْ يُحْكِي بِهَا"، ثُمَّ تَنَى بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْكَلَامِ وَالْقَوْلِ، هَكَذَا:

١- "اعْلَمْ أَنَّ (قُلْتُ) إِنَّمَا وَقَعَتْ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَنْ يُحْكِي بِهَا".

٢- "وَإِنَّمَا تَحْكِي بَعْدَ الْقَوْلِ مَا كَانَ كَلَامًا لَا قَوْلًا".

فَابْنُ جَنِّي تَلَقَّفَ مِنْ سَيَّبِيهِ جِزْأً كَلَامِهِ الثَّانِي، وَهُوَ الْجِزْأُ الثَّانِيُّ الْأَقْلُ أَهْمِيَّةً، تَارِكًا الْجِزْأَ الْأَوَّلَ الَّذِي يَحْوِي فِكْرَةَ الْكَلَامِ الرَّئِيسَةِ.

صَحِيحٌ أَنَّ ابْنَ جَنِّي يَكُونُ بِذَلِكَ قَدْ النَّقَطَ مَلْحَظًا لِسَيَّبِيهِ هَامًا يَمْتُلُّ فِيهِ الْفَرْقَ بَيْنَ الْقَوْلِ وَالْكَلَامِ، فَالْفَتْحُ الْأَنْظَارَ إِلَيْهِ، وَسَلَّطَ الضَّوْءَ عَالِيًا عَلَيْهِ، بِيَدِ أَنَّهُ - فِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ - لَمْ يَتَوَقَّفْ لِحِظَةً عِنْدَ مُرَادِ سَيَّبِيهِ مِنْ كَوْنِ أَنْ (قُلْتُ) يُحْكِي بِهَا. وَقَدْ كَانَ هَذَا مِنْ ابْنِ جَنِّي فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَسْتَعِدُّ فِيهِ سَيَّبِيهِ (إِنَّمَا) أَجَلَ التَّعْبِيرِ عَنِ ذَلِكَ: "إِنَّمَا وَقَعَتْ عَلَى أَنْ يُحْكِي بِهَا". فِي لُغَةِ سَيَّبِيهِ هَذِهِ تَحْفَازٌ لِلْمَرَّةِ لِيَسْأَلَ: مَا مَعْنَى أَتَيْتُكَ بِ(قُلْتُ) "تَحْكِي" الْكَلَامِ؟ بِطَرِيقَةٍ أُخْرَى: مَا مَعْنَى الْحِكَايَةِ بِ(قُلْتُ)؟ .

مِنْ هَذَا يَسْتَبِينُ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ الرَّئِيسَةَ لَيْسَتْ مَسْأَلَةَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْقَوْلِ وَالْكَلَامِ، بَلْ إِنَّهَا تَتَعَدَّاهَا إِلَى حِكَايَةِ الْكَلَامِ. وَأَجَلَ هَذَا فَإِنَّ التَّقَاطُةَ ابْنَ جَنِّيٍّ مِنْ نَصِّ سَيَّبِيهِ لَا تَقْوَى عَلَى الْإِجَابَةِ عَنِ هَذَا السُّؤَالِ، رَغْمَ أَنَّهُ مَدَارُ الْإِهْتِمَامِ وَمَثَارُ الْاسْتِفْهَامِ.

قَدْ يَكُونُ مِنَ السَّهْلِ أَنْ نَسْتَصْفِيَّ مِنْ كَلَامِ سَيَّبِيهِ، أَنَّكَ إِذَا انْتَوَيْتَ تَوْظِيْفَ (قُلْتُ)، وَكَذَا جَمِيعَ مَا تَصَرَّفَ مِنْ فَعْلِهِ^(١) نَحْوَ: (قَالَ/قَالَا/قَالُوا، قَالَتْ/قَالَتَا/قُلْنَ، قُلْتُ/قُلْتُمَا/قُلْتُمْ، قُلْتُ/قُلْتُمَا/قُلْتُنَّ، قُلْنَا، يَقُولُ/يَقُولَانِ/يَقُولُونَ...)،

١. سَيَّبِيهِ، الْكِتَابُ: ١ / ١٢٢.

فإنَّ مِنَ الواجِبِ أَنْ تَأْتِيَ بَعْدَ لَفْظِ فِعْلِ الْقَوْلِ بِكَلِمٍ، أَيْ تَامًا. وَلَكِنْ، هَلْ يَعْنِي هَذَا أَنَّ مِنَ اللَّازِمِ أَنْ تَتَقَلَّ "الكَلَامَ التَّامَ" كَمَا صَدَرَ مِنْ فَمِ صَاحِبِهِ أَوْ قَلَمِهِ، دُونَ تَصَرُّفٍ أَوْ تَغْيِيرٍ؟ هَلْ يُرِيدُ سَيبَوِيهِ لِيُشِيرَ إِلَى ضَرُورَةٍ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ الَّذِي يَأْتِي بِهِ الْعَرَبِيُّ بَعْدَ لَفْظِ الْقَوْلِ كَلَامًا مَنقُولًا بِنَصِّهِ، لَا أَثَرَ فِيهِ مِنْ لُغَةِ النَّاظِلِ؟.

الحَقُّ أَنَّ نَصَّ سَيبَوِيهِ -فِيمَا يَتَّبِدَى لَنَا- غَيْرُ حَاسِمٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. فَمَنْبَعُ الْإِشْكَالِ أَنَّهُ مَثَلٌ لِمَا يُمَكِّنُ ثَقْلَهُ مِنْ كَلَامٍ بِ(زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)، لِيَقُولَ إِنَّهُ لَيْسَ بِمُكْنَتِكَ نَقْلُ (زَيْدٌ) وَحْدَهَا، أَوْ (مُنْطَلِقٌ) وَحْدَهَا. وَلَكِنَّا لَا نَعْلَمُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ غَيْرَ هَذَا الْقَدْرِ وَإِلَّا هَذَا الْحَدَّ. لَا يُمَكِّنُ أَحَدًا أَنْ يَقْطَعَ بِأَنَّ سَيبَوِيهِ يَقُولُ بِإِمْكَانِ نَقْلِ الْكَلَامِ نَقْلًا يُحَافِظُ عَلَى عِنَصْرِ الْمَعْنَى دُونَ الْأَلْفَاظِ.

غَيْرَ أَنَّ الْمَرَّةَ لَيَرَى بِأَنَّ الْمَعَاجِمَ اللَّغَوِيَّةَ تَسْتَطِيعُ سَدَّ هَذِهِ الثَّغْرَةِ وَرَدِّهَا هَذِهِ الْفَجْوَةَ. إِذْ تُرْشِدُنَا مَادَّةُ (حَكِي) فِي الْمَعَاجِمِ - عَلَى نَحْوِ فَاقِعٍ - إِلَى أَنَّ الْحِكَايَةَ، أَوِ الْمَحَاكَاةَ، مُنْبَنِيَّةٌ عَلَى الْمِطَابَقَةِ فِي إِطَارِ الْقَوْلِ أَوْ الْفِعْلِ. فَأَنْتَ تَقُولُ: "حَكَيْتُ فُلَانًا وَحَاكَيْتُهُ"، بِمَعْنَى: "فَعَلْتُ مِثْلَ فِعْلِهِ أَوْ قُلْتُ مِثْلَ قَوْلِهِ سِوَاءَ لِمَ أَجَاوَزُهُ، وَحَكَيْتُ عَنْهُ الْحَدِيثَ حِكَايَةً"^(١).

وَبِنَاءٍ عَلَى هَذَا، قَدْ يَكُونُ سَدِيدًا الْقَوْلُ: إِنَّ مَقْصَدَ سَيبَوِيهِ مِنَ قَالَتِهِ تِلْكَ، هُوَ أَنَّ الْفِعْلَ (قَالَ) -وَمَا يُحَاقِلُهُ- الْأَصْلُ فِيهِ أَنْ لَا يَقَعَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ إِلَّا عِنْدَ إِرَادَةِ نَقْلِ الْكَلَامِ نَقْلًا "حِكَايِيًّا"، أَيْ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي بِهِ صَدَرَ عَنْ مُنْتَجِهِ الْأَوَّلِ. فَلَيْسَ لَكَ بَعْدَ (قَالَ) أَوْ (قُلْتُ) - وَالْكَلامُ عَلَى الْأَصْلِ - إِلَّا أَنْ تَحْكِيَ الْكَلَامَ، أَيْ أَنْ تَأْتِيَ بِهِ عَلَى النَّحْوِ الَّذِي بِهِ أَطْلَقَهُ مَرْسَلُهُ الْأَصْلِيَّ، الَّذِي هُوَ "الْمَنْقُولُ عَنْهُ أَوْ الْمَنْقُولُ مِنْهُ". بِطَرِيقَةٍ أُخْرَى: لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ سِوَى أَنْ تَذَكَّرَ فِعْلَ الْقَوْلِ مُسْتَدًّا إِلَى الْقَائِلِ الْمَنْقُولِ مِنْهُ الْكَلَامَ، ثُمَّ تَوَرَّدَ بَعْدَهُ كَلَامًا هُوَ - بِطَبِيعَةِ الْحَالِ - مِنَ الْأَفَاطِ

١. ابن منظور، لسان العرب: (حكي).

غيرك. ولعلّ ممّا يُعزّزُ هذا الفهم، ما أوردَهُ سيبويه نفسه في موضعٍ آخرَ حينما قال: "ف(قال) لا تُغيّرُ الكلامَ عن حاله قبلَ أنْ تكونَ فيه (قال)"^(١)، وما قرّره ابنُ السراج في قوله: "والحكايةُ لا تُغيّرُ الكلامَ عمّا كانَ عليه. تقولُ: (قالَ عمرو: إنَّ زيداَ خيرٌ منك)"^(٢).

وقد يتفقُ أنْ تكونَ الألفاظُ بعدَ القولِ ألفاظك، والكلامُ بعدهُ كلامك، وذلك حسبُ عندما يكونُ القولُ صادراً عنك في موقفٍ اتّصاليٍّ سابقٍ، أي عندما تكونُ أنتَ المنقولَ عنه والناقلَ له في آن. وفي هذه الحالِ كذلك، أنتَ مضطّرٌّ إلى حكايةِ كلامك ونقله دونَ تغييرٍ أو تصرّف. ولا يُقبلُ غيرُ ذلك مع فعلِ القولِ في لغةِ العرب. ومن هنا جاءت عبارةُ سيبويه الصارمةُ: "وما لم يكنْ هكذا أسقطَ القولُ عنه"^(٣).

أقولُ: أنْ يكونَ فعلُ القولِ (قال) لِمَا نُقِلَ مِنَ الكلامِ حكايةً، هو الأصل. على أَنَّهُ ينبغي أنْ لا يُفهمَ منْ هذا أنّ العربيةَ لم تعرفْ (قال) المَوْظَفَ لغرضِ نقلِ الكلامِ غيرِ المحكيِّ (المُنصَرَفِ فيه). أمارَةٌ هذا أنّ "يونسَ" قد ذكّرَ - في سياقِ إجابتهِ عن سؤالِ سيبويه المتعلّق بِصِحِّهِ فَتْحِ الهمزةِ في: (متى تقولُ أَنَّهُ مُنطَلِقٌ؟) - أنّكَ "تقولُ: قالَ عمروٌ إِنَّهُ منطَلِقٌ. فإنْ جعلتَ الهاءَ عَمراً أو غيرهَ فلا تَعْمَلُ (قال)، كما لا تَعْمَلُ إذا قلتَ: قالَ عمروٌ هو منطَلِقٌ. ف(قال) لم تَعْمَلْ ها هنا شيئاً وإنْ كانتَ الهاءُ هي القائل، كما لا تَعْمَلُ شيئاً إذا قلتَ (قال) وأظْهَرتَ (هو)"^(٤).

١ . سيبويه، الكتاب: ١٤٣/٣ .

٢ . ابن السراج، الأصول في النحو: ١ / ٢٦٣ .

٣ . سيبويه، الكتاب: ١ / ١٢٢ .

٤ . السابق: ١٤٢/٣ - ١٤٣ .

معنى ذلك أَنَّكَ إِذَا قَصَدْتَ بِالْهَاءِ عَمْرًا فِي قَوْلِكَ: (قَالَ عَمْرُو إِنَّهُ مُنْطَلِقٌ)، كَانَ كَلَامُ عَمْرٍو الْمَنْقُولُ عَلَى غَيْرِ الْوَجْهِ الَّتِي بِهَا صَدَرَ مِنْهُ، لِأَنَّ عَمْرًا عِنْدَمَا أَخْبَرَكَ بِانْطِلَاقِهِ لَا جَرَمَ أَنَّهُ عَبَّرَ عَنْ نَفْسِهِ بِصِيغَةِ الْمُتَكَلِّمِ: (إِنِّي مُنْطَلِقٌ). وَعَلَيْهِ فَإِنَّكَ إِذَا نَقَلْتَ كَلَامَهُ حِكَايَةً قُلْتَ: (قَالَ عَمْرُو إِنِّي مُنْطَلِقٌ)، وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِ اللَّهِ - جَلَّ وَعَلَا - حِكَايَةً عَنْ عَيْسَى - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾^(١). وَأَمَّا إِذَا قُلْتَ: (قَالَ عَمْرُو إِنَّهُ مُنْطَلِقٌ) بِعَوْدَةِ الْهَاءِ إِلَى عَمْرٍو، كُنْتَ نَاقِلًا الْكَلَامَ بِالْمَعْنَى دُونَ الْإِلْتِزَامِ بِالْأَلْفَاظِ.

ولقد جَلَى السِّيرَافِيُّ - بِشَيْءٍ مِنَ الْإِضْطِرَابِ الْوَاضِحِ - السُّلُوكَ الَّذِي يَسْتَلْكُهُ الْفِعْلُ (قَالَ) فِي تَارُجِحِ دَلَالَتِهِ عَلَى طَرِيقَتِي نَقْلِ الْكَلَامِ: النُّقْلَ بِالْأَلْفَاظِ تَارَةً، وَالنُّقْلَ بِالْمَعْنَى دُونَ الْأَلْفَاظِ تَارَةً أُخْرَى. وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: "حَقُّ الْحِكَايَةِ أَنْ تَقُولَ: (قَالَ عَمْرُو إِنِّي مُنْطَلِقٌ)، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: (قَالَ عَمْرُو هُوَ مُنْطَلِقٌ). فَحَقُّ الْحِكَايَةِ أَنْ يَقُولَ: (قَالَ عَمْرُو أَنَا مُنْطَلِقٌ)، لِأَنَّ هَذَا لَفْظُهُ الَّذِي لَفَظَ بِهِ، وَلَكِنَّهُمْ قَدْ يُغَيِّرُونَ لَفْظَ الْغَيْبَةِ إِلَى الْخِطَابِ، وَلَفْظَ الْخِطَابِ إِلَى الْغَيْبَةِ، لِأَنَّ ذَلِكَ أَقْرَبُ إِلَى الْإِفْهَامِ، وَلَا يُعَدُّ ذَلِكَ تَغْيِيرًا، لِأَنَّ الَّذِي يَقُولُ: (إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا) لَوْ وَاجَهَهُ لَقَالَ: (إِنَّكَ مُنْطَلِقٌ)، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُغَيِّرًا لِلْكَلَامِ عَنِ مَنِهَاجِهِ"^(٢).

والجديرُ ذِكْرُهُ أَنَّ النِّحَاةَ الْعَرَبَ أَفْرَدُوا لِلْحِكَايَةِ بَابًا، يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُمْ يَعْنُونَ بِالْحِكَايَةِ "إِبْرَادَ اللَّفْظِ الْمَسْمُوعِ عَلَى هَيْئَتِهِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ فِيهِ، أَوْ إِبْرَادَ صِفَتِهِ"^(٣). وَيَبْدُو أَنَّ الْحِكَايَةَ عِنْدَهُمْ تَضْرِبُ فِي مَسْتَوِيَيْنِ، الْمَسْتَوَى الْأَوَّلُ: حِكَايَةُ الْجَمَلِ، وَهِيَ مَخْتَصَّةٌ بِالْقَوْلِ، بِدَلِيلِ قَوْلِ ابْنِ هِشَامٍ: "حِكَايَةُ الْجَمَلِ مُطَرِّدَةٌ بَعْدَ الْقَوْلِ، نَحْوُ:

١ . مريم ١٩ : ٣٠ .

٢ . سيبويه، الكتاب: ١٤٣/٣ (الحاشية الأولى).

٣ . ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٤ / ٢٥١ (الحاشية الأولى).

﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾^(١) ^(٢). وتنشعبُ حكايةُ الجملِ إلى قسمين: **حكاية اللفظ**، وهو أن تحكي ما قال المتكلمُ الأوَّلُ بألفاظِهِ وترتيبها وهيئاتها، وإلا فهي **حكاية المعنى**. وإذا أنعمتَ النظرَ فيما أرادوه من حكاية المعنى، وجدته لا يتفقتُ في الحقيقة من إसार حكاية اللفظ. ذلك أنهم نصّوا على نوعين لحكاية الجملة على المعنى، يلتزمُ الناقلُ في كليهما بأن يأتي بألفاظِ المنقولِ منه لا يُغادرُها، إلا أنه في أحد النوعين يقومُ بتقديم بعض الألفاظِ وتأخير بعضها، فيما يجيء الناقلُ - طبقاً للنوع الثاني من حكاية الجملِ على المعنى عندهم - بكلام المنقولِ منه بألفاظِهِ وعلى ترتيبها، ولكنه يُغيّرُ هذه المرّة في علاماتِ إعرابها. وأجل ذلك قد يحقُّ لنا إدخال هذين النوعين في زمرة حكاية اللفظ، ما دام الناقلُ - فيما هو مُكتشفٌ - ملتزماً بألفاظِ المنقولِ منه نفسها، وإن غيّر مرّة ترتيبها، ومرّة علاماتِ إعرابها.

وأما المستوى الثاني الذي تطأه الحكاية في عُرفهم، فهي **حكاية المفردات**. وهو أنه "إذا قال لك رجلٌ: (رأيتُ رجلاً)، قلت: (أياً؟)، وذلك أنك أردت أن تحكي كلامه. فإن قال: (جاءني رجلٌ)، قلت: (أي؟) موقوفة، فإن وصلت قلت: (أي يا فتى؟)، لأنها مرفوعة كالذي استفهمت عنه. فإن قال: (مررتُ برجلٍ)، قلت في الوقف: (أي؟) موقوفة^(٣). كما تقول في المخفوض: (مررتُ بزيدٍ)، فإن وصلت قلت: (أي يا فتى؟)^(٤)^(٥).

١. مريم ١٩: ٣٠.

٢. ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٤ / ٢٥١.

٣. هكذا.

٤. يبدو أن في الكلام تقديماً وتأخيراً مُجلين، إذ الأصل أن يُقال - مُساوقةً لما سبق من كلام - : "فإن وصلت قلت: (أي يا فتى؟) كما تقول في المخفوض: (مررتُ بزيد)".

٥. المبرد، المقنضب: ١ / ٥٧٠.

وليسَ نَمَّ شَكٌّ في أنَّ حكايةَ المفرداتِ خارجةً جملةً من حقلِ حكايةِ الكلامِ الذي نعنيه، ذاكَ الذي يَشْمَلُ نقله من طَرَفٍ، هو المتكلمُ الأصليُّ المنقولُ منه، إلى طَرَفٍ ثانٍ، هو المنقولُ إليه أو المستمعُ الثاني، وذلك بوساطةِ الناقلِ أو المستمعِ الأصليِّ.

مُؤدَّى الكلامِ بعدَ ما سَلَفَ كلُّه، أنَّ كَفَّةَ الكلامِ لدى العربِ لا تَميلُ - وفقاً لما عليه الأمرُ في المُدَوَّنَةِ النحويَّةِ الأولى - إلى النمطِ الذي يَكُونُ فيه مَقولُ القولِ ألفاظاً تُغايِرُ ألفاظَ المتكلمِ الأصليِّ المنقولِ منه.

نَقْلُ الكلامِ العربيِّ بَيْنَ "الحكايةِ" و"الإخبارِ": دَعْوَةٌ إلى مُصْطَلَحَيْنِ

وبعدُ، فإنَّ بمكنتنا - فيما أرى - أن نُفيدَ ممَّا جاءَ عند سيبويه، فنَسوقُ اقتراحاً بإقرارِ مصطلحِ "الحكايةِ"، أو "حكايةِ الكلامِ"، بديلاً لمفهومِ نقلِ الكلامِ نقلاً مباشراً، وهو ما يُقابِلُ في الإنجليزِيَّةِ مصطلحَ Direct Speech. وما يَدْفَعُ في اتِّجاهِ هذا الاقتراحِ دونَ الآخرِ اعتباراتٌ، منها:

١- أنَّ "الحكايةَ" أو "حكايةَ الكلامِ" أَخْصَرُ مِنَ المُصْطَلَحَاتِ الأخرى: "نَقْلُ الكلامِ نقلاً مباشراً"، و"النقلُ المُباشرُ للكلامِ"، و"نَقْلُ الكلامِ مباشرةً".

٢- أنَّ "حكايةَ الكلامِ" أدلُّ في المعنى المُرادِ مِنَ المُصْطَلَحَاتِ الأخرى، ذلك أنَّ "النَقْلَ المُباشرَ" - مَثَلًا - أَصْبَحَ مُصْطَلَحاً مُتداوِلاً بكَثْرَةٍ في الحقلِ الإعلاميّ المرئيِّ بِخاصَّةٍ، حتَّى إنَّهُ عَدَا مَعْلَماً يَطْبَعُ هذا الحقلُ وبِهِ يُعْرَفُ.

٣- أنَّ قولَكَ: "نَقَلْتُ الكلامَ مباشرةً" قد يَنْقُلُ الأُفْهَامَ إلى دلالةِ "المُباشرةِ" كما هي شائِعَةٌ في العربيَّةِ المُعاصِرةِ، وهي دلالةٌ بعيدةٌ عن بُلُوغِ المُرادِ المقصودِ في هذا السِّياقِ، وهو نقلُ الكلامِ بالتزامِ الإتيانِ بِألفاظِ المنقولِ

منه التزاماً كاملاً أميناً. فقد اقترنت "المباشرة" - في العربية المعاصرة - بدلالة قيام الشخص بحدثٍ يلي حدثاً آخرَ بسرعة. يُقالُ في أيامنا: "فعلتُ الشيءَ مباشرةً"، أي: بسرعةٍ دونَ إبطاءٍ أو فاصلٍ زمنيٍّ. وهي - فيما يبدو - دلالةٌ مُستحدثةٌ لم تعرفها العربية في العصور القديمة، اتكاءً على المُدونة المُعجمية الواصلة إلينا^(١).

٤- أن في مصطلح "حكاية الكلام" تجاوزاً لخلافٍ قد ينشأ بين طائفةٍ من أهل العربية في زماننا، حول الصّحة اللغوية للتعبير: "نقلتُ الكلامَ مباشرةً". فهو من بنية تركيبية لم تألفها العربية في الرَّاجح. بل المَعهودُ أن تأتي "المباشرة" في تركيبٍ من شاكلة: "باشَرَ الأمرَ مباشرةً"، بِمعنى: "ولِيَهُ بنفسِه"^(٢). ولكن - بطبيعة الحال - على اختلافِ دلالةِ التعبيرين اختلافاً واسعاً.

ويُقابلُ "الحكاية" - حينَ الحديثِ عن عمليةِ نقلِ الكلام - مصطلحُ "الإخبار" Indirect Speech، الذي يعني نقلَ الكلام بتحويله وحرفه عن أصلِ مادّته، والتصرفِ فيه بتغييرِ ألفاظِهِ مع الإبقاء على جوهرِ المعنى الذي أرادَهُ صاحِبُهُ (أي المنقول منه). ولقد قصدنا إلى هذا المصطلح "الإخبار"، اعتماداً على أن الفعلَ (أخْبَرَ) يُشيرُ في العربية وغيرها إلى نقلِ الكلام بالمعنى دونَ اللفظ، إذ الحكايةُ أو المُطابَقةُ معه مُنعدمةٌ.

والذي رَسَخَ استقرارنا على مصطلحي "الحكاية" و"الإخبار" كلامٌ لبرجستراسر، يَدْعَمُ ما نَحْنُ بِإِزَائِهِ، قالَ فِيهِ: "وإِلْحاقُ الكلامِ المَحكيِّ بفعلٍ من

١. انظر: ابن منظور، لسان العرب: (بشر).

٢. انظر السابق نفسه. وانظر: محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة: ص ٣٨.

أفعال القول مباشرة، هو المؤلف في أكثر اللغات على العموم. ويجوز فيها الإخبار عن مضمون الكلام بدل حكايته^(١).

ومن المصطلحات الأخرى التي قد يحتاج إليها من يتناول نقل الكلام بالدراسة والتحليل، وتمثل الأطراف الرئيسة لهذه العملية:

١- المنقول منه (أو عنه) الكلام Reported speaker، وهو القائل الأصلي صاحب الكلام المنقول ومُنشئه.

٢- المُخاطَب Reported addressee، وهو الشخص الذي كان المنقول منه يتحدث إليه، وليس ضرورياً أن يكون هو نفسه من نقل.

٣- الناقل Reporter speaker، وهو المضطع بالنقل، ويُعدُّ - في الغالب - حلقة تصل بين المنقول منه والمنقول إليه.

٤- المنقول إليه Reporter addressee، وهو الذي يستقرُّ عنده ويؤول إليه الكلام المنقول.

النمطان "قال خالدٌ إنني مُسافرٌ" و"قال خالدٌ إنه مُسافرٌ"

تأدى بنا القول خالياً إلى أن العربي - فيما يظهر - كان يورد بعد فعل القول كلاماً كل الألفاظ فيه من ألفاظ المنقول منه لا الناقل، وإن تصرّف في بعض الأحايين تصرفاً سطحياً محدوداً فيما ينقل من كلام. ولقد استبان لنا أنه تصرّف لا يُخرج الكلام من دائرة النقل بالحكاية، ذلك أنه منحصر - على ما أوردناه في باب الحكاية - إما في تبديل مواقع بعض الألفاظ، أو في تغيير علامات الإعراب.

١. برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية: ص ١٨٥.

وَيَبْنِي عَلَى هَذَا تَلْقَائِيَا أَنْ يُقَالَ: إِنَّكَ إِذَا عَزَمْتَ أَنْ تَنْقُلَ قَوْلَ صَدِيقٍ -
اسْمُهُ خَالِدٌ- قَالَ لَكَ:

(١) سَأَسَافِرُ إِلَى الْقَاهِرَةِ.

إِلَى صَدِيقٍ آخَرَ، شَخْصٍ ثَالِثٍ، فَإِنَّ الْعَرَبِيَّةَ لَمْ تَكُنْ تَسْتَحِبُّ كَثِيرًا أَنْ يُقَالَ
عِنْدُنَا:

(٢) * قَالَ خَالِدٌ إِنَّهُ سَيُسَافِرُ إِلَى الْقَاهِرَةِ.

وَذَلِكَ أَنَّكَ قَدْ أَخْرَجْتَ الْكَلَامَ عَنْ وَجْهِهِ الَّتِي بِهَا صَدَرَ مِنَ الْمَنْقُولِ مِنْهُ.
فَخَالِدٌ، الصَدِيقُ الْأَوَّلُ الْمَنْقُولُ مِنْهُ، كَانَ يَتَحَدَّثُ عَنْ نَفْسِهِ حِينَئِذَا قَالَ: "سَأَسَافِرُ
إِلَى الْقَاهِرَةِ"، وَلَمْ يَقُلْ: "هُوَ سَيُسَافِرُ إِلَى الْقَاهِرَةِ".

فَالَّذِي يَبْدُو لِي أَنَّ النَّمَطَ (قَالَ إِنَّهُ) مُحَدَّثٌ مُطَوَّرٌ، لَا نَكَادُ نَعْتَرُ عَلَيْهِ فِي
عُصُورِ الْعَرَبِيَّةِ الْأُولَى، عَلَى كَثْرَةِ انشغالي بالبحث عنه والاهتمام به. أَقُولُ: إِنَّ
رَفِضَ هَذَا التَّرْكِيبِ الْمُتَحَدَّثِ عَنْهُ هُنَا مُقَيَّدٌ - فِيمَا انْكَشَفَ مِنَ الْكَلَامِ
الْفَائِتِ - بِشَرْطٍ هُوَ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ أَوْ الْمُتَحَدَّثُ عَنْهُ فِي
جُمْلَةٍ مَقُولِ الْقَوْلِ الْمُحْكِيِّ، عَائِدًا إِلَى الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ لِفَعْلِ الْقَوْلِ نَفْسِهِ، أَيْ فِي الْعِبَارَةِ
الْقَوْلِيَّةِ الَّتِي تَقَعُ خَارِجَ الْاِقْتِبَاسِ أَوْ تَسْبِغُهُ. فَالْجُمْلُ الْمُمَثَّلُ بِهَا تَالِيًا لَمْ تَكُنْ مِمَّا
كُتِبَ لَهُ الشُّيُوعُ حَسَبَ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ:

(أ٢) * قَالَ خَالِدٌ "إِنَّهُ سَيُسَافِرُ". (أَي: * قَالَ خَالِدٌ: "إِنَّ خَالِدًا سَيُسَافِرُ").

(ب٢) * قَالَتْ أَسْمَاءُ "إِنَّهَا سَتُسَافِرُ". (أَي: * قَالَتْ أَسْمَاءُ: "إِنَّ أَسْمَاءَ سَتُسَافِرُ").

(ج٢) * قَالَ الْأَطْبَاءُ "إِنَّهُمْ سَيُسَافِرُونَ". (أَي: * قَالَ الْأَطْبَاءُ: "إِنَّ الْأَطْبَاءَ
سَيُسَافِرُونَ").

غير أن التراكيب عينها، (٢-أ-ج)، تغدو لا شية فيها إن كان مرجع الضمير في (إنه، إنها، إنهم) غير عائد إلى: (خالد، أسماء، الأطباء) - على التوالي. - فقد يُقال صواباً: (قال خالد: "إنه سيُسافر إلى القاهرة") أو: (قال خالد: "هو سيُسافر إلى القاهرة")، إذا كان الذي سيسافر إلى القاهرة شخصاً غير خالد، كأن يكون "بكرًا" - مثلاً. - وفي هذه الحال يمكن أن يُمثَل ("إنه سيُسافر إلى القاهرة") أو ("هو سيُسافر إلى القاهرة") منطوق خالد الأصلي، فيصبح الكلام الذي بعد فعل القول - أي جملة مقول القول - كلاماً محكياً حكايةً.

ويمكن تجلية الأمر أكثر بالآتي: إذا كان ثم شخصان يتكلمان عن بكرٍ، كأن يكونا أمجد وعمر، فسأل عمر أمجد - وكان أمجد قد استقى من خالد معلوماتٍ عن بكرٍ -:

عمر: ما أخبار بكرٍ، يا أمجد؟

أمجد: قال خالد: "إنه سيتزوج هذا الشهر القادم".

وفي ضوء هذا السياق تُرى الجمل الآتية صحيحة:

(٢أ) قال خالد: "إنه سيُسافر". (أي: قال خالد: "إن بكرًا سيُسافر").

(٢ب) قالت أسماء: "إنها ستُسافر". (أي: قالت أسماء: "إن مريم ستُسافر").

(٢ج) قال الأطباء: "إنهم سيُسافرون". (أي: قال الأطباء "إن الطلاب

سيُسافرون").

والى هذا النظر تنتمي النصوص الآتية:

(٣) أ. ﴿قال: إنه يقول إنها بقرة لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك﴾^(١).

١. البقرة ٢: ٦٨.

والتقدير: قال موسى: "إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: "إِنَّ الْبَقْرَةَ بَقْرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ".

ب. ﴿قَالَ: إِنَّهُ يَقُولُ: إِنَّهَا بَقْرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّاطِرِينَ﴾^(١).

ج. ﴿قَالَ: إِنَّهُ يَقُولُ: إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ﴾^(٢).

د. ﴿قَالَتْ: هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾^(٣). أي: قالت مريم: "الرزق من عند الله".

هـ. "...فإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: إِذَا نَقَى

المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار. فقلت: يا رسول الله هذا

القاتل، فما بال المقتول؟ قال: إِنَّهُ كَانَ حَرِيصاً عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ"^(٤).

أي: "قال الرسول: إِنَّ الْمَقْتُولَ كَانَ حَرِيصاً عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ".

أريدُ لأبيِّن أنَّ التركيبَ (قال خالدُ إِنَّهُ)، الذي يكونُ فيه ضميرُ الغيبةِ

المتَّصلِ راجعاً إلى القائلِ نفسه، لم يكنْ شائعاً في عربيَّةِ التراثِ شيوعاً في العربيَّةِ

الفصحى المعاصرة. وعلى كثرةِ التنقيبِ والتقليبِ فإنَّ شواهدَهُ تظلُّ عزيزةً المطلبِ.

بيدَ أنَّ اللغةَ - في عصورٍ لاحقةٍ - قد عكست الأمرَ فيما أحسب، فشرعت

تَطْرُحُ النمطَ (قال خالدُ إِنَّني)، الذي هو على إيقاعِ "قالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ"، فيما أخذت

تُذيعُ النمطَ الآخرَ (قالَ خالدُ إِنَّهُ). وتفسيراً لهذا أقولُ: إِنَّ التركيبَ (قالَ خالدُ إِنَّني)

قد يُفضي إلى إشكالٍ حقيقيٍّ إنْ هو ضربُ المستوى الشفاهيِّ من اللغة. فإذا نَقَلَ

"بلالٌ" مقالةً قالها "هاشمٌ" منسوجةً على إيقاعِ (قالَ خالدُ إِنَّني) أو "قالَ إِنِّي عَبْدُ

اللَّهِ"، إلى طرفٍ ثالثٍ هو "عدنانٌ"، كأنْ تكونَ: "قالَ هاشمٌ إِنِّي سأسافرُ إلى

القاهرة"، فإنَّ هذا المَقولَ المنقولَ ينطوي على مشكلٍ دلاليٍّ خطيرٍ، يمثُلُ في اللبسِ

١. البقرة ٢: ٦٩.

٢. البقرة ٢: ٧١.

٣. آل عمران ٣: ٣٧.

٤. صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب إن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما.

أو الغموض الذي قد يُنبئُ به التركيبُ. ذلك أنَّ المنقولَ إليه (عدنان) سوفَ يتردُّ بين فهمين، تَمَلَّكُهُ الحيرةُ في إحالةِ ضميرِ المتكلمِ المفرد (إنني سأسافرُ) في مقولِ القول: أَيْتَجُهُ بِهِ إِلَى المنقولِ مِنْهُ (هاشم)، أم إلى الناقلِ (بلال)؟ هذا تحديداً هو موطنُ الإشكالِ الذي أُظُنُّ أَنَّهُ حَدَا بِاللِغَةِ إِلَى أَنْ تَرَفَعَ هَذَا التَّرْكِيبَ مِنَ الاسْتِعْمَالِ الشَّفَاهِي لِلِغَةِ، ثُمَّ عَمَّتِ الأَمْرَ وَطَرَدَتْهُ لِيُنْسَرِبَ مِنْ بَعْدِهَا إِلَى اللِغَةِ المَكْتُوبَةِ.

ولا شكَّ أَنَّ بدايةَ التحوُّلِ عن النمطِ (قالَ خَالِدٌ إِنِّي)، ومُحاوَلَةَ اطِّراحِهِ قَدْ أَصَابَتْنا -أَوَّلَ ما أَصَابَتْنا- المَسْتَوَى اللِغَوِيَّ الشَّفَاهِيَّ عَلَى نَحْوِ خَاصٍّ، فِي مَرَاجِلَ لِغَوِيَّةٍ تَالِيَةٍ مِنْهَا عَرَبِيَّتُنَا المُعَاصِرَةَ بِطَبِيعَةِ الحَالِ، ذَلِكَ أَنَّ المُشَافَهَةَ هِيَ الأَصْلُ فِي الكَلَامِ وَفِي نَقْلِهِ، حِكَايَةً وإِخْبَاراً.

مِن ائْتِلافِ الكَلَامِيْنَ وإِختلافِهِما

يَذْكُرُ Charles N. Li بأنَّ الكَلَامَ المَحْكِيَّ يَأْتِلفُ مَعَ الكَلَامِ المَنْقُولِ إِخْبَاراً فِي أُمُورٍ، وَيخْتَلِفُ مَعَهُ فِي أُمُورٍ أُخْرَى^(١). تَأَمَّلِ المِثَالِيْنَ الأَتِييْنَ اللَّذِيْنَ يُشِيرُ أَوَّلُهُما إِلَى المَحْكِيَّ، فِيمَا يُوضِّحُ الثَّانِي الكَلَامَ الإِخْبَارِيَّ:

١ - قالَ خَالِدٌ: "أنا مُتَعَبٌ".

٢ - قالَ خَالِدٌ إِنَّهُ مُتَعَبٌ^(٢).

فَمِنْ أَوْجِهِ الاتِّفَاقِ بَيْنَ (١) و (٢) أَنَّ كِلَا مِنْهُما يَحوي الفِعْلَ نَفْسَهُ: (قالَ)، مَعَ مَسْنَدٍ إِلَيْهِ واحِدٍ هُوَ: (خالِدٌ). كما أَنَّ كِلِتا الجُمْلَتِيْنَ تَشتمَلُ، بِشكْلِ واضِحٍ، عَلَى جُمْلَةٍ مُدْمَجَةٍ أو تَابِعَةٍ أو ثانَوِيَّةٍ أو صُغْرَى، ترمِزُ إِلَى مَحْتَوَى الحَدِثِ القَوْلِيِّ (مقولِ القولِ). وَرغمَ أَنَّ الجُمْلَتِيْنَ المُدْمَجَتِيْنَ مَخْتَلِفَتانِ فِي البِنِيَّةِ الشَّكْلِيَّةِ: (أنا

١. انظر: Charles N. Li, Direct speech and indirect speech, p.29.

٢. على اعتبارِ ما آلت إليه الحال في العرَبِيَّةِ من تَطْوِيرِ فِعْلِ القَوْلِ وقَبولِ أَنْ يَكُونَ مُفَصِّحاً عَنِ الكَلَامِ المَنْقُولِ بوساطَةِ الإِخْبَارِ.

مُتَعَب ، إِنَّهُ مُتَعَب) ، إلا أَنَّهُمَا تَنَقَّلانِ الرِّسالةَ اللُّغويَّةَ ذاتِها ، دونَ شكٍّ . وأَجَلَ هذا ، فإنَّ النِّظَرَ الأوَّلِيَّ في نِقاطِ الاتِّتلافِ هذه قد يَضطُرُّ المرءَ إلى أن يُفَرِّزَ أمرَ وجودِ طائفةٍ مِنَ العمليَّاتِ التحويليَّةِ الاختياريَّةِ التي أَفضَتُ إلى أن تُشْتَقَّ البنيةُ (٢) - بنيةُ الكلامِ المنقولِ إخباراً - من البنيةِ (١) - بنيةِ الكلامِ المنقولِ حِكايَةً - .

غَيْرَ أنَّ الاختلافاتِ بَيْنَ (١) و(٢) ، من وَجْهَةٍ أُخرى ، متعدِّدَةٌ . وأكثرُ هذه الاختلافاتِ وضوحاً هي تلك التي تترتدُّ إلى المستوى التركيبيِّ مِنَ اللُّغةِ . أولاً : الضميرانِ في (١) و(٢) مختلفانِ (أنا ، هو) . ثانياً : ينطوي التركيبُ في (٢) - دونَ (١) - على الأداةِ (إنَّ) ، التي أنظُرُ إليها على أَنَّها ههنا أداةٌ مُتخصِّصَةٌ في إدماجِ نصِّ الكلامِ المنقولِ ، سواءَ أَكانَ مَحْكِيّاً أم مُخْبِراً بِهِ .

غَيْرَ أَنَّ العَرَبِيَّةَ - فيما أَحسب - تتجوَّزُ في استِعْمالِ الأداةِ المُدمِجَةِ (إنَّ) في صَدْرِ الكلامِ المَحْكِيِّ حِكايَةً بوساطَةِ فعلِ القولِ (قالَ) : فِهيَ تورِّدُها تارةً ، وتارةً لا تفعلُ . وَمِن هُنا وَجَدنا الحَقَّ - تَقَدَّسَ - يَنْقُلُ لَنا قولاً لِإِبليسَ - عياداً بِاللِهِ مِنْهُ - دونَ (إنَّ) : «قالَ : أَنا خَيْرٌ مِنْهُ»^(١) ، و : «قالَت : هو مِنْ عِنْدِ اللّهِ»^(٢) ، و : «فقالَ أَنا رَبُّكُمْ الأَعلى»^(٣) . في حينِ إِنَّهُ - جَلَّ وَعلا - قد أَثَبَّتَ (إنَّ) في أوَّلِ مَقولِ القولِ الذي نَقَلَهُ عن عيسى ابنِ مريمَ - عليهما الصلواةُ والسَّلامُ - وهو في المهدِ : «قالَ إِنِّي عَبْدُ اللّهِ»^(٤) . ولذلك يُمكنُ أن تأتيَ الجملةُ الأولى السابقةُ هكذا : (قالَ خالدٌ : "إِنِّي مُتَعَبٌ") .

وقد يَكُونُ أن يَأْتِيَ فعلُ القولِ (قالَ) لنقلِ الكلامِ إخباراً لا حِكايَةً ، كما مَثَّلنا سابقاً بِ(قالَ خالدٌ إِنَّهُ) ، شرطَ عودَةِ الضميرِ على خالدٍ نَفْسِهِ . أقولُ : إنَّ اللُّغةَ

١ . الأعراف ٧ : ١٢ .

٢ . آل عمران ٣ : ٣٧ .

٣ . النازعات ٧٩ : ٢٣ .

٤ . مريم ١٩ : ٣٠ .

- فيما يتبدى لِخاطري- لا تُجيزُ في هذه الحالِ إيرادَ هذا التركيبِ دونَ الأداةِ، فلا نجدُها تقولُ: (قالَ خالدٌ هو) بَعوَدَةِ الضميرِ على خالدٍ.

أما في حالِ نُقلِ الكلامِ بوساطةِ أيِّ فعلٍ آخَرَ غيرِ (قالَ)، مثل: (أخبرَ، أَعْلَمَ، ذَكَرَ، حَدَّثَ، نادى...)، فإنَّ اللغَةَ العَرَبِيَّةَ تَتَشَدَّدُ كَذَلِكَ، فلا توردُ الكلامَ المَقولَ المَنقولَ عندئذٍ - في حُدودِ ما رَصَدتُ- إلا وفي أولِهِ (إنَّ) أو (أَنَّ) أو (أَنَّ). وذلكَ بحيثُ تَكُونُ الأداةُ فَاصِلَةً بَيْنَ فِعْلِ القولِ الذي هو مِن غيرِ لفظِ (قالَ)، وجملَةِ الكلامِ المَنقولِ.

والجديرُ ذِكْرُهُ أَنَّ بعضَ هذه الأفعالِ، التي تُدُلُّ على معنى القولِ مِن دونِ لفظِهِ، قد تُساقُ بغيَّةَ نقلِ الكلامِ نقلاً بِالحِكايةِ. فهذه الوظيفةُ ليستَ حِكراً على (قالَ) وحدهُ. فالفعلُ نادى - مثلاً- قد يردُّ في الكتابِ العزيرِ لغرضِ النقلِ الحرفيِّ اللفظيِّ للكلامِ، كما في: «فنادتُهُ الملائكةُ وهو قائمٌ يُصَلِّي في المِحْرابِ أَنَّ اللّهَ يُشْرِكُ بِيحْيَى»^(١). وكذلك الفعلُ (أوحى): «فأوحى إليهم أن سبحوا بكرةً وَعَشِيًّا»^(٢)، و«إذ يوحى ربُّكَ إلى الملائكةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَيَنْبِئُوا الَّذِينَ آمَنُوا»^(٣).

وإذا قارنَّا ما سَبَقَ بما هو ماثِلٌ في اللغَةِ الإنجليزِيَّةِ، وَجَدنا الأداةَ المَتَمِّمَةَ أو المُدْمِجَةَ فيها، وهي (that)، قد تَلْحَقُ الكلامَ غيرَ المَحْكِيِّ حسبُ. وهذا الصنيعُ يَخْتَلِفُ عَمَّا هو ماثِلٌ في العَرَبِيَّةِ مع فعلِ الحدِثِ القوليِّ: (قالَ)، إذ تُبَيِّحُ قَوَانِينُ الكَلِمِ العَرَبِيِّ أَنْ تَقَعَ (إنَّ) في نوعي الكلامِ، على حدِّ سواء، بعدَ الفعلِ (قالَ). غيرَ

١. آل عمران ٣ : ٣٩.

٢. مريم ١٩ : ١١.

٣. الأنفال ٨ : ١٢.

أُنِّي أُقَدِّرُ أَنَّ الْعَرَبِيَّةَ قَدْ طَوَّرَتْ مَا يُمْكِنُنَا عَدُهُ خَاصًّا بِالْكَلامِ الْمَنْقُولِ إِخْبَارًا، وَهُوَ قَوْلُهُمْ: (قَالَ بَأَنَّ).

وبالنظرِ إلى المستوى الدلاليِّ فإنَّ (Partee) قد لَاحَظَ أَنَّ التَّركيبَ الظَّاهريَّ أو الصيغَةَ الشكليَّةَ للاقتباس (الحكاية)، إنَّما هو جزءٌ من المعنى الكليِّ للجملة^(١). ولذلك فإنَّنا إنَّ قبلنا كَوْن (٣) و (٤) مترادفتين:

(٣) قَالَ مَحْمُودٌ بَأَنَّ النَّظْرِيَّةَ كَانَتْ خَاطِئَةً.

(٤) قَالَ مَحْمُودٌ بَأَنَّ النَّظْرِيَّةَ لَمْ تَكُنْ صَاحِبَةً.

فإنَّنا لا نَسْتَطِيعُ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ (٥) و (٦):

(٥) قَالَ مَحْمُودٌ: "النَّظْرِيَّةُ خَاطِئَةٌ".

(٦) قَالَ مَحْمُودٌ: "النَّظْرِيَّةُ لَيْسَتْ صَاحِبَةً".

بعبارةٍ أُخرى: إذا كانت جملة "النظريَّةُ خاطئة" مساويةً جملةً "النظريَّةُ ليست صحيحة"، فإنَّهما في الوقتِ نفسِه تَمَثَّلانِ مَنْطُوقَيْنِ مَخْتَلِفَيْنِ. ترمز كلُّ جملةٍ مِنَ الجملتين (٥) و (٦) إلى مَنْطُوقٍ مَغَايِرٍ لِمَحْمُودٍ، ولأجل ذلك ليس بممكننا أن ننظرَ إليهما بصفتهما مترادفتين. وهذا هو الذي أفضى ببعض الباحثين الغربيين إلى أن يرفض الرأي القائل بأنَّ الكلامَ المنقولَ إخباراً مُشتقُّ من الكلامِ المحكيِّ اشتقاقاً تحويلياً^(٢).

١. انظر: Charles N. Li, Direct speech and indirect speech, p.29-30.

١. انظر: Ibid: p.30.

من قواعد نقل الكلام: التضمير^(١) في الحكاية

القاعدة الأولى:

نجدُ في بعضِ مُقَرَّرَاتِ اللسانِيِّينَ الغريبينَ أنَّ من النحوِ الكونيِّ ألا يكونَ مرجعُ ضميرِ الغيبةِ الحالِّ في الاقتباسِ المحكيِّ أيّاً من المتكلمِ المنقولِ منه الكلامُ **reported speaker**، أو المخاطبِ (المُرسلِ إليه) **reported addressee**، المذكورين في العبارةِ القوليةِ التي خارجَ الاقتباسِ^(٢). أنعم النظرَ فيما يأتي:

(٤) قالَ حسامٌ لموسى: "هو كانَ مريضاً".

(٥) قالَ حسامٌ لسلمى: "لويّ قالَ لزَيْنَبَ إنَّه يُحِبُّها".

(٦) قالَ سعدٌ لفاطمةَ عن أحمدَ: "لقد كانَ مريضاً".

في الجملة (٤)، ضمير الغيبة (هو) الذي في الاقتباس لا يمكن أن يرتدَّ إلى أيِّ من المذكورين خارجَ الاقتباس: (حسام) أو (موسى)، وهما طبعاً يُمثَلانِ المتكلمَ المنقولَ منه والمُخاطَبَ الرَّئيسَ المُرسَلِ إليه - على الترتيب - . تحوي الجملةُ (٥) اقتباساً إخبارياً مُدمجاً في اقتباسِ محكيِّ. وههنا، كذلك، ليسَ يمكنُ أن تكونَ إحالة ضميرِ الغيبةِ (ه) الذي في (٥) إلى (حسام) - المنقولِ منه - ، أو (سلمى) - المرسلِ إليها - . وفي (٦)، مع أنَّ ضميرَ الغيبةِ المفردَ المذكَّرَ الذي

٢. أعني بهذا المصطلح: "تحويل الاسم إلى ضمير". وقد فررتُ من مصطلح (الإضمار) إلى (التضمير)، لما يَدُلُّ عليه الأوَّلُ عند بعض العلماء والباحثين من معنى لصيق بالحذف. فسيبويه - مثلاً- يستعملُ الإضمار "بمعنى الحذف والاستتار في الأفعال، والجُمَل، والمبتدأ والخبر، واسم كان، وفاعلها تامَّة، واسم لا النافية للجنس، وضمير الشأن بعد أن" (محمد عبد الله جبر، الضمائر في اللغة العربية: ص ١٢ - ١٣).

٣. انظر: Charles N. Li, Direct speech and indirect speech, p.31.

تشتملُ عليه جملةٌ مَقُولِ القَوْلِ (الاقْتِباسِ المحْكِيّ) عائِدٌ إلى أحمَدَ المذكورِ في العبارةِ القوليَّةِ التي تسبِقُ الاقتباسَ مباشرةً، إلا أنَّ هذا العَوْدَ لم يَطُلْ المنقولَ منه ولا المُخاطَبَ الرَّئيسَ.

القاعدةُ الثانيةُ:

وَمِنَ القواعدِ الرَّئيسةِ الأخرى أنَّ ضميري التكلّمِ والخطابِ اللذينِ في الاقتباسِ المحْكِيّ يومنانِ على التواليِ إلى المتكلّمِ المنقولِ منه الكلامُ **reported speaker** والمخاطَبِ الرَّئيسِ **reported addressee** المذكورينِ في العبارةِ التي خارجَ الاقتباسِ مباشرةً^(١). وما يلي يوضّحُ هذه القاعدةُ:

(٧) قالَ وائلُ لهند: "أنا أحبُّكِ".

(٨) قالَ وائلُ لهند إنَّ غسانَ قالَ لليلي: "أنا أحبُّكِ".

يُبيِّنُ هذانِ المثالانِ، بشكلٍ واضحٍ، أنَّ مرجعي التكلّمِ (أنا) والخطابِ (كِ) اللذينِ يتموّقانِ في الاقتباسِ، إنّما هما محكومانِ للمتكلّمِ المنقولِ مِنْهُ الكلامُ والمُرسلِ إليه (المخاطَب) - بهذا الترتيبِ - المذكورينِ قبلَ جملةِ الاقتباسِ مباشرةً. وأجلَّ هذا فإنَّ (أنا) الذي في (٧) راجعٌ إلى (وائل)، في حين أنَّ كافِ المخاطبةِ المؤنّثة (كِ) تعودُ إلى هند. غيرَ أنَّ مرجعِ الضميرِ (أنا) المذكورِ في (٨) لن يكونَ هو مرجعِ (أنا) في (٧). فد(أنا) في (٨) يُشيرُ إلى أقربِ مرجعِ اسميٍّ مذكّرٍ متّصلٍ بالاقتباسِ، ولن يكونَ إلا "غسان". وأمّا (كِ) في (٨) فهي قطعاً ترتدُّ إلى أقربِ مرجعِ اسميٍّ ملاصقٍ للاقتباسِ، فنجدُه "اليلي".

١. انظر: bid, p.30-31.

من قواعد نقل الكلام: التضمير في الإخبار

إن القاعدتين المتقدمتين منطبقتان على نوع الكلام المحكي دون غيره،
وتساق قاعدة أخرى تتعلّق بالتضمير فيما نُقل من كلام نقلاً مُتصِراً فيه، هي:

إن ضميري المتكلم والمخاطب الحالين في الاقتباس غير المحكي
(الإخباري) إمّا أن يعودا إلى الناقل والمنقول إليه، أو إلى المنقول منه
والمخاطب (المُرسل إليه) في حال كان الكلام الإخباري - أي غير المحكي -
مُدججاً في طي كلام آخر محكي^(١).

اقرأ الأمثلة المولية لتختبر استراتيجيات التضمير في الكلام المنقول

بتصرف:

(٩) أخبر حسان مريم بأنني أحبك.

(١٠) قال حسان لمريم: "لؤي أخبر زينب بأنني أحبك".

(١١) لقد أخبرتني بأنني أخذتك معي إلى القاهرة العام الماضي.

في (٩) يعود ضمير المتكلم (الياء) في الاقتباس الإخباري غير المحكي
إلى الناقل، فيما يعود ضمير المخاطبة إلى المنقول إليها، وهما بالطبع غير
مذكورين. أمّا في (١٠) فإنّ الضميرين - كما لا يخفى - واقعان في اقتباس
منقول إخباراً مُدجج في اقتباس محكي، وبسبب من ذلك فإنّ المرجع لكلّ ضمير
سيكون على التوالي: المنقول منه الاقتباس وهو حسان، والمُرسل إليها الاقتباس
وهي مريم. ويظهر المثال (١١) أنّ العبارة التي تحوي الفعل القوليّ (أي: عبارة
"لقد أخبرتني") إنّ هي انطوت على ضميري التكلم والمخاطب العائدين إلى الناقل

١. انظر: Charles N. Li, Direct speech and indirect speech, p.31.

والمُرْسَلِ إليه - بالترتيب - ، فإنَّ هذينِ الضميرينِ لهما المَرَجِعانِ الاسميَّانِ
نفساهما بنفسِ الترتيبِ في الاقتباسِ المنقولِ إخباراً.

وثمَّة قاعدةٌ ثانيةٌ تُعوذُ إلى ضميرِ الغيبةِ في الكلامِ الإخباريِّ، تُنصُّ على
أنَّ هذا الضميرَ يتبعُ قواعدَ التضميرِ العامَّةِ في اللغة^(١)، لا يَخْتَلِفُ عنها في
شيءٍ.

القضيةُ الثانيةُ: مدخولُ اللامِ بينَ كونهِ مقولاً لهُ وكونهِ مقولاً عنه في التنزيلِ العزيزِ

قالَ لـ + مقولٌ لهُ

تَشيعُ في العربيَّةِ بنيةٌ قوليةٌ يُمكنُ التمثيلُ لها أو التعبيرُ عنها بالآتي:
(قالَ+طَرَفَ ١+لـ+طَرَفَ ٢+مَقولٌ). وقد يُظنُّ سَرِيعاً أنَّ هذه البنيةُ إنَّما تُعني،
بِبِساطَةٍ، تَوَجُّهَ القولِ مِنَ الطَّرَفِ الأوَّلِ الذي هو القائلُ، إلى الطَّرَفِ الثانيِ المَقولِ
لهُ. ولكنَّ مَسْعاناً في هذا المقامِ أنْ نمتحنَ صِحَّةَ هذا الظنِّ، من خلالِ الإجابةِ
عن السؤالينِ:

أولاً- هل صحيحٌ أنَّ هذه البنيةُ مُفصَّحةٌ، دائماً، عن قائلٍ ومَقولٍ ومَقولٍ لهُ؟ أو
هل هي مُعربةٌ، بالضرورةِ، عن تَوَجُّهِ القولِ مِنَ الطَّرَفِ الأوَّلِ، وهو القائلُ الذي
يَعُقبُ قَبْلَ اللامِ، إلى الطَّرَفِ الثانيِ، وهو الاسمُ الذي يُمتلُّ مَجْرورَ اللامِ؟.

ثانياً- وإذا صحَّ مَجيبُها كذلك، فهل يَكُونُ القولُ المُوَجَّهُ مِنَ الطَّرَفِ الأوَّلِ إلى
الطَّرَفِ الثانيِ، قولاً مَحْكياً حسبُ؟ ألا يُمكنُهُ أنْ يَكُونَ في بعضِ الأحيانِ غيرَ
مَحْكِيٍّ؟ وهل مَيِّزُ القولِ المَحْكِيِّ حينذاك من غيرهِ أمرٌ سهلٌ دائماً؟.

١. Charles N. Li, Direct speech and indirect speech: p.32.

وَلَعَلَّ الْأَكْثَرَ فِي الْبَنِيَةِ (قَالَ + طَرْفَ ١ + لِي + طَرْفَ ٢ + مَقُولَ)، نَاهِيكَ عَنِ الْأَصْلِ فِيهَا، أَنْ تَكُونَ مُشْتَمَلَةً عَلَى الْمَعْهُودِ مِنْ عِنَاصِرِ الْقَوْلِ: الْقَائِلِ وَالْمَقُولِ وَالْمَقُولِ لَهُ. وَالْمَعْوَلُ عَلَيْهِ فِي إِثْبَاتِ هَذَا، وَدَحْضِ مَا دَوَّنَهُ، هُوَ مَقُولُ الْقَوْلِ. فَقَدْ يَخْوِي الْمَقُولُ عِنَاصِرَ لُغَوِيَّةً، تَجْعَلُ الْقَوْلَ يَتَوَجَّهُ الْكَلَامَ مِنَ الطَّرْفِ الْأَوَّلِ إِلَى الطَّرْفِ الثَّانِي حَتْمِيَّةً لَا تَقْبَلُ شَكًّا. وَهَذَا مِثْلُ ثَلَاثِ الْآيَاتِ الْمُتَوَالِيَاتِ: ﴿... يَقُولُ الَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ. قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا أَنْحُنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ بَلْ كُنْتُمْ مُجْرِمِينَ. وَقَالَ الَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَنْدَادًا...﴾^(١).

فَهَذِهِ الْجَمَلُ الْقَوْلِيَّةُ الثَّلَاثُ لَا شَكَّ أَنَّهَا جَمِيعُهَا تَضُمُّ الْقَائِلَ وَالْمَقُولَ وَالْمَقُولَ لَهُ. وَيَتَرَاوَحُ الْقَائِلُ وَالْمَقُولُ لَهُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا "الَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا" فِيَمَا يَكُونُ الْآخِرَ "الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا"، وَالْعَكْسَ بِالْعَكْسِ. وَالَّذِي جَعَلَ الْأَمْرَ مَقْطُوعاً بِهِ إِنَّمَا هُوَ تَرْكِيْبُ الْمَقُولِ كَمَا أَشْرَحْنَا، مِنْ خِلَالِ اسْتِمَالِهِ عَلَى ضَمِيرِ الْخَطَابِ الْعَائِدِ لِلْمَقُولِ لَهُ بِطَبِيعَةِ الْحَالِ، فِي مُقَابِلِ ضَمِيرِ التَّكْلُمِ الْعَائِدِ الْقَائِلِ: "لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ" / "أَنْحُنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ بَلْ كُنْتُمْ مُجْرِمِينَ" / "بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ". وَتَنْبِئُ هَذِهِ الضَّمَائِرُ، مِنْ وَجْهَةٍ ثَانِيَّةً، عَنِ أَنَّ رَبَّنَا يَنْقُلُ لَنَا قَوْلَ الْمُسْتَضَعِفِينَ وَالْمُسْتَكْبِرِينَ بِصِيغَةِ الْكَلَامِ الْمَحْكِيِّ، كَمَا هُوَ مُتَجَلٌّ.

وَنُظَائِرُ هَذَا النَّمَطِ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرَةٌ، وَالتَّعَرُّفُ عَلَى مَا يَنْتَمِي إِلَيْهِ سَهْلٌ. كَمَا أَنَّهُ مَحْكُومٌ عَلَى اللَّامِ الْوَاقِعَةِ فِيهِ مَوْقِعاً بَيْنِيَّاً يَفْصِلُ الْقَائِلَ عَنِ الْمَقُولِ لَهُ،

١. سبأ ٣٤: ٣١ - ٣٣.

بأنها لامٌ المُشافَهة والتبليغ^(١)، لأنَّ ثَمَّةَ طَرَفًا مَقْصودًا بِالْقَوْلِ يُبْلَغُهُ وَيَتَلَقَّاهُ. وَمِمَّا قَدْ يُعِينُ عَلَى الْإِهْتِدَاءِ إِلَى هَذَا النَّمَطِ، إِضَافَةٌ إِلَى مَا سَبَقَ ذِكْرُهُ مِنْ أَمْرِ ضَمَائِرِ التَّكْلُمِ وَالخِطَابِ، صِيغَةُ فِعْلِ الْأَمْرِ. فَحُضُورُهَا فِي بِنْيَةِ الْمَقُولِ تُرْشِدُ إِلَى أَنَّهُ مَقُولٌ مَنقُولٌ حِكَايَةً، وَأَنَّ الْمُرتَبِطَ بِاللَامِ إِنَّهُ هُوَ إِلَّا مَقُولٌ لَهُ. وَهَذَا عَيْنُ الْوَارِدِ فِي الْآيَتَيْنِ: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا﴾^(٢)، و﴿وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ادْعُوا رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِنَ الْعَذَابِ﴾^(٣). وَقَدْ يَجْمَلُ أَنْ نُعَيِّدَ التَّمثِيلَ لِهَذِهِ الْبِنْيَةِ الْقَوْلِيَّةِ بِالآتِي: (قَالَ+القائل+لام+التبليغ+المَقول+لَهُ+المَقول).

قَالَ لَ + مَقُولٌ عَنْهُ

وَلَا يَنْحُو الْأَمْرُ النَّحْوَ نَفْسَهُ حَيْثَمَا نُوجِّهُ الْأَنْظَارَ صَوِّبَ طَائِفَةٍ أُخْرَى مِنَ الْآيَاتِ. فَقَدْ يَعْرِضُ لَكَ أَنْ يَكُونَ تَرْكِيْبٌ مَا حَائِزًا الْبِنْيَةَ الشَّكْلِيَّةَ ذَاتَهَا، أَي: (قَالَ+طَرَفٌ ١+لَ+طَرَفٌ ٢+مَقُولٌ)، وَلَكِنْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ الطَّرْفُ الثَّانِي أَوْ الْمَجْرُورُ بِاللَامِ مَقُولًا "لَهُ"، بَلْ يَغْدُو مَقُولًا "عَنْهُ". وَلَا يُقَالُ إِذْ ذَاكَ إِنَّ اللَّامَ فِيهِ هِيَ لَامٌ الْمُشَافَهةِ وَالتَّبْلِيغِ، إِنَّمَا هِيَ الْمُوَافَقَةُ "عَنْ" مَعْنَى وَعَمَلًا، أَوْ لَامٌ أَجَلٌ - كَمَا يَقُولُ النَّحَاةُ وَالْمُفَسِّرُونَ - . وَأَجَلٌ ذَلِكَ، لَقَدْ يَجُوزُ أَنْ نُعَبِّرَ عَنْ هَذِهِ الْبِنْيَةِ الْقَوْلِيَّةِ الثَّانِيَّةِ، الَّتِي لَا تَكُونُ لَامُهُ لِّلْتَّبْلِيغِ، بِالآتِي: (قَالَ+القائل+اللام+المساوية "عَنْ"+المَقول+عنه+المَقول).

١. وهي الجارّة لاسم السامع لقولٍ أو ما في معناه. انظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:

ص ٢٨١. و: الموزعي، مصابيح المغاني في حروف المعاني: ص ٣٧٥.

٢. العنكبوت ٢٩: ١٢.

٣. غافر ٤٠: ٤٩.

وروزُ اللامِ التي تكونُ مُوافِقَةً (عن)، أو رَوُزُ ما تَبْدَهُهُ اللامُ، إِنَّمَا يَكُونُ مُتَأْتِيًّا مِنْ طَرِيقِ مَقُولِ القَوْلِ، حَسَبَ طَبِيعَتِهِ البِنَائِيَّةِ، أَوْ مِنْ الطَّبِيعَةِ المَوْضُوعِيَّةِ التي لِمَدخُولِ اللامِ.

القَوْلُ بِالمَقُولِ عَنهُ طَبَقًا لِتَرْكِيبِ المَقُولِ

١- ولكن، لا يُسَلِّمُ كَوْنُ المَذْكُورِ بَعْدَ اللامِ مَقُولًا عَنهُ، إِلى أَنْ يَكُونَ المَقُولُ لَهُ غائِبًا عَنِ الكَلِمِ على سَبِيلِ الحَنَمِ والاقْتِضَاءِ. فنحنُ واجِدونَ مَثَلًا أَنَّ النَظْرَةَ العَجَلِيَّ إِلى قَوْلِهِ - تَعَالَتْ صِفائُهُ -: ﴿...حَتَّى إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأَوْلَاهُمْ^(١)...﴾، قد تُقْضِي إِلى القَوْلِ بِأَنَّ (أَوْلَاهُمْ) مَنقُولٌ لَهُ. وهذا غَيْرُ صَاحِحٍ بِاسْتِكمالِ القِراءَةِ، لِأَنَّ المَنقُولَ لَهُ مُفْصَحٌ عَنهُ تالِيًا عَبرَ أُسْلُوبِ النِّداءِ (رَبَّنَا)، الَّذِي بِهِ يُسْتَفْتَحُ مَقُولُ القَوْلِ: "...حَتَّى إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأَوْلَاهُمْ: رَبَّنَا...". ثُمَّ إِذَا اكْمَلْنَا قِراءَةَ المَقُولِ، اسْتَفْتَحْنَا أَنَّ (أَوْلَاهُمْ) لَيْسَ إِلا مَقُولًا عَنهُ أَوْ مُتَحَدِّثًا عَنهُ: ﴿...حَتَّى إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأَوْلَاهُمْ: رَبَّنَا، هَوْلًا أَضَلُّونَا فَاتِهِمْ عَذابًا ضِعْفًا مِنَ النَّارِ...﴾^(٢)، والقاضي بِذلك حَدِيثُ أُخْرَاهُمْ عَنِ أَوْلَاهُمْ بِصِغَةِ الغِيبَةِ: "هَوْلًا أَضَلُّونَا فَاتِهِمْ".

وَمِنْ ثَمَّ يَتَوَضَّحُ أَنَّ اللامَ فِي (أَوْلَاهُمْ) بِمَعْنَى (عَنِ)، أَي: قَالَتْ أُخْرَاهُمْ عَنِ أَوْلَاهُمْ أَوْ فِي حَقِّهِمْ وَشَأْنِهِمْ. وَالْمُفَسِّرُونَ على التَّمسُّكِ بِأَنَّها لَامٌ أَجَلٌ، قالَ

١. "قالت أخواهم لأولاهم" فيه ثلاثة أقوال: "أحدها: آخر أمة لأول أمة، قاله ابن عباس. والثاني: آخر أهل الزمان لأولهم الذين شرعوا لهم ذلك الدين، قاله السدي. والثالث: آخرهم دخولا إلى النار وهم الأتباع، لأولهم دخولا وهم القادة، قاله مقاتل" (ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير: ٣ / ١٣٣).

٢. الأعراف ٧ : ٣٨.

الرازي: "اللام في قوله: (لأخراهم)^(١) لام أجل، والمعنى: لأجلهم ولإضلالهم إياهم. (قالوا ربنا هؤلاء أضلونا) وليس المراد أنهم ذكروا هذا القول لأولهم، لأنهم ما خاطبوا أولهم، وإنما خاطبوا الله - تعالى - بهذا الكلام"^(٢).

وقد تبدو الآية التي تتبع هذه الآية أنها معها على وفاق، إلا أن الحقيقة أنهما من ناحية طبيعة اللام ومدخولها على أتم الافتراق. إذ تعود الآية الثانية التالية إلى بنية القول الأولى، التي تستعلي اللام فيها لأمّا للتبليغ، ويظهر مدخولها بوصفه مقولاً له، وذلك بسبب من طبيعة الضمائر التي يحويها مقول القول. الحظ: ﴿...حتى إذا أدركوا فيها جميعاً قالت أخرجهم لأولهم: ربنا، هؤلاء أضلونا فآتهم عذاباً ضعفاً من النار قال: لكل ضعف ولكن لا تعلمون. وقالت أولهم لأخراهم: فما كان لكم علينا من فضل فذوقوا العذاب بما كنتم تكسبون﴾^(٣).

ويتقدّر لي أن الطائفة الأخيرة لما كانت قد بدأت الموقف بالابتدار إلى اتهام الطائفة الأولى بأنها المتسببة في إضلالهم، متوجهة بالقول المحكي إلى المولى - تنزهت أسماؤه - ، اندفعت الأولى - المتهمّة بالإضلال - إلى مُحاججة الطائفة الأخيرة - المتهمّة إياها بالإضلال - بتوجيه الكلام لها، لدحض تميزها عنها، وإثبات المشاركة في العذاب. وعلى أي حال، فقد تركّب مقول القول في كلتا الآيتين على نحو تظل معه وجهه الكلام وجهة محكية، كما لا يخفى.

وكثيراً ما يُخيل إلي أن القرآن العظيم لا يُوظف (قال لـ) قاصداً (قال عن)، إلا حينما يكون مدخول اللام - الذي هو المقول عنه - حاضراً الموقف الاتصالي الذي بُث فيه القول عنه. أعني أن مدخول اللام في هذه الحال، رغم أنه ليس مقولاً له، بل مقولاً عنه، إلا أنه ضمّه والقائل مجلس واحد، فشهد

١. الصواب: (لأولهم).

٢. الرازي، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: ١٤ / ٦١.

٣. الأعراف ٧ : ٣٨ - ٣٩.

الكلام الذي قيل في حقه وشأنيه. أماره ذلك آيتا الأعرافِ السابقتان الثامنة والثلاثون والتاسعة والثلاثون. فقد تقرر أنّ (قال ل) تأتي بمعنى (قال عن) في الآية (٣٨): "قالت أخواهم لأولاهم"، ولم يكن هذا ليصحح - في ظني - لولا أنّ (أولاهم) قد كانت في المقام الذي أطلقت فيه (أخواهم) كلامها عنها. وهذا مؤيدٌ بدليين: الأوّل واردٌ في الآية (٣٨)، وهو اسم الإشارة (هؤلاء) الذي استخدمته الطائفة الأخيرة للإيماء إلى الطائفة الأولى. وأمّا الدليل الآخر فجاء تالياً في الآية (٣٩)، حيث وجدنا (أولاهم) تردُّ على (أخواهم)، وما كان ليكون هذا إلا بعد سماع (أولاهم) مقالة (أخواهم).

٢- وقرأ قوله تعالى: ﴿وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيراً ما سبقونا إليه. وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك قديم﴾^(١)، نجد أنّ المقول هنا محكي أيضاً على ما نرجح، بدليل "نا" جماعة المتكلمين. ومع ذلك فإن جمهور المفسرين يحسبون اللام في (الذين آمنوا) اللام الموافقة (عن)، وهو الأمر المستتبّع - في عرفهم - كَوْن "الذين آمنوا" مقولاً "عنهم" لا "لهم". ويستدلون على صحة رأيهم بالقول: إنّه لو صحّ حساب اللام للتبليغ والمشافهة، لكان الأقيس أن يقال: "لو كان خيراً ما سبقتمونا إليه". وقد أورد "الطبري" تفسيرها بصيغة الخطاب لا بالغيبة، قال: "وقال الذين جحدوا نبوة محمد - صلى الله عليه وسلم - من يهود بني إسرائيل للذين آمنوا به: لو كان تصديقكم محمداً على ما جاءكم به خيراً ما سبقتمونا إلى التصديق به"^(٢).

وقد بدا لي أنّ الإمام الرازي - رحمه الله - قد استشعر شيئاً من عميق الفهم، عندما أخذ الكلام في الآية على المعهود من القول، فافترض وجود ثلاث

١. الأحقاف ٤٦: ١١.

٢. الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٢٦ / ١٢.

جماعاتٍ. قال: "وعندي فيه وجهٌ ثالثٌ"^(١): وهو أَنَّ الكُفَّارَ لَمَّا سَمِعُوا أَنَّ جماعةً آمَنَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - خَاطَبُوا جَمَاعَةً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الحَاضِرِينَ، وَقَالُوا لَهُمْ: لو كَانَ هَذَا الدِّينُ خَيْرًا لَمَّا سَبَقْنَا إِلَيْهِ أَوْلِيكَ الغَائِبُونَ الذِّينَ أَسْلَمُوا"^(٢). وَيَقْرُبُ مِنْ هَذَا رَأْيٍ غَيْرٍ مَنْسُوبٍ أَوْزَدَهُ الأَلُوسِيُّ مُعْتَرِضاً عَلَيْهِ لِأَنَّهُ خِلَافُ الأَوَّلَى كَمَا يَقُولُ، مَضْمُونُهُ أَنَّ الذِّينَ كَفَرُوا لَمَّا سَمِعُوا أَنَّ جَمَاعَةً آمَنَتْ، خَاطَبُوا جَمَاعَةً أُخْرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، "أَيُّ قَالُوا للذِّينَ آمَنُوا: لو كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقْنَا إِلَيْهِ أَوْلِيكَ الذِّينَ بَلَّغْنَا إِيْمَانَهُمْ"^(٣). مَوْطِنُ الاستِشْهَادِ فِي هَذَا الرَّأْيِ أَنَّ أَصْحَابَهُ قَدْ اسْتَشْعَرُوا هُم أَيْضاً شَيْئاً مِنَ الحُضُورِ الفِيزِيائِيِّ المُتَعَيِّنِ لِلْمَقُولِ عَنْهُ بِطَرِيقَةٍ مَا، وَلَوْ مِنْ وَجْهِ بَعِيدٍ.

وقد دَرَسَ "عالم سببى النيلى" هذه الآيةَ ليدحضَ قاعدةَ مجيء اللامِ المفردةِ بمعنى (عن)، وَيَسُوقَ زَعماً مَفَادُهُ أَنَّهَا قَاعِدَةٌ "هَبَاءٌ، لِأَنَّهَا لَا تَمْلِكُ شَاهِداً قُرْآنِيّاً عَلَى مَجِيءِ اللامِ بِمَعْنَى (عَنْ) إِلَّا هَذَا الشَّاهِدَ"^(٤). وَرَأْيُهُ لَا يَخْرُجُ -فِي الحَقِيقَةِ- عَمَّا أَوْزَدَهُ كُلُّ مِنَ الرَّازِيِّ والأَلُوسِيِّ. وَمَلَخَّصُ مَا يذْهَبُ إِلَيْهِ أَنَّ فِي الآيَةِ ثَلَاثَ مَجْمُوعَاتٍ، هِيَ: الكَافِرُونَ، وَالمُؤْمِنُونَ، وَالسَّابِقُونَ. عَلَى اعتِبَارِ أَنَّ (الذِّينَ سَبَقُوا) هُم غَيْرُ (الذِّينَ آمَنُوا)، أَوْ أَنَّ (الذِّينَ سَبَقُوا) "مَجْمُوعَةٌ مُتَمَيِّزَةٌ عَنِ مَجْمُوعَةِ (الذِّينَ آمَنُوا)"^(٥).

أَقُولُ: إِذَا صَحَّ هَذَا الرَّأْيُ هُنَا، وَهُوَ مَا نَمِيلُ إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ لَا يَعْنِي أَنَّ اللامَ المفردةَ لَا تَكُونُ فِي العَرَبِيَّةِ بِمَعْنَى (عَنْ)، هَكَذَا بِإِطْلَاقِ القَوْلِ. وَإِنِّي لِأَعْجَبُ كَثِيراً

١. الوجه الأول: أن يكون الكلام على الخطاب ثم تحوّل إلى الغيبة، والثاني: أن اللام لام أجل.

٢. الرازى، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: ٢٨ / ١١.

٣. الألوسى، روح المعاني: ٢٦ / ١٤.

٤. عالم سببى النيلى، النظام القرآنى: مقدمة في المنهج اللفظى، ص ١٦٤.

٥. السابق نفسه.

مِنْ قَوْلِ "النَّبِيِّ" السَّالِفِ: إِنَّهُ لَا شَاهِدَ عَلَى قَاعِدَةٍ مَجِيءِ اللَّامِ بِمَعْنَى (عَنْ) إِلَّا الْآيَةَ الَّتِي فِيهَا "لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقْنَا إِلَيْهِ". إِذْ إِنَّهُ مَرْدُودٌ بِآيَةِ سُورَةِ الْأَعْرَافِ الْمَدْرُوسَةِ سَابِقًا، وَهِيَ: ﴿...حَتَّىٰ إِذَا آذَرَكُوا فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأَوْلَاهُمْ: رَبَّنَا، هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَآتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ النَّارِ...﴾^(١). فَإِذَا لَمْ تَكُنِ اللَّامُ فِي (لِأَوْلَاهُمْ) بِمَعْنَى (عَنْ)، عَلَى مَا يُرِيدُهُ "عَالِمُ سُبُطِ النَّبِيِّ"، بَلْ بِمَعْنَى الْمُشَافَهَةِ وَالتَّبْلِيغِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ تَتَوَجَّهَ الْمَجْمُوعَةُ الْأَخِيرَةُ إِلَى الْمَجْمُوعَةِ الْأُولَى بِالْقَوْلِ (رَبَّنَا...)? إِنَّ مَقُولَ الْقَوْلِ هُنَا لَا يَدَعُ مَجَالًا لِلشَّكِّ بِأَنَّ الْمَقُولَ لَهُ لَمْ يَكُنْ (أَوْلَاهُمْ) الْمُتَّصِلَ بِاللَّامِ، بَلْ هُوَ (رَبَّنَا).

وسواء أَعَدَدْتَ "الَّذِينَ آمَنُوا" - فِي آيَةِ سُورَةِ الْأَحْقَافِ - مَقُولًا عَنْهُ أَمْ مَقُولًا لَهُ، فَإِنَّ فِعْلَ الْقَوْلِ يَظَلُّ نَاقِلًا كَلَامًا حُكِيَّ حِكَايَةً.

٣- وَلَا يَخْرُجُ عَنْ هَذَا قَوْلُهُ - تَعَالَى شَأْنُهُ - عَلَى لِسَانِ نُوحٍ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: ﴿وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدِرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي أَنْفُسِهِمْ إِنِّي إِذْنًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾^(٢). إِذْ إِنَّ الْفَهْمَ الْأَوْلَى قَدْ يُؤَدِّي إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ اللَّامَ فِي: ﴿وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدِرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا﴾ إِنَّمَا هِيَ عَلَى مَعْنَى "عَنْ" وَليست التَّبْلِيغِيَّةُ، وَإِلَّا لَقِيلَ: "لَنْ يُؤْتِيَكُمْ". وَإِذَا صَحَّ هَذَا، وَلَسْتُ أَصَحِّحُهُ بِمَا نَوَّرَهُ لِاحِقًا، فَإِنَّ (قَالَ) مَنْظُورٌ إِلَيْهِ هُنَا عَلَى أَنَّهُ مُوظَّفٌ لِنَقْلِ الْكَلَامِ نَقْلًا إِخْبَارِيًّا.

وَلَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ نُوحًا "يَحْكِي" هُنَا مَا قَالَهُ الْكَافِرُونَ فِي حَقِّ الْمُؤْمِنِينَ، أَيَّ أَنَّهُ نَاقِلٌ مَقَالَةً سَبَقَ أَنْ قَالَهَا الْكَافِرُونَ قَاصِدِينَ بِهَا الْمُؤْمِنِينَ أَتْبَاعَ نُوحٍ: "وَذَلِكَ أَنَّهُمْ

١. الأعراف ٧ : ٣٨.

٢. هود ١١ : ٣١.

قالوا: هم أرادلنا، لن يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا^(١). فكأنَّ قولَ نوحٍ آتٍ على إيقاعٍ: "لا أقولُ -كما تقولونَ- أنتم للذينَ تزدري أعينُكم-: لن يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خيراً"، أو: "لا أقولُ عن الذينَ آمنوا مثلَ قولكم عنهم: لن يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خيراً".

والذي يُلجئنا إلى أن نذهبَ إلى أن جملةَ "لن يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خيراً" ليست من عندِ نوحٍ، وأنَّه ناقِلُها -حسبُ- من غيره، وأنَّها في الأصلِ مقالةٌ أطلقها الكافرونَ في شأنِ المؤمنينَ، أمران: أمَّا الأوَّلُ فهو أن فعلَ القولِ - فيما انتهت إليه ملاحظتنا في بحثٍ آخرٍ نُعدُّ له- لا يكونُ في التنزيلِ العزيزِ إلا لنقلِ الكلامِ بنصِّه. وأمَّا الأمرُ الثاني فسياقُ الآياتِ التي يَظْهَرُ فيها نوحٌ - عليه الصلاةُ والسلامُ- مُجادلاً قومَهُ الكافرينَ. فقد أوردَ الحقُّ تالياً لآيةِ موطنِ البحثِ: قالوا: ﴿يا نوحُ قد جادَلْتنا فَأَكْثَرْتَ جِدالِنا فَأَتينا بِما تَعَدُّنا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصادِقينَ﴾^(٢). ومُجادَلتُهُ إِيَّاهُمْ تعني أَنَّهُ كانَ يُقابِلُ القولَ بالقولِ، ويُنَاطِرُ الحُجَّةَ بِالْحُجَّةِ، ويردُّ على الرأْيِ بأوْفَقٍ مِنْهُ.

وتفصيلُ ذلك أَنَّهُم لَمَّا قالوا لَهُ في السياقِ عينِهِ: ﴿ما نراكَ إِلا بَشِراً مِثْلَنا﴾^(٣)، أَجابَ بِقولِهِ: (لا أقولُ إني ملكٌ)، وكأنَّهُ يُلمِحُ إلى أَنَّ ما تَوَصَّلوا إِلَيْهِ أمرٌ بَدَهيٌّ. ثُمَّ إِنَّهُم لَمَّا كانوا قد استحقروا المؤمنينَ واستصغروهم لِما يَبْدو للناظرِ مِنْ فقرِهِم ورِثائِهِ حالِهِم، وإِنَّهُم لَمَّا كانوا قد أَطْلَقوا عَلَيهِم حُكماً بِالاعْتِمادِ على الهَيْئَةِ الخارجِيَّةِ، حُكماً مُودَّاهُ أَنَّ مَن كانت هذه حالُهُ، فلن يُؤْتِيَهُ اللَّهُ خيراً: ﴿وما نراكَ اتَّبِعَكَ إِلا الذينَ هُمُ أرادلنا بِادِي الرأْيِ وما نرى لَكم عَلَينا مِنْ فَضْلِ بَلْ نَظنُّكُمْ كاذِبينَ﴾^(٤)، أقولُ: لَمَّا كانَ ذلكَ مِنْهُم رَدُّ نوحٍ -عليهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- مُدافِعاً

١. البغوي، تفسير البغوي: ٢ / ٣٨١.

٢. هود ١١: ٣٢.

٣. هود ١١: ٢٧.

٤. السابق نفسه.

بِثَبَاتٍ عَنْ أَتْبَاعِهِ الَّذِينَ آمَنُوا قَائِلًا: (وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا).

والتعبير عن استئقالات الكافرين للمؤمنين واستزدالهم إياهم بازدياء العين، يُشير من وجهٍ إلى أنَّ المؤمنين كانوا حاضرين في الموقف الذي ازدراهم الكافرون فيه، وذلك ببساطةٍ لأنَّ مُتَّكِّأ الكافرين في الازدياء كان النظر والرؤية. وقد عبَّر الكتاب العزيز عن هذا بلفظين دالِّين على الرؤية: ﴿وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِادِي الرَّأْيِ﴾. فإذا كان الكافرون هُم من قال أولاً عن المؤمنين: (لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا)، فإِنَّه قولٌ صادرٌ من الكافرين عن المؤمنين في حضرة المؤمنين وسماعهم. وقد يقفُ شاهداً على صحَّة القول بذلك، بعضُ خطابٍ للكافرين واردة في مُستهلِّ الموقف المائل في الآية (٢٧)، إذ إنَّهم لم يُخاطبوا نوحاً وحده بصيغة الإفراد، بل نوحاً والمؤمنين بصيغة الجمع: (وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَاذِبِينَ). إذن، فالمؤمنون كانوا حاضرين.

ويترتب على هذا أن يُقال: مهما يكن من أمر، فإنَّ الذي سَوَّغ استعمال (قال ل) متبوعاً بمقول "عنه" لا "له"، هو حضور المقول عنه في المكان الذي قيل في حقِّه ما قيل.

وإذا افترضنا أنَّ الجملة: "لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا" من عند نوح، ليس يحكيها، فلماذا اختار أن يقول ذلك دون غيره؟ لماذا لم يقل شيئاً غيره؟ إنَّ إصرار نوح - عليه الصلاة والسلام - على أن لا يقول "لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا"^(١)، يشي بأنَّ غيره هو من قال الجملة، أو أنَّ غيره طلب منه أن يقولها، وهم الكافرون طبعاً. والكلام الذي يعقب هذا يرجح ما نقول: "اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي أَنْفُسِهِمْ إِنِّي إِذْنُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ"، أي: لن أعتد على حال المؤمنين الخارجية، ومنظرهم البادي، فأحكم عليهم وأقول

١. إشارة إلى ما جاء في الآية: "وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا".

عنهم كما تقولون: "لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا"، لِأَنَّ اللَّهَ وَحْدَهُ أَعْلَمُ بِمَا تَجِبُهُ أَنْفُسُهُمْ، وَإِنِّي إِذَا فَعَلْتُ ذَلِكَ أَوْ قُلْتُهُ كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ.

٤- وثمّة آيةٌ يَسْتَعْلِي فِي أَمْرِهَا هَذَا الَّذِي بِهِ نَقُولُ، هِيَ قَوْلُهُ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أوتُوا نَصِيحًا مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا﴾^(١). إذ يبدو مِنَ النَّظَرِ الْأَوَّلِيِّ أَنَّ اللَّامَ فِيهَا بِمَعْنَى (عَنْ)، لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ الْأُخْرَى لِقَالَ: (أَنْتُمْ أَهْدَى...). إِلَّا أَنَّ رَوَايَاتِ سَبَبِ النَّزُولِ تُجْمَعُ أَجْمَعًا عَلَى أَنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا حَاضِرِينَ الْمَوْقِفَ الَّذِي قِيلَ فِيهِ: "هَؤُلَاءِ أَهْدَى...". بَلْ إِنَّ تِلْكَ الرَّوَايَاتِ مُتَّفَقَةٌ عَلَى أَنَّ الَّذِينَ أوتُوا نَصِيحًا مِنَ الْكِتَابِ، وَهَمَّ الْيَهُودَ، وَجَّهُوا كَلَامَهُمْ إِلَى كُفَّارِ قَرِيشٍ بِصِيغَةِ الْخِطَابِ: "أَنْتُمْ أَهْدَى...".

تَقُولُ الرَّوَايَاتُ: إِنَّ أَحَدَ أَحْبَارِ الْيَهُودِ، هُوَ حُيَيُّ بْنُ أَخْطَبٍ أَوْ كَعْبُ بْنُ الْأَشْرَفِ، لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ طَلَبَ إِلَيْهِ الْمُشْرِكُونَ - لِكُونِهِ صَاحِبَ كِتَابٍ - أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مُحَمَّدٍ، فَجَاءَ حُكْمُهُ لِصَالِحِ الْمُشْرِكِينَ، فَخَاطَبَهُمْ قَائِلًا: "أَنْتُمْ - وَاللَّهِ - خَيْرٌ مِنْهُ"^(٢)، أَوْ "أَنْتُمْ - وَاللَّهِ - أَهْدَى سَبِيلًا مِمَّا عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ وَأَصْحَابُهُ"^(٣)، فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْآيَةَ. وَمِنَ الْوَاضِحِ أَنَّ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ قَدْ وَضَعْتَ (الَّذِينَ كَفَرُوا) مَوْضِعَ الْمَقُولِ عَنْهُ، رَغْمَ أَنَّهُمْ - طَبَقًا لِلرَوَايَاتِ - مَقُولٌ لَهُمْ، وَقَدْ جَمَعَهُمُ الْقَائِلَ مَوْقِفٌ وَاحِدٌ.

وَإِذَا تَأَمَّلْنَا مَرَّةً أُخْرَى مَوْطِنَ الشَّاهِدِ مِنَ الْآيَةِ الْمَدْرُوسَةِ، وَجَدْنَاهَا مُتَّفَرِّدَةً عَنْ كُلِّ سَابِقَاتِهَا مِنْ جِهَةِ خُرُوجِ مَقُولِ الْقَوْلِ فِيهَا مِنَ الْمَحْكِيِّ إِلَى الْإِخْبَارِيِّ هَوْنًا مَا: "هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا". فَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ مَوْلَانَا - سُبْحَانَهُ - نَقَلَ لَنَا

١. النساء ٤: ٥١.

٢. الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٥ / ١٣٤.

٣. البغوي، تفسير البغوي: ١ / ٤٤١.

كلام اليهودي مُتَصَرِّفاً فِيهِ، بِتَحْوِيلِ الضَّمِيرَيْنِ (أَنْتُمْ) وَ(هُمُ)^(١) مِنْ الْمَوْقِفِ الْأَصْلِيِّ إِلَى (هُؤُلَاءِ) وَ(الَّذِينَ آمَنُوا) - عَلَى التَّوَالِي - فِي الْكَلَامِ الْمَنْقُولِ (الآيَةِ). وَلَا تُتَّصَرَّفُ صِحَّةُ الْقَوْلِ بِأَنَّ هَذَا الْمَقُولَ مُبْقَى عَلَيْهِ كَمَا صَدَرَ مِنَ الْيَهُودِيِّ، لِأَنَّ فِيهِ مَا يُعَاكِسُ الْحُكْمَ الَّذِي أُطْلِقَهُ. فَإِذَا كَانَ مَحْكِيًّا حِكَايَةً، فَكَيْفَ يَحْكُمُ الْيَهُودِيُّ عَلَى كُفَّارِ مَكَّةَ بِأَنَّهُمُ الْأَهْدَى، ثُمَّ يَنْعَتُ مُحَمَّدًا وَأَصْحَابَهُ بِالْإِيمَانِ (الَّذِينَ آمَنُوا)؟ إِنَّمَا هُوَ الْوَصْفُ الْحَقُّ مِنَ الْحَقِّ. فَقَدْ يَكُونُ أَنَّ اللَّهَ بِتَحْوِيلِ ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِينَ (أَنْتُمْ) إِلَى ضَمِيرِ الْغَائِبِينَ (هُؤُلَاءِ) قَصَدَ - عَزَّ اسْمُهُ - إِلَى أَنَّ "يُبْعَدُهُمْ" أَيِ الْكَافِرِينَ، وَهَمُ الْمُبْعَدُونَ مِنَ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَيُبْعَدَ مَعَهُمْ كَلَامَ الْيَهُودِ وَحُكْمَهُمْ عَلَى الرَّسُولِ وَاتِّبَاعِهِ، وَهُوَ بَعِيدٌ عَنِ الصَّوَابِ فِيمَا يَعْلَمُونَ فِي قَرَارِهِ أَنْفُسِهِمْ.

غَيْرَ أَنَّ نَفْسِي تَنْتَهِي تَوْجِيهَ الْكَلَامِ فِي الْآيَةِ الْعَزِيزَةِ وَجْهَةً أُخْرَى، لَا تُخْرِجُهُ مَرَّةً أُخْرَى عَنِ الْمَعْمُودِ مِنَ الْقَوْلِ، وَلَا تُخْرِجُ الْمُتَّصِلَ بِاللَّامِ عَنِ طَبِيعَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ فِي كَوْنِهِ مَقُولًا لَهُ، وَهَذَا أَسْلَمُ. فَالَّذِينَ أَوْتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْحَبِيبِ وَالطَّاغُوتِ هُمُ الْقَائِلُونَ، وَالَّذِينَ كَفَرُوا هُمُ الْمَقُولُ لَهُمْ، وَالضَّمِيرُ الْإِشَارِيُّ (هُؤُلَاءِ) لَا يَعُودُ إِلَى (الَّذِينَ كَفَرُوا)، بَلْ إِلَى "الْحَبِيبِ وَالطَّاغُوتِ"، وَهَمَا "اسْمَانِ لِكُلِّ مُعْظَمٍ بِعِبَادَةِ مَنْ دُونَ اللَّهِ"^(٢)، وَبِذَا عَنِ الْقَائِلُونَ بِ"الَّذِينَ آمَنُوا": الَّذِينَ آمَنُوا بِمُحَمَّدٍ. فَكَأَنَّ أَوْلَئِكَ الْيَهُودَ - عَلَيْهِمْ لِعَائِنُ اللَّهِ - قَدْ ذَهَبُوا إِلَى أْبْعَدَ مِنْ مُرَادِ الْكُفَّارِ مِنْ سَوَائِهِمْ، فَأَجَابُوهُمْ بِمَا لَمْ يَخْطُرُ فِي بَالِهِمْ. فَقَدْ قَالَ الْيَهُودُ: إِنَّ الْأَصْنَامَ (أَوْ الْحَبِيبَ وَالطَّاغُوتَ) أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا بِمُحَمَّدٍ.

صَفْوَةُ الْمَقَالِ أَنَّ مَا قِيلَ إِنَّهُ مَقُولٌ عَنْهُ بَعْدَ اللَّامِ الَّتِي تَلِي فِعْلَ الْقَوْلِ (قَالَ لِـ) مَقُولٌ عَنْهُ، الْأَكْثَرُ وَالْأَوْلَى أَنْ يُرَدَّ إِلَى بَنِيَّةِ الْقَوْلِ الْمَعْتَادَةِ، بِأَنَّ يُنْظَرَ إِلَى

١. أو (محمد وأصحابه).

٢. الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ١٣٣/٥.

الْمُتَّصِلِ بِاللَّامِ بِحُسْبَانِهِ مَقُولاً لَهُ. وَإِنْ اضْطُرَرْنَا إِلَى الرَّأْيِ الْآخَرَ اضْطِرَاراً لِسَبَبٍ مِنْ التَّرْكِيبِ لَا مِرَاءَ فِيهِ، وَهُوَ مَا فَعَلْنَاهُ بِآيَةِ الْأَعْرَافِ: ﴿قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأَوْلَاهُمْ: رَبَّنَا﴾، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَقُولُ عَنْهُ حَاضِراً الْمَقَامَ الَّذِي قِيلَ فِيهِ الْمَقُولُ.

القول بالمقول عنه طبقاً لطبيعة المتصل باللام

نَخْلُصُ مِنَ السَّابِقِ إِلَى الْقَوْلِ: إِنَّ مُحْتَكَمَنَا فِي عَدِّ الطَّرْفِ الثَّانِي مَقُولاً "عنه" لا "له"، إِمَّا أَنْ يُرَدَّ إِلَى الطَّبِيعَةِ الْبِنَائِيَّةِ لِلْمَقُولِ نَفْسِهِ، كَمَا جَرَى مِنَّا الْكَلَامُ مِرَاراً، وَإِمَّا إِلَى الطَّبِيعَةِ الْمَوْضُوعِيَّةِ لِلْمُقْتَرِنِ بِاللَّامِ. وَنَعْنِي بِهَذَا الْأَخِيرِ أَنَّ وَاقِعَ الْأَشْيَاءِ وَوَقَائِعَ الْأُمُورِ مِنْ حَوْلِنَا، نُدْفَعُ أحياناً فِي اتِّجَاهِ رَفْضِ كَوْنِ الْمُتَّصِلِ بِاللَّامِ مَقُولاً لَهُ.

مَثَلُ هَذَا قَوْلُ رَبَّنَا: ﴿وَإِذَا تَنَتَّلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَلْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ: هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾^(١). فَإِنَّ طَبِيعَةَ الْأَشْيَاءِ لَمَّا كَانَتْ تَقْضِي بِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَتَحَلَّلُونَ بِالْقُدْرَةِ عَلَى إِشْءَاءِ الْقَوْلِ وَبَنِّئِهِ، وَمِنْ ثَمَّ الْحُكْمَ عَلَيْهِمْ بِكَوْنِهِمْ هُمُ الْقَائِلِينَ فِي الْآيَةِ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ تَقْضِي عَلَى "الْحَقِّ" الَّذِي جَاءَهُمْ بِأَنَّهُ مَقُولٌ لَهُ. فَلَوْ عَرَفْتُمْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَقِّ فِي الْآيَةِ إِنَّمَا هُوَ الْكِتَابُ الْمُنَزَّلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، أَوْ مَا جَاءَ بِهِ مِنْ الْمَعْجَزَاتِ الظَّاهِرَاتِ^(٢)، لَأَدْرَكْتُمْ عَدَمَ إِمْكَانِ أَحَدٍ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْهُ - أَيِ الْحَقِّ - مُحَاوَرَةً يَسْتَقْبِلُ الرِّسَالَةَ اللُّغَوِيَّةَ وَيَنْفَعِلُ بِهَا كَمَا لَوْ كَانَ بَشَرًا.

وَمَا دَامَتِ الْآيَةُ الْأَخِيرَةُ خُلُوقاً مِنْ مَقُولٍ لَهُ - وَإِنْ ظَاهِرًا - ، فَإِنَّ مِنَ الطَّبِيعِيِّ النَّأْيِ بِاللَّامِ فِيهَا عَن دَلَالَةِ الْمُشَافَهَةِ وَالتَّبْلِيغِ، وَالِاقْتِرَابِ بِهَا مِنْ دَلَالَةِ (عن). وَتَقْدِيرُ الْآيَةِ: إِذَا تَنَتَّلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا عَنِ الْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ: هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ. وَلِنُتَلَحَّظَ أَنَّ مَا نَقَرَّرَ سَابِقاً مِنْ ضَرُورَةِ وُجُودِ الْمَقُولِ عَنْهُ فِي الْمَوْقِفِ الْكَلَامِيِّ، تَتَجَلَّى صِحَّتُهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ كَذَلِكَ. وَعَلَامَةُ هَذَا اسْمُ الْإِشَارَةِ

١. الأحقاف ٤٦ : ٧. وانظر سبأ ٣٤ : ٤٣.

٢. انظر: الرازي، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: ٢٨ / ٦.

"هذا" الدالُّ على القُربِ، ممَّا يَعْنِي أَنَّ ما جاءَ بِهِ الرَّسُولُ الْعَرَبِيُّ الْأَمِينُ كَانَ مَوْجُوداً فِي الْمَقَامِ الَّذِي قَالَ الْكَافِرُونَ فِي حَقِّهِ ما قَالُوا.

وَإِذَا كَانَتْ آيَةُ الْأَحْقَافِ هَذِهِ قَدْ أَبَانَتْ أَنَّ "طَبِيعَةَ" الْمَجْرُورِ بِاللَّامِ قَدْ تَكُونُ الْعَامِلَ الْحَاسِمَ فِي تَقْرِيرِ كَوْنِهِ مَقُولاً لَهُ أَوْ عَنْهُ، فَإِنَّ هُنَاكَ مِثَالاً مِنْ آيَةٍ يَظْهَرُ فِيهَا، هَذِهِ الْمَرَّةَ، "مَعْنَى" الْمُفْتَرِّينَ بِاللَّامِ مَعْيَاراً فَاصِلاً بِهِ نَرُوزُ كَوْنَهُ مَقُولاً لَهُ أَوْ مَقُولاً عَنْهُ.

يَقُولُ اللَّهُ - تَبَارَكَ - عَنِ الَّذِينَ نَافَقُوا فِي أَحَدٍ: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا^(١): لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾^(٢). فَإِنَّ مَعْرِفَةَ مَعْنَى "الإِخْوَانِ" فِي الْآيَةِ، وَتَبَيُّنَ حَقِيقَةِ مَنْ يَكُونُونَ، يُؤَدِّيَانِ إِلَى رَجْحَانِ كَوْنِهِمْ مَقُولاً لَهُمْ أَوْ عَنْهُمْ. فَمَعْنَاهَا يَتَرَدَّدُ بَيْنَ اِحْتِمَالَيْنِ: فَمَا أَنْ يَكُونَ إِخْوَانُ الْمُنَافِقِينَ هُمْ إِخْوَانُهُمْ فِي الْكُفْرِ وَالنِّفَاقِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونُوا إِخْوَانُهُمْ فِي النَّسَبِ. فَعَلَى الْأَوَّلِ يَكُونُ "الإِخْوَانُ" مَقُولاً لَهُمْ، لِأَنَّ التَّأْوِيلَ وَقَتْنِيذٍ: (قَالَ الْمُنَافِقُونَ لِإِخْوَانِهِمُ الْكَافِرِينَ: لَوْ أَطَاعَنَا الَّذِينَ قُتِلُوا مَعَ مُحَمَّدٍ مَا قُتِلُوا). وَعَلَى الثَّانِي يَكُونُ "الإِخْوَانُ" مَقُولاً عَنْهُمْ، وَلَا مَقُولَ لَهُ فِي الظَّاهِرِ، وَالتَّأْوِيلُ: (قَالُوا عَنِ إِخْوَانِهِمْ، أَوْ قَالُوا فِي حَقِّ إِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ اسْتَشْهَدُوا فِي أَحَدٍ: لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا)^(٣).

غَيْرَ أَنَّ وَجَاهَةَ الْأَوَّلِ مُتَعَزِّزَةٌ مِنْ طَرِيقِ آيَةٍ أُخْرَى مَذْكَورٍ فِيهَا صِرَاحَةً أَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا هُمْ إِخْوَانُ الَّذِينَ نَافَقُوا: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ: لَئِن أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ﴾^(٤).

١. هذا على إرادة "قد"، والتقدير: وقد قعدوا. أو على أن العطف هو المراد، إذ التقدير: الذين قالوا كذا وكذا وقعدوا.

٢. آل عمران ٣: ١٦٨.

٣. انظر: ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير: ٢ / ٥٤.

٤. الحشر ٥٩: ١١.

وأياً يكن الأمر، فإنَّ مقولَ فعلِ القولِ (قالَ) قد استبانَ في الآياتِ
المدرّسة منقولاً لنا - أو ناقلاً الكلامَ لنا - بطريقتي الحكاية، سواء أحتوت الآيةُ
على مقولٍ له أم لم تحتو، وسواء أكانَ المقترنُ بالكلامِ مقولاً له أم مقولاً عنه.

القضية الثالثة: (قال أن) بين التخطئة والتفسير

تحولُ همزة (إن) من الكسرِ إلى الفتحِ بعدَ فعلِ القولِ

يُمكنُ المرءُ أن يُؤسَّسَ على بعضِ المتقدمِ القول: إنَّه إذا كانت (قالَ)
موظفةً لنقلِ الكلامِ بشكلٍ عامٍّ، المحكيِّ بشكلٍ خاصٍّ، وإنَّ همزة (أن) لا جرمَ
مكسورةً بعدَ (قالَ)، فلا تقولُ إلا (قالَ إن)، ومن ثمَّ لا يصحُّ - عندَ النحاة - أن
تقولَ: (قالَ أن)، فإنَّ من الطبيعيِّ أن نستنتجَ أنَّ العربيَّةَ قد أمحصت (إن) في هذا
الموطنِ - مجيئها غبَّ القولِ - لما كانَ من الكلامِ منقولاً. ولذا أرى أن يُنظرَ إلى
(إن) بعدَ (قالَ) على أنها عنصرُ اتِّكاءٍ مقوليٍّ ليس غير: يعمدُ الناطقُ اللغويُّ
إليها، ويعتمدُ عليها، بغيةً نقلِ الكلامِ بإبقائه على حاله كما صدرَ من المتكلمِ
الأصليِّ المنقولِ منه، وهذا هو الكثيرُ الغالبُ، أو بتغييرِ وجهته وألفاظه دونَ
جوهره ومعناه. وقد نقول: إنَّها أداةُ نقلِ الكلامِ الوحيدةُ في العربيَّة.

بكلامٍ آخر: تظهُرُ (إن) في سياقِ القولِ بوصفها أداةً ربطٍ مُدمجةً، تعملُ
على ربطِ جملةٍ مقولِ القولِ في جملةِ القولِ الكبرى ربطاً إدماجياً

subordination لا توفيقياً co-ordination^(١). وهذا يعنى أنّها تقوم بإدماج المقول وإخضاعه لبيدو عنصراً من عناصر الجملة الحاضرة المُدمجة أو الجملة الكبرى. ويلوح لي أنّ العريية تُقيم هذه الأداة (إنّ)، بعد فعل القول وقبل جملة مقول القول، لتنهض بما تنهض به النقطتان الرأسيّتان (: في اللغة البصريّة أي المكتوبة^(٢)).

ويبدو صحيحاً القول: إنّ العريية كانت في عهدٍ قديمةٍ تُخلص (إنّ) للكلام المُلتزم فيه تأدية الألفاظ كما قالها صاحبها، فيما كانت تُخصّص (أنّ) - في إزاء ذلك - لنقل الكلام بالتزام تأدية معناه دون الإتيان بألفاظ القائل الأصليّ نفسها. ولعلّ شيئاً من هذا يُستفاد من باب (إنّ) أنبته سيبويه في كتابه وقال فيه: "تقول: قال عمرو إنّ زيدا خيرٌ منك، وذلك لأنّك أردت أن تحكي قوله، ولا يجوز أن تُعمل (قال) في (إنّ)، كما لا يجوز لك أن تُعملها في (زيد) وأشباهه إذا قلت: (قال زيد عمرو خيرٌ الناس)، فد(أنّ) لا تعمل فيها (قال) كما لا تعمل (قال) فيما تعمل فيه (أنّ)، لأنّ (أنّ) تجعل الكلام شأناً، وأنت لا تقول: (قال الشأن متفاقماً)، كما تقول: (زعم الشأن متفاقماً). فهذه الأشياء بعد (قال) حكاية. ومثل ذلك: ﴿وَأَذِ قَالَ

١. بغية الوقوف على نوعي الربط الإدماجي والتوفيقي، ومعرفة خصائص كلٍّ، انظر: عمر يوسف عكاشة، النحو الغائب: دعوة إلى توصيف جديد لنحو اللغة العربية في مقتضى تعليمها لغير الناطقين بها، ص ٢٩٦ - ٣٠٧.

٢. سبقني إلى هذا الرأي "هنري فليش" ولكن في حقّ "أنّ" المفسرة. انظر: هنري فليش اليسوعي، العربية الفصحى: نحو بناء لغويّ جديد، ص ١٦٩. وانظر: إسماعيل أحمد عمارة، بحث في الاستشراق واللغة: ص ٤٤٠.

موسى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً ﴿١﴾. وقال أيضاً: ﴿قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنزِّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾ (٢). وكذلك جميع ما جاء من ذا في القرآن (٣).

وقد يُنظَرُ إلى مَرِيَّةٍ تَخْصِيصِ (إِنَّ) أداةً لِنَقْلِ الْكَلَامِ الْمَحْكِيِّ، بوصفها مَحْمَدَةً لِلْعَرَبِيَّةِ فِي مَرَاكِهَا الْقَدِيمَةِ. ذَاكَ أَنَّهَا تَتَّبِعُ عَنِ دَقَّةٍ فِي الْإِيمَاءِ إِلَى مَا كَانَ مِنَ الْكَلَامِ مَنْقُولاً بِنَصِّهِ وَلَفْظِهِ، وَمِيْزِهِ عَمَّا نُقِلَ بِمَعْنَاهُ دُونَ لَفْظِهِ فِي مِثْلِ (ذَكَرَ أَنَّ، أَخْبَرَ أَنَّ). خَاصَّةً إِذَا كَانَ صَحِيحاً أَنَّ اللُّغَاتِ الْآخَرَى تَخْلُو مِنْ نَظِيرِ لـ(إِنَّ). إِذْ عَلَى كَثْرَةِ تَطَوُّفِي بَيْنَ مَعْلَمِي اللُّغَاتِ الْمُخْتَلَفَةِ وَمَتَعَلِّمِيهَا، الْحَيَّةِ مِنْهَا وَالْمُنْدَثَرَةِ، فَإِنِّي لَمْ أَجِدْ لُغَةً تَتَوَسَّلُ بِأَدَاةٍ تُخَصِّصُهَا لِغَايَةِ نَقْلِ الْكَلَامِ نَقْلاً حَكَائِيًّا.

ولكن في المقابل، إِخَالَ أَنْ تَلْكَ الْخَصِيصَةَ "الْمُفْتَرَضَةَ" لَمْ تَدْمُ لِلْعَرَبِيَّةِ، فَقَدْ مَالَتْ اللُّغَةُ إِلَى تَجَاوُزِ (قَالَ إِنَّ)، بِالْكَسْرِ، وَالتَّخْلِصِ مِنْهَا فِي مَرَاكِهَا مِنَ اللُّغَةِ لِاحْفَافَةٍ. إِذْ لَا نَكَادُ نَعْتَرُ فِي الْعَرَبِيَّةِ الْفَصْحَى الْمَعَاصِرَةَ (٤)، الشَّفَاهِيَّةِ مِنْهَا وَالْكِتَابِيَّةِ، عَلَى (قَالَ) مَتَّبِعَةً بِ(إِنَّ) بِلِيهِمَا كَلَامٌ إِنَّ مَنْقُولاً بِاللَّفْظِ، وَهُوَ النَّمْطُ الَّذِي يَأْتِي عَلَى وَفَاقِ: "قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ"، أَوْ مَنْقُولاً بِالْمَعْنَى. بَلْ إِنَّ أَكْثَرَ الْمَرْصُودِ فِيهَا - خَاصَّةً مَا أَصَابَ مِنْهَا الْمَسْتَوَى الشَّفَاهِيَّ - أَنْ يُجَاءَ بَعْدَ (قَالَ) بِ(أَنَّ) مَفْتُوحَةَ الْهَمْزَةِ.

وَيَحْدُثُ كَثِيراً أَنْ إِذَا وَلِيَ (قَالَ) فِي الْعَرَبِيَّةِ الْمَكْتُوبَةِ الْمَعَاصِرَةَ، كَلَامٌ مِنْ سَبِيلِ النَّقْلِ الْحَرْفِيِّ، فَهُوَ لَا مَحَالَةَ وَارِدٌ عَلَى شَاكِلَةٍ مَا يَرِدُ عَلَيْهِ هَذَا النَّمْطُ فِي الْمَكْتُوبِ مِنَ اللُّغَاتِ الْحَيَّةِ الْمُخْتَلَفَةِ، وَهُوَ أَنْ يُنْبِتَ النَّاظِلُ (الكَاتِبُ) فِعْلَ الْقَوْلِ

١. البقرة ٢ : ٦٧.

٢. المائدة ٥ : ١١٥.

٣. سيبويه، الكتاب: ١٤٢/٣.

٤. أعني بالعربية الفصحى المعاصرة (Modern Standard Arabic) اللغة التي يكتب بها المثقفون العرب في أيامنا هذه، وهي النمط اللغوي المستعمل - مثلاً - في نشرات الأخبار والصحافة.

متبوعاً بالنقطتين الرأسيّتين، ثمَّ يوردُ الكلامَ المنقولَ بنصِّه ولفظِهِ، مُقَوِّساً في أحيانٍ، وغيرَ مُقَوِّسٍ في أحيانٍ.

وإذا كانَ شأنُ فعلِ القولِ في العربيَّةِ أنْ يأتِيَ، في الأصلِ، لما كانَ مِنَ الكلامِ منقولاً بحكايتِهِ وعدمِ التصرُّفِ فيه، وأنْ يُؤتى بعدهُ -في أحيانٍ كثيرةٍ- بأداةِ الاتِّكأِ المقوليِّ (إنَّ)، فإنَّ من غيرِ المعقولِ أنْ يدومَ الأمرُ على ما هو عليه، فلا يردُّ فعلُ القولِ (قالَ) لغيرِ حكايةِ الكلامِ، وهو أهمُّ أفعالِ القولِ المُوظَّفةِ لغرضِ نقلِ الكلامِ. إذ إننا واجدونَ أنَّ اللغاتِ - في العادةِ - تستعملُ ما يُقابلُ هذا الفعلَ فيها لنوعيِ الكلامِ: المحكيِّ باللفظِ، والمُخبِرِ بالمعنى.

وإذا أضفنا إلى ذلك أنَّ الأصلَ - فيما ظهَرَ - أنْ لا يُقالَ: (قالَ خالدٌ إنَّه)، بل (قالَ خالدٌ إنَّني)، فإننا نفهمُ تمامَ الفهمِ مَسعى الناطقِ بالعربيَّةِ إلى تطويرِ يقومُ فيه بتطويعِ فعلِ القولِ الرئيسِ (قالَ) أجلَّ نقلِ الكلامِ متصرِّفاً فيه. فإذا كانَ التطويرُ، أو التغييرُ، لن يطالَ حتماً (قالَ) بطبيعةِ الحالِ، لأنَّها أساسُ المقالِ ولُبُّ الإشكالِ، فإنَّه سيَتوجَّهُ تلقاءَ الأداةِ المخصَّصةِ لنقلِ الكلامِ المنقولِ حكايةً، وهي (إنَّ). لأنَّ الكلامَ لن يبقَى على وجهتهِ هذه المرَّةَ، بل سيختلفُ هَوْناً ما، فيتحوَّلُ من دائرةِ النقلِ باللفظِ إلى دائرةِ النقلِ بالمعنى. فإذا كانَ الناقلُ سيُجري تغييراتٍ في تركيبِ الكلامِ المنقولِ، فإنَّ الكلامَ لن يظلَّ كلاماً محكيّاً حكايةً، إذن فليُعيَّرَ أداةُ نقلِ الكلامِ المحكيِّ (إنَّ). فما كانَ مِنْهُ إلا أنْ فَتَحَ همزتها فقالَ: (قالَ أنَّ) للكلامِ المُخبِرِ إخباراً، و(قالَ إنَّ) للكلامِ المحكيِّ حكايةً.

ويكونُ الناطقُ بالعربيَّةِ بصنيعِهِ هذا قد أتى بالأداةِ التي خصَّصتها للغةِ لنقلِ الكلامِ بالمعنى، وهي: (أنَّ). والحقُّ أنَّه في ذلك إنَّما يقيسُ (قالَ أنَّ) - بفتحِ الهمزةِ - على نظائرٍ كثيرةٍ في العربيَّةِ، وهي عباراتٌ قوليةٌ مُحْتَضنةٌ فعلاً من أفعالِ إخبارِ الكلامِ لا حكايتِهِ، تليه أداةُ الاتِّكأِ المقوليِّ المتخصَّصةُ في نقلِ ما كانَ

كلاماً منقولاً بالمعنى من دون التزام اللفظ، وهي (أَنَّ)، أو لتَقُلْ: أداة نقل الكلام بالإخبار. ومن تلك العبارات القولية التي تكون لنقل الكلام بالمعنى، تلك التي قاس عليها الناطق (قال إن) قياساً سويّاً وموازنةً كاملةً، فتولدت (قال أن) على وفاقها: (أخبر أن^(١))، ذكر أن، أبلغ أن^(٢))، حكى أن، روى أن، أعلم أن، أنبأ أن^(٣))، حدت أن، زعم أن، صرح أن، أعلن أن، أوضح أن، بين أن، أشار أن، أفصح أن، ادعى أن). ويمكن أن نطلق على هذه الأفعال، إضافةً إلى (قال)، أفعال التبليغ (أو التوصيل) الكلامي.

ولذلك لا أستحب تخطئة ما يذهب إليه الناطقون بالعربية اليوم من قولهم: (قال أن)، للأمر الذي بينته، ولأمرين آخرين أبيتُهُما. فما شاع على الألسنة من قولهم: (قال أن) - بفتح الهمزة - لا يتعدى الصواب إطلاقاً، ذلك أن الناطق بالعربية اليوم لا يستخدم (قال أن) إلا عندما يكون الكلام منقولاً بمعناه مُتصِراً فيه. فهو يقول - مثلاً - : (قال أنه، قالت أنها، قلت أنك، قلت أنني،...). والأمْر المُخطأ - في تصوّري - أن تُفتح الهمزة مع إرادة النقل باللفظ، أي إن الذي لا يمكن أحداً أن يجوزه أن يُقال: (قال أن) ثم يُوتى بعد بكلامٍ محكيّ حكايةً.

ويُهيأ لي - علاوةً على ما تقدّم - أن ممّا دَفَع الناطقين بالعربية إلى إبقاع (أن) المفتوحة مكان (إن) بعد فعل القول، أمراً نجد له سنداً من مقولات النحاة أنفسهم. فقد انتهوا، في معرض التمييز بين (إن) ورسيلتها الأخرى، إلى عيارٍ تركيبِيٍّ مُعجِبٍ بحق، به يُمكن رُوِّى التراكيب التي تحضن كُلاً. فقالوا إن ما كان مَظَنَّةً للجملة وَقَعَتْ فِيهِ المكسورة، وما كان مَظَنَّةً للمفرد وَقَعَتْ فِيهِ المفتوحة^(٤).

١. أو: (خبر أن).

٢. أو: (بلغ أن).

٣. أو: (نبأ أن).

٤. انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٨ / ٦٠.

فإذا قِيلَتْ جملةٌ نَحْوُ: "ذَكَرَ لي الوَزيْرُ أَنَّهُ سيستقيل من الحكومه"، وصَحَّ إِحلالُ كلمةٍ محلَّ (أَنَّ) ومدخولها، تَعَيَّنَت المفتوحة عند ذاك في هذه الجملة، وهو الأمر الحاصل حيثُ تقولُ: "ذَكَرَ لي الوَزيْرُ الخَبرَ"، أو "ذَكَرَ لي الوَزيْرُ الأَمْرَ". وإِنني لأَجِدُ هذا الأمرَ عِيْنَهُ مُنقاساً قِياساً سَوِيّاً عَلَى (قالَ إِنَّ). فإذا قُلْتَ الجملةَ السابقةَ ذاتها ولكن مُستبدلاً (قالَ إِنَّ) بـ(ذَكَرَ أَنَّ)، هكذا: "قالَ لي الوَزيْرُ إِنَّهُ سيستقيل من الحكومه"، لم تَلَحَظْ أَيَّ فرقٍ بينَ هذه الجملةِ ونظيرتها الناشئة من إِحلالِ المفرد محلَّ (إِنَّ) ومدخولها: "قالَ لي الوَزيْرُ الخَبرَ" أو "قالَ لي الوَزيْرُ الأَمْرَ" أو "قالَ لي الوَزيْرُ ذلك".

فما كانَ من الناطقِ اللغويِّ إلا أن قامَ بِطردِ القاعدةِ على وتيرةٍ واحدةٍ، بَعْدَ أن استقرَّ في جهازِ اكتسابِهِ اللغويِّ الأمرُ الذي ابتعثهُ النحاةُ من مَكْمَنِهِ، وهو أن كلَّ ما كانَ مَظَنَّةً للمُفْرَدِ كانَ مَوْقِعاً لـ(أَنَّ). ذلك أن الناطقَ لما أن ارتدَّ إلى (قالَ إِنَّ...)، وألفاهُ مَظَنَّةً للمفردِ كما عَرَضْنَا أعلاه، قامَ بالانتقالِ من كسرِ همزةِ (إِنَّ) بعد القولِ إلى فتحها.

ومن جانبٍ آخر فإنَّ النفسَ راغبةٌ في تصويبِ (قالَ أَنَّ) بالهمزةِ المفتوحةِ، على أساسٍ من تقديرِ حرفِ مَحذوفٍ هو الباء. إذ إِنَّ الكلامَ هنا - بما أَنَّهُ منقولٌ إخباراً- أتِ على إيقاعِ: (قالَ بأنَّه، قالتَ بأنَّها، قلتَ بأنَّك، قلتُ بأنَّني). وهو الأمرُ نفسهُ الحادثُ في أفعالِ التبليغِ الكلاميِّ الإخباريِّ المذكورةِ أعلاه، فلك أن تقولَ: (ذَكَرَ خالدٌ أَنَّهُ سيَتَزَوَّجُ هنداَ الشهرَ القادمَ)، أو تقولَ: (ذَكَرَ خالدٌ بأنَّه سيَتَزَوَّجُ هنداَ الشهرَ القادمَ). وتقول في الفعلِ (أخبرَ): (أخبرني وائلٌ أَنَّكَ مسافرٌ)، و(أخبرني وائلٌ بأنَّكَ مسافرٌ). ومن هذا قولُ مولانا - تَعَالَى ذِكْرُهُ- ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ

أخبرها. بأن ربك أوحى لها^(١). كذلك تقول: (أعلن اليوم أن الانتخابات ستُوجَلُ)، وتقول: (أعلن اليوم بأن الانتخابات ستُوجَلُ).

وشبيه بهذا ما جاء بحق الفعل (بشّر)، وهو من أفعال تبليغ الكلام بالمعنى دون اللفظ، في قول مولانا - جَلَّ رَبًّا مَعْبُودًا وَعَزَّ إِلَهًا مَقْصُودًا -: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾^(٢). حيث ذهب أبو البقاء العكبري إلى أن (أَنَّ) فُتِحَتْ هنا لأنَّ التقدير: (بأن)^(٣). ولقد ورد في اللسان: "أنبأه إياه وبه، وكذلك نبأه، مُتَعَدِّيَةٌ بحرفٍ وغير حرفٍ، أي: أخبر"^(٤).

وإذا جاز أن نُدَلِّلَ على جواز سقوط الجار قبل (أَنَّ)، وذلك في قولهم: (قالَ أَنَّ)، ولكن من غير أن يتعلَّق الأمرُ بأفعال التبليغ الكلامي، فإنَّ من الجيد أن نورد ما جاء لدى سيبويه: "وأما قولهم: (لا محالة أنك ذاهب)، فإنما حملوا (أَنَّ) على أن فيه إضمار (من)، على قوله: (لا محالة من أنك ذاهب)، كما تقول: (لا بُدَّ أنك ذاهب)، كأنك قلت: (لا بُدَّ من أنك ذاهب)"^(٥). ونظير هذا مجيء (أَنَّ) مَفْتُوحَةً الهمزة في قوليه - سبحانه وتعالى -: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَأَنْتَصِرُ﴾^(٦).

١. الزلزلة ٩٩: ٤-٥.

٢. البقرة ٢: ٢٥.

٣. انظر شرح ابن عقيل على ألفية الإمام ابن مالك وعليه حاشية محمد الخضري: ١ / ١٨٠. نقلًا عن:

فاطمة بنت عبد الرحمن رمضان بن حسين، قضايا عامل الجر في الاستعمال العربي: ص ٨٣.

٤. ابن منظور، لسان العرب: (نبأ).

٥. سيبويه، الكتاب: ٣ / ١٣٧.

٦. القمر ٥٤ : ١٠.

﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ أَنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾^(١). إذ المراد - على التوالي - :
"بَأْتِي مَغْلُوبٌ، وبَأْتِي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ، وَلَكِنَّهُ حَذَفَ الْبَاءَ"^(٢).

وقد يُحَسِّنُ إِرْفَادَ مَا نَحْنُ فِيهِ، آيَةً تَتَحَدَّثُ عَنْ عَيْسَى - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي مَعْرِضِ بَشَارَةِ سَاقَتِهَا الْمَلَائِكَةُ لِمَرْيَمَ الْبَتُولِ - عَلَيْهَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - :
﴿وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ. وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ..﴾^(٣). إذ لا مَحِيدَ عَنْ تَقْدِيرِ فِعْلِ الْقَوْلِ أَوْ أَحَدِ تَصْرِيفَاتِهِ قَبْلَ (أَنِّي) لِيَسْتَبِينَ حَدُّ الْقَوْلِ، فَيَكُونُ - مِنْ تَمَّ - فَاصِلًا بَيْنَ نَمَطَيْنِ كَلَامِيَّيْنِ مُتَفَاوِتَيْنِ، وَمُؤَدِّنًا بِالانتِقَالِ مِنَ السَّرْدِ الْإِخْبَارِيِّ: (وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ)، إِلَى الْقَوْلِ الْمَحْكِيِّ: (أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ).

ولذلك لم يَنْبُ عن سَلِيْقَةِ الْعَلَامَةِ الرَّازِي (٤٦٠ هـ)، وَالْحَافِظِ ابْنِ كَثِيرٍ (٧٧٤ هـ)، أَنْ يُقَدِّرَا ذَلِكَ. قَالَ الْأَوَّلُ: تَقْدِيرُ الْآيَةِ: وَنُعَلِّمُهُ^(٤) الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ. وَنَبِعْتُهُ^(٥) رَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ، قَائِلًا إِنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ. وَالْحَدْفُ حَسَنٌ إِذَا لَمْ يُفْضَ إِلَى الْإِشْتِبَاهِ... قَالَ الْأَخْفَشُ: إِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ الْوَاوَ زَائِدَةً، وَالتَّقْدِيرُ: وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ رَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ.

١. هود ١١ : ٢٥. وهي على قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي. انظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة

في القراءات: ص ٣٣٢.

٢. سيبويه، الكتاب: ٣ / ١٢٧.

٣. آل عمران ٣: ٤٨-٤٩.

٤. هكذا، والصواب - كما في الآية - : وَيُعَلِّمُهُ.

٥. هكذا، والموافق لوجهة الكلام في الآية أن يُقال: وَيَبْعَثُهُ.

إسرائيل، قائلاً أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ"^(١). وقَدَّرَ ابنُ كثيرٍ: "(وَرَسُولاً إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ) قَائِلاً لَهُمْ: (أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ)"^(٢).

على حين إنَّ نَفَرًا آخَرَ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ - فيما يَبْدُو - لم يَسْتَحْسِنُ تَقْدِيرَ فعلِ القولِ في الآيةِ، لما كانَ - رُبَّمَا - مِنْ مَجِيءِ (أَنَّ). فنشَدَ ضالَّتَهُ في أفعالِ تَبْلِيغِيَّةٍ أُخْرَى نَدُّ على القولِ مِنْ غَيْرِ لفظِهِ، مَثَلُوهُ بِالْبَاءِ، مَثَلُ: (أَخْبَرَ بَ)، و(نَطَقَ بَ). قالَ الألوَسي (١٢٧٠ هـ): "أَيُّ رَسُولًا نَاطِقًا أَوْ مُخْبِرًا بِأَنِّي"^(٣). وهذا عِنْدِي غَيْرُ مُتَّجِهٍ، لأنَّ (نَطَقَ بَ) و(أَخْبَرَ بَ) مِمَّا يَبْدَهُ الكَلَامُ المَنْقُولَ إِخْبَارًا لا حِكَايَةً، والذي في الآيةِ إِنَّمَا هُوَ مَحْكِيٌّ. فإذا قُلْتُ: "فلانُ أَخْبَرَنِي بَ"، فإنَّ المُنْتَلَقِي يَنْتَظِرُ مِنْكَ أَنْ تَأْتِي بَعْدَ هَذَا بِكَلَامٍ غَيْرِ مَحْكِيٍّ، كقولِكَ: "فلانُ أَخْبَرَنِي بِأَنَّهُ يُحِبُّ هَندًا". أمَّا إذا جاءَ كَلَامُكَ نَحْوًا مِنْ: "فلانُ أَخْبَرَنِي بِأَنِّي أَحِبُّ هَندًا"، وَقَعَتِ المَفارِقَةُ الماثِلَةُ في المَباعِدَةِ بينِ الوظيفَةِ الحَقِيقِيَّةِ التي تَقُومُ بِهَا العِبارَةُ الفَعْلِيَّةُ (أَخْبَرَ بَ)، مِنْ تَهْيِئَةِ السامِعِ أَوِ المُنْتَلَقِي لِكَلَامٍ غَيْرِ مَحْكِيٍّ، وطَبِيعَةِ الكَلَامِ الذي يَعْقبُها.

وفوقَ ذلكَ كُلِّهِ نَقولُ: يُمَكِّنُنا أَنْ نَلْتَمِسَ طَلِبَتَنا، التي هِيَ إِقْرارُ ورودِ (أَنَّ) مكانَ (إِنَّ) بَعْدَ (قالَ)، في تلكَ المَواطِنِ الكَثيرةِ المَتنَوِّعَةِ، التي يَجوزُ فيها تَعاقُبُ الأَدائِيَّينِ (إِنَّ) و(أَنَّ). ولَعَلَّ مِنْ أَشَدِّ مَواطِنِ التَعاقُبِ مُساعِفَةً لِمَا نَقولُ بِهِ، ما يَنْفُلُهُ ابنُ السَّرْجِ عَن أَبِي العَبَّاسِ، مِنْ أَنَّ البَغْدادِيِّينَ "يَقولونَ: وَاللَّهِ أَنْ زِيدًا مُنْطَلِقٌ، فَيَفْتَحونَ (إِنَّ)، وهو عِنْدِي القِياسُ، لِأَنَّهُ قَسَمَ، فَكَأَنَّهُ قالَ: أَحْلَفُ بِاللَّهِ عَلى ذاكَ، أَشْهُدُ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ"^(٤).

١. الرازي، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: ٤٨ / ٨.

٢. ابن كثير، التفسير العظيم: ٤١ / ٢.

٣. الألوَسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: ١٦٧ / ٣.

٤. ابن السراج، الأصول في النحو: ٢٧٩ / ١.

ولئن صحَّ الفتحُ عن البغداديينَ في جوابِ القَسَمِ، وفُيِّلَ التَّأْوِيلُ الذي قَدَّمَهُ ابنُ السَّرَّاجِ لذلكَ، فإنَّ الفتحَ في صَدْرِ مَقُولِ القَوْلِ لَعَمْرِي أَوْلَى بِأَنْ نَتَقَبَّلَهُ قَبُولاً أَحْسَنَ، ذَلِكَ لِأَنَّ "العَامِلَ الفِعْلِيَّ" في مَقُولِ القَوْلِ ظَاهِرٌ مُسْتَعْلٍ، هو الفِعْلُ (قال).

وَمَعَ ذَلِكَ، فَإِنَّا إِذَا كُنَّا لَا نَشْكُ هُنَيْهَةً فِي ثُبُوتِ مَجِيءِ (أَنَّ) المَفْتُوحَةِ فِي جَوَابِ القَسَمِ مِنْ كَلَامِ البغداديينَ، فَإِنَّا نَشْكُكَ عَالِيَاً فِي صِحَّةِ تَفْسِيرِ ابنِ السَّرَّاجِ المَذْكُورِ. وَذَلِكَ أَنَّ أَمْرَ جَوَازِ تَعَاقُبِ الأَدَاتَيْنِ (إِنَّ) وَ (أَنَّ) يَنْبَغِي أَلَّا يَكُونَ مَوْكُولاً إِلَى هَذَا الذي قَالَ، بَلْ إِلَى الضَّائِبِ العَامِّ المُشْتَهَرِ الذي يَحْكُمُ الكَسْرَ وَالفَتْحَ، الذي هُوَ أَنَّ "كُلَّ مَوْضِعٍ يُمَكِّنُ أَنْ تُؤَوَّلَ فِيهِ (إِنَّ) مَعَ مَا بَعْدَهَا بِمَصْدَرٍ تَسْتَحِقُّ فِيهِ الفَتْحَ، وَكُلَّ مَوْضِعٍ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُؤَوَّلَ فِيهِ مَعَ مَا بَعْدَهَا بِمَصْدَرٍ تَسْتَحِقُّ فِيهِ الكَسْرَ، وَكُلَّ مَوْضِعٍ يُمَكِّنُ فِيهِ التَّأْوِيلَ وَعَدَمُهُ يَجُوزُ فِيهِ الفَتْحُ وَالكَسْرُ" (١).

وَعَلَاوَةً عَلَى مَا ذُكِرَ كُلُّهُ، فَإِنَّا نَقَعُ فِي بَعْضِ كُتُبِ الحَدِيثِ الشَّرِيفِ عَلَى (قَالَ أَنَّ) وَ (قَالَ بَأَنَّ)، بِوَصْفِهِمَا وَاسْمَتَيْنِ تَسِمَانِ الجُمْلَةَ بِمِيسَمِ المَنْقُولِ إِخْبَاراً لَا حِكَايَةً، كَمَا هُوَ مُوَالٍ:

- "وَقَدْ قِيلَ أَنَّ الزَّهْرِيَّ لَمْ يَسْمَعْ هَذَا مِنْ أَبِي سَلْمَةَ" (٢).

- "عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَامَ رَجُلٌ فِي المَسْجِدِ فَنَادَى: مِنْ أَيْنَ نُهَلُّ يَا رَسولَ اللهِ؟ قَالَ: يُهَلُّ مُهَلُّ أَهْلِ المَدِينَةِ مِنْ ذِي الحُلَيْفَةِ... قَالَ: وَيَزْعُمُونَ أَوْ يَقُولُونَ أَنَّهُ قَالَ: وَيُهَلُّ مُهَلُّ أَهْلِ اليَمَنِ مِنَ الأَلَمِّ" (٣).

١. أحمد مختار عمر، أنا واللغة والمجتمع: ص ٢٣٧. وانظر: عبد الرحمن محمد أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي: ص ١٩٤.

٢. النسائي، سنن النسائي، كتاب الأيمان والندور، باب كفارة النذر، ٧ / ٢٧.

٣. أحمد بن حنبل، المسند، مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب، رقم الحديث: (٦١٠١).

- "عن عبد الله بن عمرو قال: أَتَيْتُ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وهو يُصَلِّي قَاعِدًا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي حَدَّثْتُ أَنَّكَ قُلْتَ أَنَّ صَلَاةَ الْقَاعِدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ وَأَنْتَ تُصَلِّي جَالِسًا؟ قَالَ: أَجَلْ، وَلَكِنِّي لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنْكُمْ"^(١).

- "... ثُمَّ يُقَالُ لِلرَّاهِنِ: إِمَّا أَنْ تُعْطِيَهُ الَّذِي حَلَفَ عَلَيْهِ وَتَأْخُذَ رَهْنَكَ، وَإِمَّا أَنْ تَخْلِفَ عَلَى الَّذِي قُلْتَ أَنَّكَ رَهْنَتْهُ بِهِ، وَيَبْطُلُ عَنْكَ مَا زَادَ الْمُرْتَهِنَ عَلَى قِيَمَةِ الرَّهْنِ"^(٢).

ولعلَّ مِمَّا يُجَلِّي اتِّخَاذَ الْعَرَبِيَّةِ النَّمْطَ (قَالَ بَأَنَّ) مُؤَشِّرًا عَلَى الْكَلَامِ الْمَنْقُولِ بِتَصْرُفٍ، الْحَدِيثَ الَّذِي جَاءَتْ فِيهِ امْرَأَةٌ صَفْوَانُ بْنُ الْمُعَطَّلِ إِلَى النَّبِيِّ تَشْكُو إِلَيْهِ زَوْجَهَا فِي أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ. فَقَدْ نَقَلَ رَاوِي الْحَدِيثِ سَرَدَهَا الْأُمُورَ الثَّلَاثَةَ عَلَى مَسْمَعِ النَّبِيِّ كَمَا صَدَرَتْ مِنْهَا، أَيْ بِالصِّيغَةِ الْقَوْلِيَّةِ الْأَصْلِيَّةِ الْمَحْكِيَّةِ. ثُمَّ لَمَّا سَأَلَ النَّبِيُّ زَوْجَهَا عَمَّا قَالَتْ فِيهِ، أَخَذَ صَفْوَانُ يَرُدُّ عَلَيْهَا فِي الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ أَمْرًا أَمْرًا. وَقَدْ كَانَتْ رُدُودُهُ - بِطَبِيعَةِ الْحَالِ - ثَلَاثَةً، ضَمَّتْ مِنْ ضَمَنِ مَا ضَمَّتْ جَمَلًا ثَلَاثًا: قَامَ صَفْوَانُ فِي اثْنَتَيْنِ مِنْهَا بِنَقْلِ كَلَامِ امْرَأَتِهِ نَقْلًا حَرْفِيًّا دُونَ تَدَخُّلٍ أَوْ تَصْرُفٍ. أَمَّا الثَّلَاثَةُ وَهِيَ مَوْطِنُ الْأَسْتِشْهَادِ، فَقَدْ حَوَّلَهَا النَّاقِلُ - أَيْ صَفْوَانُ - إِلَى أَسْلُوبِ الْكَلَامِ غَيْرِ الْمَحْكِيِّ مُتَوَسِّلًا بِعِبَارَةِ (قَالَ بَأَنَّ). بِمَعْنَى أَنَّ هُنَا بِإِزَاءِ حَدِيثٍ وَاحِدٍ اشْتَمَلَ عَلَى جَمَلَةٍ أَصْلِيَّةٍ، قَدْ تَحَوَّلَتْ هِيَ ذَاتُهَا إِلَى جَمَلَةٍ مَنْقُولَةٍ بِتَصْرُفٍ بَوْسَاطَةِ (قَالَ بَأَنَّ). هَذَا الْحَدِيثُ هُوَ:

"عن أبي سعيد الخدري، قال: جَاءَتْ امْرَأَةٌ صَفْوَانُ بْنُ الْمُعَطَّلِ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَنَحْنُ عِنْدَهُ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ زَوْجِي صَفْوَانُ ابْنُ الْمُعَطَّلِ يَضْرِبُنِي إِذَا صَلَّيْتُ، وَيُفْطِرُنِي إِذَا صُمْتُ، وَلَا يُصَلِّي صَلَاةَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ. قَالَ: وَصَفْوَانُ عِنْدَهُ. قَالَ: فَسَأَلَهُ عَمَّا قَالَتْ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ

١. السابق: مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، رقم الحديث: (٦٦٠٠).

٢. مالك بن أنس، موطأ مالك، كتاب الأفضية، باب القضاء في جامع الرهون، ٢ / ١٧٠.

الله، أَمَا قَوْلُهَا: "يَضْرِبُنِي إِذَا صَلَّى" فَإِنَّهَا تَقْرَأُ سُورَتَيْنِ، فَقَدْ نَهَيْتُهَا عَنْهَا. قَالَ: فَقَالَ: لَوْ كَانَتْ سُورَةٌ وَاحِدَةً لَكَفَتِ النَّاسُ. وَأَمَا قَوْلُهَا: "يُفْطِرُنِي"، فَإِنَّهَا تَصُومُ وَأَنَا رَجُلٌ شَابٌّ فَلَا أَصْبِرُ. قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَوْمَئِذٍ: لَا تَصُومَنَّ امْرَأَةٌ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا. قَالَ: وَأَمَا قَوْلُهَا بِأَنِّي لَا أُصَلِّي حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَإِنَّا أَهْلُ بَيْتٍ قَدْ عُرِفَ لَنَا ذَاكَ، لَا نَكَادُ نَسْتَقِظُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، قَالَ: فَإِذَا اسْتَقِظْتَ فَصَلِّي" (١).

فصفوان أبقى على الوجهة الكلامية التي للجملتين الأولى والثانية كما صدرتا من زوجته، فنقل منها الحديث عن نفسه بصيغة الغائب:

الجملة الأصلية نقل الجملة الأصلية بالحكاية

قالت: "يَضْرِبُنِي إِذَا صَلَّى". ← ← أَمَا قَوْلُهَا: "يَضْرِبُنِي إِذَا صَلَّى"

قالت: يُفْطِرُنِي إِذَا صُمْتُ. ← ← أَمَا قَوْلُهَا: "يُفْطِرُنِي"

غير أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلِ الشَّيْءَ نَفْسَهُ مَعَ الْجُمْلَةِ الثَّالِثَةِ، فَنَقَلَ كَلَامَهَا الَّذِي هُوَ مَوْضُوعُهُ، مُغَيِّرًا إِيَّاهُ بِتَحْوِيلِ ضَمِيرِ الْغَائِبِ (هُوَ) إِلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ (أَنَا)، اتِّكَاءً عَلَى الْعِبَارَةِ الْقَوْلِيَّةِ (قَالَ بَأَنَّ):

الجملة الأصلية نقل الجملة الأصلية بالإخبار

قالت: "لَا يُصَلِّي صَلَاةَ الْفَجْرِ حَتَّى" ← ← أَمَا قَوْلُهَا بِأَنِّي لَا أُصَلِّي حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ".

١. أحمد بن حنبل، المسند، باب مسند أبي سعيد الخدري، رقم الحديث: (١١٣٣٥).

ولعلَّ الأكثرَ غرابيةً فيما نحن فيه من حديثٍ، أنْ نقرأ حديثاً تردُّ فيه (قالَ أنَّ) ولكنْ متبوعة بكلامٍ محكيٍّ: "... فقالَ الرجلُ: واللَّهِ يا رسولَ اللهِ إني لأحبُّ هذا الرجلَ في اللهِ. فقالَ رسولُ اللهِ - صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ -: أخبرتهُ بذلك؟ قالَ: لا. قالَ: فمُ، فأخبرهُ تَنبُتِ المودَّةِ بينكما. فقامَ إليه فأخبرهُ فقالَ: أنِّي أُحبُّكَ في اللهِ"^(١). وهو أمرٌ خارجٌ عن نطاقِ المُتصوِّرِ، بعيدٌ عن احتمالِ التصويبِ والتصديقِ.

والحقُّ أنَّ "محمدَ كاملَ حسين"^(٢) قد سَبَقنا إلى هذا المُلحَظِ بثاقِبِ بصيرتِه، وذلكَ حينما قالَ باقتضابٍ شديدٍ:^(٣)

"جَرَتْ عادةُ العربِ على ألا يَذكروا بعدَ كلمةٍ (قالَ) إلا ما كانَ نَصاً. وعلى ذلكَ يَجِبُ أنْ تُكسَرَ همزةُ (إنَّ) بعدَ (قالَ). ولكنا في هذا العصرِ نَنوَسَعُ في استِعمالِ كلمةٍ (قالَ)، فإذا كانَ ما بعدها نَصاً وُضِعَ بينَ علامتَيْ تنصيصٍ وتكونُ همزةُ (إنَّ) مَكسورةً، فإذا لم يَكُنْ نَصاً جازَ فتحُ همزةِ (إنَّ) أو كسرُها بحسبِ المعنى المُرادِ".

وقد أثارَ "أحمدَ مختارَ عمر" الرأيَ نفسَهُ بعدَ نحوٍ من أربعٍ وعشرينَ سنةً، ولكنْ من غيرِ ما إشارةٍ إلى مَنْ سَبَقَهُ أو إضافةٍ جديدةٍ حاسمةٍ، وذلكَ عندما عَرَضَهُ في مؤتمرِ المَجْمَعِ اللغويِّ في القاهرةِ، في دورتِه السابعةِ والسَّتينِ (٢٠٠٠-٢٠٠١). وقد وافقَ المؤتمرُ، آخِرَ المطافِ، على الاقتراحِ الذي ساقَهُ "أحمدَ مختارَ"

١. السابق، مسند أنس بن مالك، رقم الحديث: (١٣٠٤٦).

٢. أثبت اسمَه على غلافِ الكتابِ الخارجي هكذا: "محمد كامل حسن"، بينما هو في صفحةِ الغلافِ الداخليَّة: "محمد كامل حسين".

٣. محمد كامل حسين، اللغة العربية المعاصرة: ص ١١٨.

عمر^(١) في قوله: "ومعنى هذا أنَّ القاعدة النحويَّة الخاصَّة بِكسرِ همزة (إِنَّ) بعدَ القولِ، ينبغي أَنْ يُفصَّلَ القولُ فيها لتصحَّحَ على النحو الآتي:

١- تُكسرُ همزة (إِنَّ) بعدَ القولِ إذا قصَّدتِ الحكايةَ، وهي نُقلُ الجملةِ بلفظها.

٢- تُفتحُ همزة (إِنَّ) بعدَ القولِ إذا لم تقصدِ الحكايةَ^(٢).

ومن طريفٍ ما يُذكرُ في النقاشِ الذي دارَ في المجمعِ حولَ "المفتِّرحِ" الذي قدَّمه "أحمد مختار عمر"، أنَّ عضوَ المجمعِ "عبدَ الكريمِ خليفة" لم يُوافقَ على تطبيقِ القاعدةِ التي نادى بها "أحمد مختار عمر" في الاستعمالِ الحديثِ، بدعوى "أنَّ فيها تشويشاً كثيراً على تلاميذِ المدارسِ، ومن الصعبِ عليهم أَنْ يفهموا الحكايةَ والتضمينَ". والغريبُ أنَّ الدكتورَ عبدَ الكريمِ خليفةَ اعترضَ على ذلك رغمَ أنَّه "بدأً حديثه قائلاً: "أريدُ أَنْ أقولَ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ نُفَرِّقَ...". هو نفسه فَتَحَ همزةَ (إِنَّ) بعدَ القولِ. ولماذا يُبيحُ لنفسه ما يَمْنَعُهُ على غيره"^(٣).

واعترضُ "خليفة" على تجويزِ إيرادِ (أَنَّ) بعدَ القولِ في استعمالنا الحديثِ بِحُجَّةِ التشويشِ مُعْتَرَضٍ عليه بِشِدَّةٍ، ذلك أنَّ واقعَ الحالِ ينطقُ بأنَّ أكثرَ أهلِ العربيَّةِ في هذا الزمانِ لا يسوقونَ همزةَ (أَنَّ) إلا مَفْتُوحَةً بعدَ القولِ. إذنَّ، فإقرارُ (أَنَّ) بعدَ القولِ - على العكسِ ممَّا قاله "خليفة"- هو الأسهلُ سهولةً مُفْرِطَةً، لكونه مُنطابِقاً مع السائرِ على ألسنةِ الناسِ الدارجِ في كتاباتهم.

مُفَارَقَةُ الْإِنْتِقَالِ مِنْ (إِنَّ) إِلَى (أَنَّ) بعدَ فعلِ القولِ في اللهجاتِ المُعاصِرةِ

١. انظر: أحمد مختار عمر، أنا واللغة والمجمع، ص ٢٥٤.

٢. السابق: ص ٢٤١.

٣. السابق: ص ٢٥٢.

أَسْتَحِبُّ فِي هَذِهِ السَّبِيلِ أَنْ أَلْفِتَ الْأَنْظَارَ إِلَى أَمْرٍ يَطُولُ عِنْدَهُ الْمُكْتَبُ مِنَ التَّعْجُبِ. إِذْ مَعَ أَنَّ اللَّهْجَاتِ الْعَرَبِيَّةَ الْمَحْكِيَّةَ الْيَوْمَ لَا أَثَرَ فِيهَا لِلأَدَاةِ (أَنَّ) ^(١) مَفْتُوحَةِ الْهَمْزَةِ - فِي حُدُودِ عِلْمِي -، إِلَّا أَنَّ النَّاطِقِينَ بِهَا سَرَعَانًا مَا يَلْجَأُونَ إِلَى (أَنَّ) هَذِهِ، فَيَضَعُونَهَا بَعْدَ الْقَوْلِ، حَيْثُمَا يَنْتَقِلُونَ لِلتَّحَدُّثِ بِالْعَرَبِيَّةِ الْفُصْحَى الْمَعَاصِرَةِ. عَلَى نَحْوِ ثَانٍ أَقُولُ: تَقْتَصِرُ اللَّهْجَاتُ الْمَحْكِيَّةُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ عَلَى (إِنَّ)، أَيْ أَنَّ النَّاطِقَ بِالْعَرَبِيَّةِ الْيَوْمَ لَا يَعْرِفُ مِنْ أَمْرٍ (أَنَّ) شَيْئًا فِي لَهْجَتِهِ، بَلْ إِنَّهُ يَكْتَسِبُ (إِنَّ) مِنْهَا اِكْتِسَابًا، فَلَا يُخْطِئُ فِيهَا وَلَا يَتَعَدَّهَا إِلَى غَيْرِهَا مَا دَامَ اسْتِعْمَالُهُ حَائِمًا فِي فَلَكِ الْمَحْكِيَّةِ. هَذَا يَعْنِي أَنَّ النَّاطِقَ بِالْعَرَبِيَّةِ يُحِلُّ (إِنَّ) - كَمَا هُوَ مُتَوَقَّعٌ - مَحَلَّ (أَنَّ) فِي اللَّهْجَةِ، فَيَقُولُ - مَثَلًا - : "عَرَفْنَا إِنَّكَ..."، و"حَكَالِي إِنَّهُ..."، و"مِنَ الْمَعْرُوفِ إِنَّهُ...".

وَإِذَا كَانَ النَّاطِقُ لَا يَعْرِفُ فِي لَهْجَتِهِ سِوَى (إِنَّ)، فَإِنَّ مِنَ الْمُتَوَقَّعِ أَنْ نَجِدَهُ فِي لَهْجَتِهِ يُوظِّفُهَا بَعْدَ الْقَوْلِ تَوْظِيفًا صَحِيحًا، فَيَأْتِي بِمَكْسُورَةِ الْهَمْزَةِ بَعْدَ فِعْلِ الْقَوْلِ كَمَا تَقْضِي قَوَائِنُ الْفُصْحَى، فَيَقُولُ صَوَابًا: "قَالَ أَبُوي إِنَّهُ لَازِمٌ نُرُوحٌ مَعَاهُ". وَلَكِنَّ مَا يَفْجَأُ الْمَرَّةَ كَثِيرًا أَنَّهُ مَا إِنَّ يَنْتَقِلَ أَحَدُهُمْ إِلَى الْحَدِيثِ بِالْفُصْحَى حَتَّى يَأْتِيَ بِ(أَنَّ) بَعْدَ فِعْلِ الْقَوْلِ، وَهِيَ الَّتِي لَا أَثَرَ لَهَا فِي اللَّهْجَةِ!.

وَعَلَى كَثْرَةِ تَأْمُلِي هَذِهِ الظَّاهِرَةَ وَأَشْبَاهَهَا، لَمْ أَجِدْ تَفْسِيرًا لَهَا سِوَى الْقَوْلِ: إِنَّ ذَلِكَ مَحْكُومٌ بِقَاعِدَةٍ عَامَّةٍ، يَنْضَبِطُ وَفَاقًا لَهَا الْإِسْتِعْمَالُ الْعَرَبِيُّ الْمَعَاصِرُ، لِحِظَةِ الْقِيَامِ بِعَمَلِيَّةِ التَّحْوِيلِ وَالإِنْتِقَالِ مِنَ الْمَسْتَوَى اللَّغَوِيِّ اللَّهْجِيِّ الْمُتَّحَدِّثِ بِهِ الْيَوْمَ إِلَى

١. حَتَّى إِنَّ الْأَدَوَاتِ الَّتِي مِنَ الْمَرْجَّحِ أَنْ تَكُونَ (أَنَّ) دَاخِلَةً فِي تَكْوِينِهَا، نَجِدُ اللَّهْجَاتِ الْمَحْكِيَّةَ كَثِيرًا مَا تَسْتَبْدِلُ (إِنَّ) فِيهَا بِ(أَنَّ). فَالْأَدَاةُ (كَأَنَّ)، وَهِيَ حَاضِرَةٌ فِي اللَّهْجَاتِ الْيَوْمَ، الْأَكْثَرُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ: (كَأَنَّهُ، كَأَنَّهَا، كَأَنَّهُمْ، ...).

المستوى اللغويّ الفصيح المعاصر. ذلكم أنه قرّر في أذهان أكثر الناطقين بالعربيّة اليوم مسألةً أظنّها نفسيّةً، تتعلّق بالازدواجيّة اللغويّة. فمنظورٌ، لدى هؤلاء، إلى الازدواجيّة على أنّها ممّا "تُعاني" منه العربيّة أشدّ المعاناة. ولا تكادُ حال الناطقين بالعربيّة تضطربُ اضطراباً عظيماً لشأنٍ من شؤون لغتهم اضطرابهم في مسألة الازدواجيّة هذه. وكان طبيعياً، بعدُ، أن تستحوذَ عليهم فكرةُ التفاوتِ "العظيم" بين المستويين اللغويّين اللذين يطبعان العربيّة المعاصرة: اللهجيّ والفصيح. ولذلك تأسّسَ عندهم أنّ كلّ ما هو مستعملٌ في اللهجاتِ، فهو لهجيّ متروك، يجبُ هجرانُهُ حالَ الانتقالِ من مستوى الكلام اللهجيّ إلى مستوى الكلام الفصيح. وبما أنّ اللهجاتِ تستعملُ (إنّ) بعد فعلِ القولِ - في حدودِ مسموعاتي -، كانَ لزاماً أن يتحوّلوا عن (إنّ) إلى قرينتها الأخرى (أنّ)، ظلّاً منهم أنّ (إنّ) المُستعملةُ في اللهجاتِ ملّمحٌ لهجيّ في موقعها بعدَ القولِ، وأنّ الأخرى المهجورةُ فيها - وهي (أنّ) - هي الفصيحة^(١).

القضية الرابعة: حكاية الفعل بالقول

أو: توظيف "فعل القول" لحكاية "الفعل" لا "القول"

ليس من الغريب أن يُقال: إنّ الأصل، وربما الأولى بل الأكثر، أن يأتي فعلُ القولِ في اللغة العربيّة لنقلِ القولِ نقلاً حكاياً، أي بالتزام ألفاظِ المصدّر

١. قمينٌ بنا في هذا الموضع أن نشير إلى أنّ اللهجات العربيّة المحكيّة اليوم قد استقرّت حالها - فيما يُخيّل إليّ - على هجرانِ نقلِ الكلامِ بنصّه الحرفي، اكتفاءً بالنقلِ المضموني، المُحافظ على المعنى الأصليّ. وبسببِ هذا، فإنّ أكثرَ المسموعِ في هذا الصدد لا يتجاوزُ - مثلاً - "أحمد حكالي (حكى لي) إني بدّه يزورنا اليوم بعد المغرب"، أو: "قالت لأبوها إنها بدّها تزورنا اليوم بعد المغرب". غير أنّ الأمرَ بنقلِ الكلامِ قد يأتي بصيغةِ المباشر، كأن يقولَ واحدنا: "حكى له إني بدّي أزوره/أزور اليوم بعد المغرب".

المنقول منه التزاماً حرفياً. ذلك أن من شدة التعالق الذهني بين فعل القول والدلالة على الحكاية عند العرب، أن وُظِّفت تصريفات فعل القول المختلفة لا من أجل التعبير عما نُقِلَ من كلام نقلاً حكاثياً لفظياً، بل إنها تجاوزت هذا ليصل الأمر بها إلى توظيفها لغرض التعبير عن "الحديث الفعلي"^(١) أو "الفعل الحركي" لا "القول"، تعبيراً يبرز الفعل المؤدى والحركة المأثية، عبر تقليد ذلك الفعل والإتيان بمثله تلك الحركة.

بعبارة أخرى: يُستعمل فعل القول في العربية للتعبير عن الفعل، بسبب ارتباط هذا الفعل في أذهان الناطقين بالعربية بتأدية الكلام تأدية دقيقة، يلتزم فيها الإتيان بألفاظ المنقول منه الأصلية. فما كان من الناطق بالعربية والحال هذه، إلا أن خطأ خطوة أبعد، مُستثمراً ما في فعل القول من طاقة دالة، حسب الأصل، على النقل الحرفي للكلام، فقام بنقل فعل القول من دائرة التعبير الدقيق عن الكلام - الذي هو "الحكاية" - ، إلى دائرة التعبير الدقيق عن الأفعال والحركات - الذي هو "المحاكاة" إن جاز التعبير وشئنا التفريق - ، وذلك بتقليدها وتأديتها كما صدرت من مصدرها الأصلي الأول، بالتزام مع النطق بفعل القول. وهذا مفهم بأن (قال) "الحركية" أو "الفعلية"، ينطق بها العربي - حسب الدلالة المقصودة هنا - بحيث تكون مصاحبة أو ملازمة لحركة يؤديها ناقلاً إياها من غيره، أو فعلٍ يمثله أخذاً إياه من شخصٍ آخر.

وقد جلى ابن الأثير هذا الأمر حينما قال: "العرب تجعل القول عبارة عن جميع الأفعال، وتطلقه على غير الكلام واللسان، فتقول: قال بيده أي أخذ، وقال

١. يمكننا أن نفرق بين الحديث القولي (قال، تكلم، سألت،..)، والحديث الذهني (فكر، ظن، اعتقد،..)، والحديث الفعلي (كتب، ضرب، مشى،..).

بِرِجْلِهِ أَي مَشَى،... وَقَالَ بِالْمَاءِ عَلَى يَدِهِ أَي قَلَّبَ، وَقَالَ بِثَوْبٍ أَي رَفَعَهُ. وَكُلُّ ذَلِكَ عَلَى الْمَجَازِ وَالِاتِّسَاعِ. كَمَا رُوِيَ فِي حَدِيثِ السَّهْوِ قَالَ: مَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟ قَالُوا: صَدَقَ. رُوِيَ أَنَّهُمْ أَوْمَأُوا بِرُؤُوسِهِمْ أَي نَعَمَ، وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا. قَالَ: وَيُقَالُ: "قَالَ" بِمَعْنَى "أَقْبَلَ"، وَبِمَعْنَى مَالَ وَاسْتَرَاحَ وَضَرَبَ وَعَلَبَ وَغَيْرِ ذَلِكَ"^(١).

وَعِنْدَمَا أَرَادَ بَعْضُ الْمَعْجَمِيِّينَ الْعَرَبِ أَنْ يَشْرَحُوا دَلَالَةَ "الْفُوفَةِ"^(٢) وَ"الزَّنْجَرَةَ" - وَهُمَا حَرَكَتَانِ يَأْتِي بِهِمَا الْعَرَبِيُّ لِيَعْنِيَ أَقْلَ الْقَلِيلِ - ، لَجَّؤُوا إِلَى (قَالَ) الْفَعْلِيَّةِ هَذِهِ: "يُقَالُ: مَا فَافَ عَنِّي بِخَيْرٍ وَلَا زَنْجَرَ فَوْفًا، وَالِاسْمُ الْفُوفَةُ، وَهُوَ أَنْ يَسْأَلَ رَجُلًا فَيَقُولَ بِظْفَرِ إِبْهَامِهِ عَلَى سَبَابَتِهِ: وَلَا مِثْلَ ذَا... وَقِيلَ: الزَّنْجَرَةُ أَنْ يَقُولَ بِظْفَرِ إِبْهَامِهِ عَلَى ظْفَرِ سَبَابَتِهِ: وَلَا هَذَا"^(٣).

وَلَا يَكَادُ يُخَالِطُ الْمَرْءَ شَكٌّ فِي أَنَّ (قَالَ) الْفَعْلِيَّةَ هَذِهِ، إِنَّمَا هِيَ مِمَّا يَسِمُ لُغَةَ الْحَدِيثِ الشَّفَاهِيَّ فِي الْعَرَبِيَّةِ. إِذْ يُنْطَقُ بِهَا لِتَعْنِي فِعْلًا مَا، أَيِّ فَعْلٍ. وَلَكِنْ لَا يُكْتَفَى بِنَطْقِهَا، وَلَا يُتَوَقَّفُ عِنْدَ حَدِّ لَفْظِهَا شَفَاهِيًّا، لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُوضِّحُ حَقِيقَةَ الْفِعْلِ الْمُرَادِ التَّعْبِيرُ عَنْهُ، وَلَا يُبَيِّنُ كُنْهَهُ. وَلِذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ (قَالَ) الْفَعْلِيَّةُ، سَاعَةً يُؤْتَى بِهَا شَفَاهًا، مُوضَّحَةً بِمَا يُمَكِّنُ أَنْ يُشِيرَ بِدِقَّةٍ إِلَى الْمَقْصُودِ بِهَا.

وَيَعْتَمِدُ النَّاطِقُ بِالْعَرَبِيَّةِ فِي هَذِهِ السَّبِيلِ عَلَى الْحَرَكَةِ، أَوْ الْإِشَارَةِ، أَوْ الْإِيمَاءَةِ، بِالْيَدِ أَوْ الرَّأْسِ، مِنْ أَجْلِ الْإِفْصَاحِ عَنِ الْمَعْنَى الدَّقِيقِ الْمُرَادِ لـ(قَالَ) الْفَعْلِيَّةِ. عَلَى أَنْ يَكُونَ النَّطْقُ بـ(قَالَ) مُصَاحَبًا بِالْإِثْيَانِ بِتِلْكَ الْحَرَكَةِ أَوْ الْإِشَارَةِ أَوْ

١. ابن منظور، لسان العرب: (قول).

٢. وَضَعْتُ الضَّمَّةَ فَوْقَ الْفَاءِ الْأُولَى لِأَشِيرَ إِلَى أَنَّ الْوَاوَ الَّتِي تَلِيهَا إِنَّمَا هِيَ وَاوٌ مَدِّيَّةٌ وَحَسَبَ، أَي: ضَمَّةٌ طَوِيلَةٌ وَليست وَاوٌ صَامِتِيَّةٌ أَوْ شَبَهَ حَرَكَةٍ. عَلِمًا بِأَنَّ الْوَاوَ أَوْ الضَّمَّةَ الطَّوِيلَةَ فِي كَلِمَةِ (فُوفَةُ) هِيَ حَرَكَةُ الْفَاءِ، لَيْسَ غَيْرَ.

٣. ابن منظور، لسان العرب: (فوف).

الإيماءِ الْمُوضَّحَةِ معناها. وبهذا نَطَّلَعُ على السببِ الذي لأجلِهِ جيءَ بـ(هكذا) بعدَ (قالَ) الفعليَّةِ في الحديثِ: "إذا كانَ أحدُكم في صَلَاتِهِ فلا يَبْرُقَنَّ بينَ يَدَيْهِ ولا عَن يَمِينِهِ، ولكنَّ عن يَسَارِهِ تحتَ قَدَمِهِ، فإنَّ لم يَجِدْ قالَ بِثُوبِهِ هكذا"^(١). إذ إنَّ (هكذا)، في هذا السياقِ وأمثالِهِ، علامةٌ لغويَّةٌ تشي بِمَجِيءِ حَرَكَةٍ مُؤدَّاةٍ بَعْدَها بِطَرِيقَةٍ دراميَّةٍ مُعيَّنة، وكيفيَّةٍ مُحدَّدة. أي أنَّ الناطقَ اللغويَّ العربيَّ يُوظَّفُ (هكذا) لِيَلْفِتَ بِها انتباهَ المُتلقِّي السامعِ المُبصِرِ، ويُهَيِّئُهُ لنقلِهِ منَ المستوى اللغويِّ المُدرَكِ سَماعاً، إلى المُستوى اللغويِّ المُدرَكِ بَصراً. ولذلك فإنَّني أتوقَّعُ بأنَّ العربيَّ لم يَكُنْ يَسْتعملُ، بل لم يَكُنْ لِيَسْتعملِ هذا الأسلوبَ مع مَنْ فَقَدَ نعمةَ البصرِ.

ومنه أيضاً حديثُ كثرةِ المال، حيثُ قالَ الرسولُ - صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ -
: "إنَّ الأكثرينَ هم الأقلُّونَ، إلا مَنْ قالَ بِالمالِ هكذا وهكذا، وأشارَ أبو شهابٍ بينَ يَدَيْهِ وَعَن يَمِينِهِ وَعَن شِمَالِهِ، وقليلٌ ما هُم"^(٢).

كلُّ ذلك يُؤتَى بهِ في مُستوى لغةِ الحديثِ الشفاهيِّ، والجُزءُ المنطوقُ من اللغةِ ههنا لا يَتجاوَزُ (قالَ) الفعليَّة. ولكنَّ لما أن أريدَ تمثيلُ هذا الأمرِ كتابَةً، والتعبيرُ عنه بِنقلِهِ منَ مُستوى اللغةِ الشفاهيَّةِ إلى مُستوى اللغةِ الكتابيَّةِ، لم يَكُنْ ثَمَّ بُدٌّ منَ أن تُدَوَّنَ (قالَ) - بطبيعةِ الحالِ -، ثُمَّ تُنقلَ الحركةُ أو الإشارةُ أو الإيماءُ منَ الصعيديِّ البصريِّ المؤدَّى حَرَكيًّا أو تمثيليًّا، إلى الصعيديِّ البصريِّ المؤدَّى لُغويًّا كتابيًّا.

١. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، باقي مسند المكثرين، باقي المسند السابق. وانظر: ابن منظور، لسان العرب: (قول).

٢. البخاري، صحيح البخاري، كتاب في الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس، باب أداء الدين.

وفي هذا تفسير لما جاء في الحديث: "عن أبي هريرة قال: قال أبو القاسم - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- : في الجمعة ساعة لا يوافقها عبدٌ مسلمٌ قائمٌ يُصَلِّي، فسأل الله خيراً إلا أعطاه، وقال بيده، ووضع أنمته على بطن الوسطى والخنصر، قلنا: يزهدا"^(١). فهو قد حوى (قال) الفعلية متبوعة بتفسيرها الدرامي الذي هو - لا ريب- من لغة أحد الرواة وتصرفه. والشيء نفسه يُقال في الحديث: "ألا أخبركم بخيرٍ دورِ الأنصارِ، أو بخيرِ الأنصار؟ قالوا: بلى، يا رسول الله. قال: بنو النجار، ثم الذين يلونهم بنو عبد الأشهل، ثم الذين يلونهم بنو الحارث بن الخزرج، ثم الذين يلونهم بنو ساعدة، ثم قال بيده، فقبض أصابعه ثم بسطهن كالرامي بيديه. قال: وفي دورِ الأنصارِ كلها خيرٌ"^(٢). وقد يكون داخلاً في هذا حديث عائشة - رضي الله عنها- : "ما كان لإحدانا إلا ثوبٌ واحدٌ تحيضُ فيه، فإذا أصابه شيءٌ من دمٍ قالت بريقها فقصته"^(٣).

ولكن الأمر عينه غير منطبق على الحديث السالف، حديث البرق في الصلاة، الذي جاء فيه: "فإن لم يجد قال بنوبه هكذا". إن الجانب اللفظي من هذا الحديث -لا شك- منته عند النطق به (هكذا). ويمكن المرء أن ينقله شفاهاً بالتوقف عند (هكذا)، ثم اتباعها بحركة يعمد فيها ناقل الحديث إلى فمه أو أنفه يمسحُه بطرف كُم ثوبه - مثلاً- ، وكفى. ولكن، إذا ما تجاوزنا المستوى اللغوي الشفاهي للحديث، إلى المستوى الكتابي، فإن التوقف عند (هكذا) - وهو الأمر الواقع في هذا الحديث- قد يعمدو أمراً غير كافٍ، أو قد يبدو أمراً غير مقبول.

١. السابق: كتاب الطلاق، باب الإشارة في الطلاق والأمور.

٢. الترمذي، سنن الترمذي، كتاب المناقب عن رسول الله، باب ما جاء في أي دور الأنصار خير، ٥ / ٣٧٤ - ٣٧٥.

٣. ابن منظور، لسان العرب: (قصع).

لأنَّكَ إِذَا تَوَقَّفْتَ عِنْدَ (هكذا)، حِينَ تَدْوِينُكَ الْحَدِيثَ كِتَابَةً، فَإِنَّهَا لَنْ تَقِيَ بِغَرَضِ الْإِفْصَاحِ عَنِ كَيْفِيَّةِ "القول بالثوب": على أيِّ صورةٍ تَمَّتْ، وبأيِّ هَيْئَةٍ وَقَعَتْ، وعلى أيِّ جُزْءٍ مِنَ الثَّوْبِ سَقَطَتْ. وقد يَنْرَتَّبُ على هذا لِبَسِّ يَحُولُ دُونَ إِتِمَامِ الْحَدِيثِ وَتَأْدِيَتِهِ وَفَقَ صَوْرَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ الَّتِي عَلَيْهَا وَرَدَ.

وقد يَصِحُّ الْقَوْلُ: إِنَّ رَاوِيَ هَذَا الْحَدِيثِ، تَحْدِيدًا، قد تَرَكَ أَمْرَ نَقْلِ تِلْكَ الْحَرَكَةِ، مِنَ الْمَسْتَوَى الشَّفَاهِيِّ إِلَى الْمَسْتَوَى الْكِتَابِيِّ، اعْتِمَادًا عَلَى أَنَّهَا مِنَ الْحَرَكَاتِ الْمُشْتَهَرَةِ الَّتِي تَعَارَفَ عَلَيْهَا أَبْنَاءُ الْبَيْئَةِ اللَّغَوِيَّةِ الْوَاحِدَةِ. وقد يَقْصِدُ نَاقِلُ الْحَدِيثِ، فِي أَحْيَانٍ أُخْرَى، إِلَى عَدَمِ تَرْجُمَةِ الْحَرَكَةِ تَرْجُمَةً لَغَوِيَّةً لَفْظِيَّةً، وَذَلِكَ عِنْدَمَا لَا يَكُونُ فِي الْأَمْرِ مَا يَدْعُو إِلَى اللَّبْسِ. كَقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ: "... ثُمَّ غَسَلَ فَرْجَهُ، ثُمَّ قَالَ بِيَدِهِ الْأَرْضَ، فَمَسَحَهَا بِالتُّرَابِ، ثُمَّ غَسَلَهَا..."^(١). فد(قَالَ) الْفَعْلِيَّةُ هُنَا لَيْسَتْ "مُمَثَّلَةً" لَغَوِيًّا، لِأَنَّ "قَالَ بِيَدِهِ الْأَرْضَ" لَا تُحِيلُ الدَّهْنَ فِي هَذَا السِّيَاقِ إِلَّا إِلَى ضَرْبِ الْأَرْضِ بِالْيَدِ، بِمَعْنَى: أَهْوَى بِهَا. وكذا في: "فَقَالَ بِالْمَاءِ عَلَى يَدِهِ"^(٢)، أَي: سَكَبَ وَصَبَّ.

وَمِنَ الْحَقِّ أَنْ نَذْكَرَ أَنَّ التَّعْبِيرَ عَنِ الْفَعْلِ بِالْقَوْلِ مَا يَزَالُ سَائِرًا فِي الْإِسْتِعْمَالِ فِي بَعْضِ اللَّهْجَاتِ الْعَرَبِيَّةِ الْيَوْمَ، حَيْثُ كَثِيرًا مَا نَسْمَعُ فِيهَا: (قول بإيدك هيك)، أَي: افْعَلْ بِيَدِكَ هَكَذَا. و: (شوف كيف ينقول برأسها)، أَي: انظر كيف تُحَرِّكُ رَأْسَهَا.

القضية الخامسة: حقيقة "إجراء القول مجرى الظن"

١. البخاري، صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب المضمضة والاستنشاق في الجنابة.

٢. ابن منظور، لسان العرب: (قول). ولم أعثر عليه في كتب الصحاح.

أَوْ تَوْظِيفُ فِعْلِ الْقَوْلِ لِحَاكِيَةِ الْأَنْكَارِ، بَعْدَ حَاكِيَةِ الْأَقْوَالِ وَالْأَنْعَالِ

يُنْصُ النِّحَاةُ فِي بَابِ (ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا) عَلَى اسْتِخْدَامِ خَاصِّ لِفِعْلِ الْقَوْلِ، فَيَذْكَرُونَ أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ قَدْ يَكُونُ وَاحِدًا مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ. قَالَ ابْنُ يَعِيشَ: "وَقَدْ يُجْرُونَ الْقَوْلَ مَجْرَى الظَّنِّ، فَيُعْمِلُونَهُ عَمَلَهُ. فَإِذَا دَخَلَ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ نَصَبَهُمَا"^(١).

وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ النِّحَاةَ بِتَرْكِيزِهِمْ عَلَى مَسْأَلَةِ الْعَمَلِ، وَاسْتِفَائِهِمْ - فِي أَحْيَانٍ كَثِيرَةٍ - بِمَا يَكُونُ مِنْ نَصْبِ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ بَعْدَ فِعْلِ الْقَوْلِ بِوَصْفِهِمَا مَفْعُولَيْنِ لَهُ، قَدْ يَصْرِفُونَ ذَهْنَ الْمَرْءِ إِلَى أَنَّ التَّشَابُهَ بَيْنَ (ظَنَّ) وَ(قَالَ) مُقْتَصِرٌ عَلَى النَّاحِيَةِ الشَّكْلِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْعَلَامَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ لِلْمَفْعُولَيْنِ اللَّذِينَ يَلِيَانِيهِمَا. وَلَكِنَّ الْحَقَّ، الَّذِي صَبَّوْا إِلَيْهِ فِي كَلَامِهِمْ، أَنَّ الْمَسْأَلَةَ لَيْسَتْ مَحْدُودَةً بِذَلِكَ، وَلَا مُتَوَقِّفَةٌ عِنْدَهُ. إِذِ الْإِجْرَاءُ الْمُتَّحَدِّثُ عَنْهُ لَا يَعْنِي إِقَامَةَ التَّشَابُهِ بَيْنَ (ظَنَّ) وَ(قَالَ) مِنْ جِهَةِ الْعَمَلِ فَحَسَبَ، بَلْ عَمَلًا وَمَعْنَى. وَلَعَلَّ مِمَّا يَوْمِيٌّ إِلَى أَنَّ الْقَوْمَ لَمْ يَقْصِدُوا إِلَى حَصْرِ تَشَابُهِ الْفَعْلَيْنِ فِي الْعَمَلِ، أَنَّهُمْ عَبَّرُوا عَنِ الْعِلَاقَةِ بَيْنَهُمَا بِمِصْطَلَحِ "الْإِجْرَاءِ" دُونَ "الْإِعْمَالِ"، فَقَالُوا: "إِجْرَاءُ الْقَوْلِ مَجْرَى الظَّنِّ"، وَلَمْ يَقُولُوا - مَثَلًا - : "إِعْمَالُ الْقَوْلِ عَمَلُ الظَّنِّ".

وَتَفْصِيلًا لِلأَمْرِ أَقُولُ: بَاتَ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْقَوْلَ شَأْنُهُ - كَمَا اسْتَبَانَ مِنْ مَبَاحِثِ فَائِتَّةٍ - أَنَّ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَهُ جُمْلَةٌ أَنْ تُحْكِي، ضَرَبَ قَوْلِكَ: "قَالَ زَيْدٌ: عَمَرُوا

١. ابن يعيش، شرح المفصل: ٧ / ٧٩.

مُنطَلِقٌ"، و"تَقُولُ: زَيْدٌ مُنطَلِقٌ"^(١). وَيَكُونُ الْقَوْلُ حَسَبَ هَذَا، قَوْلًا مِنْ نَاحِيَتِي اللَّفْظِ
وَالْمَعْنَى، بِمَعْنَى أَنَّكَ هُنَا تَتَلَفَّظُ بِجُمْلَةٍ تَتَقَلَّبُ مِنْ غَيْرِكَ.

وَلَكِنْ، قَدْ يُؤْتَى بِالْقَوْلِ مَعَ إِرَادَةِ لَفْظِهِ مِنْ دُونَ مَعْنَاهُ، وَيَكُونُ الْقَوْلُ حِينئِذٍ
بِمَعْنَى الظَّنِّ، فَيُصْبِحُ قَلْبِيًّا، فَيَنْصَبُ الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ، كَمَا يَنْصَبُهُمَا "ظَنَّ". فَقَدْ يُقَالُ
- عِنْدَ مَنْ يُجَوِّزُونَ - : "قُلْتُ خَالِدًا مُسَافِرًا". وَلَيْسَ مَعْنَاهَا أَنْئِذٍ: "إِنِّي تَلَفَّظْتُ بِهِذِهِ
الْكَلِمَاتِ"، بَلْ: "ظَنَنْتُ خَالِدًا مُسَافِرًا"، "فَلَا يَكُونُ النَّصْبُ إِلَّا بَعْدَ إِجْرَاءِ الْقَوْلِ مَجْرَى
الظَّنِّ، وَأَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى كَوْنِهِ بِمَعْنَى التَّلَفُّظِ"^(٢). وَكَمَا جَازَ "قُلْتُ خَالِدًا مُسَافِرًا" عَلَى
الظَّنِّ، يَجُوزُ مِنَ الطَّرِيقِ نَفْسِهَا بِالْقَدْرِ نَفْسِهِ: "قُلْتُ أَنَّ خَالِدًا مُسَافِرٌ"^(٣).

وَالْمَشْهُورُ أَنَّ لِلْعَرَبِ فِي ذَلِكَ مَذْهَبَيْنِ^(٤): أَحَدُهُمَا - وَهُوَ عِنْدَ عَامَّةِ
العرب - أَنَّ الْقَوْلَ يَجُوزُ إِجْرَاؤُهُ مَجْرَى الظَّنِّ مَعَ الِاسْتِفْهَامِ وَالْخَطَابِ وَالِاسْتِقْبَالِ،
وَأَلَّا يُفْصَلَ بَيْنَ الِاسْتِفْهَامِ وَفَعْلِ الْقَوْلِ بِفَاصِلٍ، كَقَوْلِكَ: "أَتَقُولُ زَيْدًا قَائِمًا؟"^(٥). وَأَمَّا
الثَّانِي - وَهُوَ مَذْهَبُ بَنِي سُلَيْمٍ - فَيُجِيزُونَ ذَلِكَ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطِ شَيْءٍ،
سِوَا وَجِدَتْ فِيهِ الشَّرُوطُ الْمَذْكُورَةُ أَوْ لَمْ تَوْجَدْ.

١. انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢ / ٥٨.

٢. فاضل صالح السامرائي، معاني النحو: ٢ / ٢٤.

٣. وإجراء القول مجرى الظن ليس بغريب عن اللهجات العربية المحكية اليوم، إذ تسمع من يقول من الطلاب معلقاً على علامة حصلها في امتحان ما: "أنا قلت رَحَّ أجيب علامة أحسن"، أي: "ظننت أنني سأحصل على علامة أحسن".

٤. انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ٣٧٨-٣٨١. وانظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢ / ٥٧-٦٣.

٥. قيل إنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَعْمَلُ الْقَوْلَ عَمَلَ الظَّنِّ طَبَقًا لِلشَّرُوطِ الثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ، خَيْرًا كَانَ الْكَلَامُ أَوْ اسْتِفْهَامًا. فَتَكُونُ الْمَذَاهِبُ وَفَاقًا لِهَذَا ثَلَاثَةً. انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: ١

٢٥٢ /

ويديهي أن القول قد يستوفي شروط إجرائه مجرى الظن، ومع هذا لا يُجرى مجراه^(١)، كقول مولانا الحق - سبحانه - : «أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى»^(٢). ولو كان جارياً مجراه لقال الله - تعالى - جده - : (أَمْ تَقُولُونَ أَنْ إِبْرَاهِيمَ...)، بفتح الهمزة في (أَنْ). ولكنه - جل - لم يقل، لأن هذا لم يكن مجرد ظن منهم أو تفكير، إنما هو قولهم، والله - تقدست أسماؤه - نافله عنهم. فإجراء القول مجرى الظن، إذن، متعلق بالقصد والمعنى أول الأمر وآخره. فقد تجتمع الشروط المذكورة ولا تتوفر للناطق إرادة إجراء القول مجرى الظن، لأنه في سبيله إلى نقل قول محكي متلفظ به.

كما أنه ليس معنى أن بني سليم يجرون القول مجرى الظن مطلقاً، أنهم يجرون ذلك من دون نظر إلى المعنى، بل لا ينصبون إلا إذا أرادوا معنى الظن، وقصدوا معنى الجملة، فإن قصدوا التلفظ بها لم يكن إلا الرفع^(٣).

ومن جهة ثانية، ينبغي التنبيه إلى أمر أحسب أنه بالغ الدقة جدير بالتثبت. وهو أنه ليس كل موقف أو سياق صالحاً لأن ترد فيه بنية على شاكلة "أقول زيداً قديماً؟". إذ ترد بنية الاستفهام هذه في الموقف الذي يظهر فيه القائل سائلاً شخصاً أمامه، أو على اتصال به، عن ظنه. والسؤال عن الظن ليس إلا سؤالاً عن الرأي. فإن قلت لمحدثك: "أقول زيداً قديماً؟"، فهو بمعنى: "ما قولك، أو ما رأيك، أو ما ظنك في زيد: هل سيأتي؟".

١. انظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ص ٥٤١.

٢. البقرة ٢: ١٤٠.

٣. فاضل صالح السامرائي، معاني النحو: ٢ / ٢٥.

ومثال هذا أَنَّكَ إِذَا كُنْتَ تُشَاهِدُ أَنْتَ وَصَدِيقٌ لَكَ فَلَمَّا، الْأَحْدَاثُ فِيهِ مُتْصَارِعَةً. فَإِنَّكَ - فِي أَحَدِ مَشَاهِدِ الْفِلمِ الْمُتَأَخَّرَةِ مَثَلًا - قَدْ تَوَدُّ سُؤَالَ صَدِيقِكَ عَنِ الْمَصِيرِ الَّذِي سَيُؤَوَّلُ إِلَيْهِ بَطْلُ الْفِلمِ، فَتَسْأَلُ: "أَتَقُولُ الْبَطْلَ مَيِّتًا نِهَائِيَةَ الْفِلمِ؟"، أَوْ "أَتَقُولُ أَنَّ الْبَطْلَ مَيِّتٌ آخِرَ الْفِلمِ؟"، أَيْ: "أَتُظَنُّ أَنَّ الْبَطْلَ سَيَمُوتُ؟". فَالْفِعْلُ (قَالَ) هَهُنَا مُجْرِيٌّ مُجْرَى الظَّنِّ. وَهَذَا قَدْ يُفْهَمُنَا لِمَ كَانَ إِجْرَاءُ الْقَوْلِ مُجْرَى الظَّنِّ مَشْرُوطًا، عِنْدَ عَامَّةِ الْعَرَبِ، بِكَوْنِ فِعْلِ الْقَوْلِ مُسْتَقْبَلًا مَسُوقًا ضَمَنَ اسْتِفْهَامِ مُوجِّهِ لِمُخَاطَبِ. فَأَنْتَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَ رَأْيَ مَنْ هُوَ أَمَامَكَ، فَلَنْ تَجِدَ إِلَّا الْاسْتِفْهَامَ وَسِيلَةً لِعَوِيَّةٍ لَطَلَبِ الْفِهمِ. قَالَ ابْنُ يَعِيشَ: "فَأَمَّا اسْتِطْرَاطُ الْاسْتِفْهَامِ فَلَأَنَّ بَابَهُ أَنْ يَقَعَ مَحْكِيًّا، وَلَا يَدْخُلُ فِي بَابِ الظَّنِّ إِلَّا مَعَ الْاسْتِفْهَامِ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُسْأَلُ عَنِ قَوْلِهِ إِذْ ذَاكَ ظَاهِرٌ، إِنَّمَا يُسْأَلُ عَنِ مَا يَجْنُهُ وَيَعْتَقِدُهُ لِحَفَائِهِ. وَأَمَّا اسْتِطْرَاطُ الْخِطَابِ فَلَأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُسْأَلُ عَنِ ظَنِّ غَيْرِهِ، إِنَّمَا يُسْأَلُ عَنِ ظَنِّ نَفْسِهِ"^(١).

وَمِنْ هَذَا مَا وَرَدَ فِي مَسْنَدِ أَحْمَدَ، مِنْ حَدِيثِ مِحْجَنِ بْنِ الْأَدْرَعِ، قَالَ: "...ثُمَّ أَقْبَلْنَا"^(٢)، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِبَابِ الْمَسْجِدِ، قَالَ: إِذَا رَجُلٌ يُصَلِّي، قَالَ: أَتَقُولُهُ صَادِقًا؟ قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، هَذَا فَلَانِ، وَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ"^(٣). وَقَسِيمٌ هَذَا الْحَدِيثِ حَدِيثُ بَرِيدَةَ الْأَسْلَمِيِّ: "...قَالَ: فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْقَابِلَةِ خَرَجَ بَرِيدَةُ عِشَاءً، فَلَقِيَهُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، فَأَخَذَهُ بِيَدِهِ، فَأَدْخَلَهُ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا صَوْتُ الرَّجُلِ يَقْرَأُ، فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : "أَتَقُولُهُ مُرَاعٍ"^(٤)؟ فَقَالَ بَرِيدَةُ:

١. ابن يعيش، شرح المفصل: ٧ / ٧٩.

٢. أي: مِحْجَنَ وَالنَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - .

٣. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، أول مسند البصريين، حديث مِحْجَنِ بْنِ الْأَدْرَعِ.

٤. كذا.

أَتَقُولُهُ مُرَاءٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : لا، بل مؤمنٌ مُنِيبٌ" (١).

ومثلُ هذا السياقُ هو بالضبط، دونَ غيره، المقصودُ بما نحنُ فيه من حديثٍ عن إنزالِ القولِ مَنْزِلَةَ الظنِّ. ومن الواضحِ أَنَّ المُستفهمَ لا يكونُ حينئذٍ شاكاً، كما فهمَ صاحبُ "اللباب" (٢)، أو وهم. فكلُّ ما هنالك أَنَّ المُستفهمَ يَطْلُبُ رأيَ مُحدِّثِهِ أو ظنَّهُ في قضيَّةٍ ما، ليس غير. ويترتَّبُ عليه أنْ يُقالَ: رغمَ أَنَّ القولَ المُجرى مجرى الظنِّ قولٌ في ظاهرِ اللفظِ، إلا أَنَّهُ ليسَ له أدنى علقٍ بِنقلِ الكلامِ، فبحسبِ (قال) الظنِّيَّةِ هذه، لا يكونُ الناطقُ السائلُ قاصداً إلى نقلِ الكلامِ البتَّة.

وكثيراً ما يَتَمَثَّلُ لِخاطري أَنَّ هذا المبحثَ، إجراءَ القولِ مجرى الظنِّ، مُرتبِطٌ ارتباطاً وثيقاً بما جاءَ في موضِعِهِ من البحثِ ممَّا خَلَّفناه ظَهْرِيّاً. فإذا كانَ فعلُ القولِ - كما تجلَّى - مُوظِّفاً في العربيَّةِ بوصفِهِ الفعلِ الرَّئِيسِ اللازمِ لنقلِ الكلامِ، وتعدَّى الأمرُ - كما تبدَّى - إلى قيامِ فعلِ القولِ بِنقلِ الأفعالِ توطئةً لتمثيلها، فلا عَجَبَ أنْ يَظْهَرَ فعلُ القولِ في هذا المجالِ ناقلاً للأفكارِ مُعَبِّراً عن الآراءِ أو قُلِّ مُسْتَدِرّاً لها. وقد عَبَّرَ "ابنُ يعيَش" عن شيءٍ من هذا حيثُ قالَ: "وقد يُجرونَ القولَ مجرى الظنِّ، فيُعملونهُ عملَهُ. فإذا دَخَلَ على المبتدأ والخبرِ نَصَبَهُما، لأنَّ القولَ يَدْخُلُ على جملةٍ فيتصوَّرُها القلبُ، ويترجَّحُ عندهُ، وذلك هو الظنُّ والاعتقاد، والعبارةُ باللسانِ عنه هو القولُ، فأجروا العبارةَ على حسبِ المُعَبِّرِ عنه.

١. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، باقي مسند الأنصار، حديث بريدة الأسلمي.

٢. انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٢٥٢.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ: هَذَا قَوْلُ فُلَانٍ، وَمَذْهَبُ فُلَانٍ، وَمَا تَقُولُ فِي مَسْأَلَةِ كَذَا، وَمَعْنَاهُ: مَا ظَنُّكَ وَمَا اعْتِقَادُكَ" (١).

والمُسْتَصْفَى مِنْ بَعْدِ هَذَا أَنَّ الْحَيَّرَ الَّذِي يَسْتَفْتِيهِ فِعْلُ الْقَوْلِ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَيَنْشَطُ فِيهِ هُوَ: اللِّسَانُ لِنَقْلِ الْكَلَامِ، وَالْمَكَانُ لِنَقْلِ الْأَفْعَالِ، وَالْأُدْهَانُ لِنَقْلِ الْأَفْكَارِ.

وَنَمَّةٌ مَوْقِفٌ ثَانٍ نَسْتَحْسِنُ إِيرَادَهُ، لِأَنَّهُ قَرِيبٌ جِدًّا مِنْ سَابِقِهِ الْمَضْرُوبِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَلَبَّسَهُ. وَهُوَ أَنْ يَذْكَرَ شَخْصًا يُحَاوِرُكَ رَأْيًا سَيِّئًا أَوْ غَرِيبًا، فَيُدْفَعُكَ ذَلِكَ إِلَى أَنْ تُعِيدَ ذِكْرَ رَأْيِهِ، وَتَتَقَلَّهَ مِنْهُ إِلَيْهِ، تَعَجُّبًا مِنْكَ أَوْ إِنكَارًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، وَلَكِنْ بِتَحْوِيلِكَ بِنِيَّةِ كَلَامِهِ وَوَجْهَتَهُ مِنَ الْإِخْبَارِ إِلَى الْاسْتِفْهَامِ.

وَنَضْرِبُ لِهَذَا مَثَلًا رَجُلًا، اسْمُهُ صَلَاحٌ، لَكَ عَلَيْهِ دَيْنٌ كَبِيرٌ، فَجَاءَكَ مَنْ يُخْبِرُكَ، وَلَيْكُنْ خَالِدًا، بِأَنَّ مَدِينَتَكَ صَلَاحًا، قَدْ سَافَرَ إِلَى أَسْتْرَالِيَا مُهَاجِرًا، وَلَمْ يَكُنْ قَدْ اسْتَأْذَنَكَ أَوْ أَعْلَمَكَ بِسَفَرِهِ. فَعِنْدَمَا يَقُولُ لَكَ خَالِدٌ - مَثَلًا - : "هَلْ عَرَفْتَ الْخَبَرَ؟ لَقَدْ هَاجَرَ صَلَاحٌ إِلَى أَسْتْرَالِيَا". فَيَتَوَقَّعُ أَنْ تَتَمَلَّكَ الدَّهْشَةُ حِينئِذٍ، فَتَقُولَ مُنْكَرًا أَوْ غَاضِبًا أَوْ مُتَعَجِّبًا: (أَتَقُولُ: "هَاجَرَ صَلَاحٌ إِلَى أَسْتْرَالِيَا؟")، نَاقِلًا الْكَلَامَ نَقْلًا حِكَايِيًّا كَمَا صَدَرَ مِنْ مُخْبِرِكَ خَالِدٍ. أَوْ تَقُولَ مُتَصَرِّفًا فِي كَلَامِهِ: "أَتَقُولُ إِنَّ صَلَاحًا هَاجَرَ إِلَى أَسْتْرَالِيَا؟". وَهَذَا - حَسْبُ - هُوَ السِّيَاقُ الَّذِي يَتَجَلَّى فِيهِ نَقْلُ الْكَلَامِ، فَيَكُونُ هَذَا السُّؤَالَانِ فِي هَذَا الْمَقَامِ دَاخِلَيْنِ بِقُوَّةٍ فِي بَابِ مَا نُقِلَ مِنْ كَلَامٍ.

وَمَا مِنْ شَكٍّ فِي أَنَّ هَذَا الْمَوْقِفَ - الْأَخِيرَ - أْبْعَدُ مَا يَكُونُ عَنْ سِيَاقِ الظَّنِّ، فَلَا يَرُدُّ عَلَى خَاطِرٍ وَاحِدِنَا أَنْ يُجْرِيَ فِيهِ الْقَوْلَ مُجْرَى الظَّنِّ، فَيَسْأَلُ خَالِدًا، فَيَقُولُ: "*أَتَقُولُ (=أَتُظَنُّ) صَلَاحًا هَاجَرَ إِلَى أَسْتْرَالِيَا؟"، أَوْ "*أَتَقُولُ (=أَتُظَنُّ) أَنْ

١. ابن يعيش، شرح المفصل: ٧ / ٧٩.

صلاحاً هاجَرَ إلى أستراليا؟". هما جملتان لاحتتان في مثلِ السياقِ المَضروبِ
ثانياً، لأنَّ المقامَ لا يَسْتَوِعُ الاستِعلامَ عن رأيِ مُكَلِّمِك.

وبموازنةٍ سريعةٍ بينَ الاستفهامِ المُشتمِلِ على القولِ المُنزَّلِ تنزيلَ الظنِّ،
كما في: "أَنقُولُ البَطْلَ مَيِّباً نِهايَةَ الفِلمِ؟"، والاستفهامِ الأخرِ المُضَمَّنِ كلاماً منقولاً
كما في: "أَنقُولُ إِنَّ صلاحاً هاجَرَ إلى أستراليا؟"، نَظْمِنُ إلى تقريرِ أَنَّ الأخيرَ لا
مَحالةٌ مُؤَسَّسٌ على كلامِ خبريِّ سابقٍ، وسبيلُهُ التَّعجُّبُ أو الإنكارُ، ولا يُحتاجُ فيه
إلى جوابٍ. أمَّا الأوَّلُ فغيرُ حَقِيقَةِ الثاني، إذ لا يَنأسُّ على كلامِ خبريِّ كالذي
تأسَّسَ عليه ذلكم، وسبيلُهُ طَلَبُ العلمِ حَولَ ظنِّ مَقابِلِكَ ورأيِهِ، ولذلك فهو مُفْتَقِرٌ
إلى جوابٍ.

وقد أَفضى بعضُ المُتقدِّمِ، إلى أن اسْتَحْكَمَ الأمرُ ببعضِ القومِ، فما كانَ
مِنْهُم إلا أن انقادوا إلى وَضْعِ عكسيٍّ، مُؤدِّاهُ أَنَّكَ أينما رأيتَ (أَنَّ) المَفْتُوحَةَ حالَّةً
بعدَ قولٍ، فلا بُدَّ مِنْ أن تُفسِّرَ الأمرَ سريعاً على أَنَّهُ مِنْ بابِ (قالِ) الظَّنِّيَّةِ، بغَضِّ
الطَّرْفِ عن مُلابساتِ السياقِ وحيثيَّاتِهِ. وهذا لا يَصِحُّ عندي، فقد غدا واضحاً أَنَّ
العربيَّةَ - في عُصورِ لاحقةٍ - أنشأت تَنحو منحىً تَطَوُّرياً، تُمَجِّضُ فيه أداةً واجدةً
لنوعي القولِ: الحِكايةِ والإخبارِ، وهي (أَنَّ). فتَجِدُ مَنْ يَقُولُ بفتحِ الهمزة: "قالَ أَنَّهُ
سيذهب"، كقولِكَ بالكسر: "قالَ إِنَّهُ سيذهب"، ولا فَرْقَ.

فَمِنَ الباجِثِينَ مَنْ يَرى أَنَّ (قُلْتُ) في بَيْتِ الحُطَيْبِيَّةِ (٤٥هـ)، الواردِ مَطْلَعاً
لقصيدةٍ يَصِفُ فيها جَمالاً: (١)

إِذا قُلْتُ أَنِّي آيِبٌ أَهْلَ بَلَدَةٍ وَضَعْتُ بِها عَنهُ الوَلِيَّةَ (١) بِالهِجْرِ (٢)

١. انظره في: خالد بن عبد الله الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح: ٣٨١/١.

بِمَعْنَى (ظَنَّتُ)، مَعَ أَنَّهُ لَا أَثَرَ فِيهِ لِلِاسْتِفْهَامِ، وَفَعَلَ الْقَوْلِ مَسْنَدًا إِلَى مَا لَا خَطَابَ فِيهِ، وَهُوَ "تَاءُ الْمَفْرَدِ الْمُتَكَلِّمِ"، أَيْ مُخَالَفًا بِذَلِكَ الْقَوَاعِدَ الَّتِي قَرَّرَهَا الْجُمْهُورُ وَذَكَرْنَاهَا سَابِقًا.

وَالْغَرِيبُ أَنَّ هَذَا الرَّأْيَ الْقَائِلَ بِأَنَّ (قُلْتُ) فِي الْبَيْتِ بِمَعْنَى (ظَنَّتُ)، إِضَافَةً إِلَى خُرُوجِهِ عَنِ قَوَاعِدِ النِّحَاةِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُمْلَىً مِنَ السِّيَاقِ أَوْ مَفْرُوضًا مِنَ الْمَعْنَى. إِنَّمَا كَانَ مُسَبَّبًا مِنْ فَتْحِ الْهَمْزَةِ فِي (أَنَّ) بَعْدَ (قُلْتُ)، وَلَا شَيْءَ آخَرَ. ف(قُلْتُ) - عِنْدَ بَعْضِ الْبَاحِثِينَ - مَحْكُومٌ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ بِمَعْنَى (ظَنَّتُ)، لِمُجَرَّدِ أَنَّ (أَنَّ) جَاءَتْ بَعْدَ (قُلْتُ)، حَتَّى لَوْ خَالَفَ ذَلِكَ مَعْنَى الْبَيْتِ وَلِغَةِ الْعَرَبِ. قَالَ "مُحَمَّدُ مَحْيِي الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ": "وَرَدَ إِجْرَاءُ الْمَاضِي الْمُسْنَدِ إِلَى تَاءِ الْمُتَكَلِّمِ مُجْرَى الظَّنِّ فِي قَوْلِ الحُطَيْبِ... وَوَجَّهَ الْإِسْتِشْهَادَ بِهَذَا الْبَيْتِ أَنَّ الرِّوَايَةَ فِيهِ بِفَتْحِ هَمْزَةِ "أَنِّي". فَلَوْ لَمْ تَكُنْ "قُلْتُ" بِمَعْنَى "ظَنَّتُ" لَوَجَبَ أَنْ تُكْسَرَ الْهَمْزَةُ، لِمَا عَلِمْتَ مِنْ أَنَّ كَسْرَ الْهَمْزَةِ وَاجِبٌ بَعْدَ الْقَوْلِ الَّذِي تَقْصِدُ بِهِ الْحِكَايَةَ، كَمَا فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى - : ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾^(٣).

فَالْمَعْيَارُ الَّذِي إِلَيْهِ الْإِحْتِكَامُ فِي إِثْبَاتِ مَعْنَى الْقَوْلِ عِنْدَهُ، سِوَاهُ أَكَانَ الظَّنُّ أَمْ الْقَوْلُ الْمَعْهُودَ، لَيْسَ الْمَعْنَى وَلَا السِّيَاقُ، بَلْ كَسْرُ الْهَمْزَةِ وَفَتْحُهَا. وَلَمْ يَتَوَقَّفْ "عَبْدُ الْحَمِيدِ" قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا لِيُشْرَحَ لَنَا الْبَيْتَ وَفَقًّا لِقَوْلِ (الظَّنِّيَّةِ كَمَا يَفْهَمُهَا! بَلْ إِنَّهُ - عَلَى غَيْرِ مَا عَوَّدَنَا - لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْبَيْتِ مِنْ حَيْثُ اللُّغَةُ، فَلَمْ يُفَسِّرْ كَلِمَةً وَاحِدَةً فِيهِ، رَغْمَ كَوْنِهِ شَاهِدًا لُغَوِيًّا!).

١. الوَلِيَّةُ: جَمْعُهَا وَلايَا، كُلُّ مَا يَلِي ظَهَرَ الْبَعِيرِ وَيَكُونُ تَحْتَ الرَّحْلِ (انظر: ابن منظور، لسان العرب: هجر).

٢. الْهَجْرُ: نِصْفُ النَّهَارِ عِنْدَ اشْتِدَادِ الْحَرِّ (انظر: ابن منظور، لسان العرب: هجر).

٣. ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ص ٣٧٩.

لو قلنا إنَّ (قُلْتُ) بِمَعْنَى (ظَنَنْتُ) لم يكن المعنى مُتَّجِهاً. فكيف يستقيم له المعنى عندما يقول: "إِنِّي إِذَا ظَنَنْتُ أَنِّي رَاجِعٌ إِلَى بَلَدَةٍ، فَإِنِّي سُرْعَانَ مَا أُنزِلُ الرَّحْلَ عَنْ ظَهْرِ بَعِيرِي فِي تِلْكَ الْبَلَدَةِ"^(١) في منتصف النهار؟! وسواء فهمت القول بحُسابِهِ ظناً شَكِّياً أو يَقِينياً^(٢)، فإنَّ شَطْرِي الْبَيْتِ يَبْدُونَ غَيْرَ مُتَسَاوِقِينَ. فإذا شكَّ الشاعرُ في عودته إلى تلك البلدة، فكيف يقول تالياً إِنَّهُ سَيَضَعُ الرَّحْلَ عَنْ ظَهْرِ الْبَعِيرِ فِي تِلْكَ الْبَلَدَةِ؟! أمَّا إِذَا كَانَ الْقَوْلُ بِمَعْنَى الظَّنِّ الْيَقِينِيِّ، فلا معنى لأنَّ يَقُولَ إِنَّهُ مَا إِنَّ يَتَأَكَّدُ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى بَلَدَةٍ حَتَّى يُسَارِعَ إِلَى إِنْزَالِ الرَّحْلِ وَقَتَ الْهَاجِرَةِ.

أمَّا الرَّأْيُ الْوَجْهُ فَهُوَ أَنْ يُقَالَ إِنَّ (قُلْتُ) بِمَعْنَى الْقَوْلِ الْمَعْهُودِ فِي الْأَذْهَانِ، الدالُّ عَلَى الْقَوْلِ لَفْظاً وَمَعْنَى، بل أكثر من هذا، إذ لَشِدَّةُ تَعَلُّقِ الْقَوْلِ فِي بَيْتِ الْحَاطِيَةِ بِالْقَوْلِ الْمَسْمُوعِ، فَإِنَّهُ يَأْتِي بِمَعْنَى الْإِعْلَانِ وَرَفْعِ الصَّوْتِ. فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: "مَا إِنَّ أُعْلِنَ عَنْ عُودَتِي إِلَى بَلَدَةٍ مَا، حَتَّى أَرَى فِيهَا ظُهُراً وَأَنَا أُنزِلُ الرَّحْلَ"، وفي هذا كنايةٌ لطيفةٌ عن شِدَّةِ سُرْعَةِ جَمَلِهِ. وهو الأمرُ الَّذِي يَتَّفِقُ مَعَ الْبَيْتِ الْآتِي مُبَاشَرَةً، الَّذِي يَصِفُ فِيهِ سُرْعَةَ الْجَرِيِّ:

تَرَى بَيْنَ مَجْرَى مِرْفَقَيْهِ وَثِيلِهِ^(٣) هَوَاءً كَفَيْفَاةٍ بَدَا أَهْلُهَا قَفْرٌ

غَيْرَ أَنَّ مِنَ الْمَقْطُوعِ بِهِ أَنَّ (قَالَ أَنْ) فِي قَوْلِ الْبَحْتَرِيِّ (٢٨٤هـ) :

أَعْرَضْتُ حَتَّى خِلْتُ أَنِّي ظَالِمٌ وَعَتَبْتُ حَتَّى قُلْتُ أَنِّي مُذْنِبٌ

١. الباء في (بها) من البيت تعني (في) الظرفية المكانية، والهاء ترجع إلى البلدة.

٢. انظر: ابن منظور، لسان العرب: (ظنن).

٣. الثيل: وعاء قضيبي البعير (انظر: ابن منظور، لسان العرب: ثيل).

على معنى الظنّ. وذلك أنّه قد يُوازَنُ في هذا البيتِ بينَ قولِهِ في الشطرِ الأوّلِ:
(خَلْتُ أَنِّي ظَالِمٌ)، وقولِهِ في الشطرِ الثاني: (قُلْتُ أَنِّي مُذْنِبٌ). وطبيعيّ أنّ يكونَ
مؤدّي هذه المُقابَلَةِ التَّسْوِيَةَ بينَ (خَلْتُ) و(قُلْتُ) من حيثِ الدلالةُ.

ولابنِ الهَبَّارِيَّةِ (٥٠٩هـ) قصيدةٌ تَفَعُّ في مئةٍ وستَّةِ أبياتٍ، قائمةٌ كُلُّها على
السردِ القصصيّ، وتُحوي حواراً مُمتدّاً بينَ أطرافٍ عدَّة. وقد وَرَدَ القولُ فيها دالّاً على
لَفْظِ القولِ ومعناه اثنتينِ وثلاثينِ مرَّةً. بل إنّ أولَ كلمةٍ في المَطَّلَعِ (قال):

قال: نَعَمْ، خَرَجْتُ فِي جَمَاعَةٍ تاجِرَةٍ، لِكُلِّنا بِضَاعَةٌ

فإذا ما قرأت - في سياقٍ كهذا - بيتاً يشتملُ على (قالَ أنّ)، فالمرجّحُ أنّ يميلَ بكَ
الفكرُ إلى تغليبِ أنّ يكونَ المقصودُ بالقولِ لفظُهُ ومعناه معاً. وهو الأمرُ الحاصلُ
في البيتِ الحادي والستين:

قالَ لَهُ الشاطرُ أنّ العَلْبَةَ أنّ يُدْرِكَ الإنسانُ ما قدَّ طَلَبَهُ

تأملُهُ تجدُ فيه مُرَجَّحاً آخَرَ يُنْضَافُ إلى ما ذُكِرَ من مُرَجِّحاتٍ واردةٍ في السياقِ
العامِّ. فد(قالَ) فيه لا يُمكنُ أحداً أن يقولَ في شأنها إنّها للظنّ هنا، لاكتِمالِ
عناصرِ القولِ هنا، من قائلٍ ومقولٍ ومقولٍ له. ثمّ إنّك لا تستطيعُ أن تُجِلَّ (ظنّ)
محلَّ (قال): " * ظنّ لَهُ الشاطرُ أنّ العَلْبَةَ ...". إذن، فلا مناصَّ من الاعترافِ بأنَّ
البيتَ مُنطَوِّ على قولٍ هو قولٌ لفظاً ومعنى، مع أنّه متبوعٌ ب(أنّ) مفتوحةٍ الهمزة.

كما نجدُ في نونيةِ ابنِ قيمِ الجوزيّةِ (٧٥١هـ)، البالغةِ ٥٨٠٤ أبياتٍ، البيتين:

وَأَتَى إِلَى حِزْبِ الْهُدَى أَعْطَاهُمْ شِبْهَ الْيَهُودِ، وَذَا مِنَ الْبُهْتَانِ
إِذْ قَالَ أَنَّهُمْ مُشَبَّهَةٌ^(١)، وَأَنْتُمْ ثُمَّ مِثْلُهُمْ، فَمَنْ الَّذِي يَلْحَانِي

ولا يُنظَرُ - في ثاني البيتين - إلى الفعلِ (قال) إلا بعدهِ فعلاً دالاً على القولِ من جهةِ اللفظِ والمعنى. ولا يدْعُونَكَ فتحةِ الهمزةِ في (أَنْ)، الواردةِ بعدَ (قال)، إلى القولِ بأنَّ (قال) آتيةٌ على معنى الظنِّ. إذ لا يستقيمُ لك ذلك هنا أيضاً، بسببِ أنَّ تَمَّةَ قائلاً ومقولاً ومقولاً له. ثُمَّ إِنَّ الْخِطَابَ (وَأَنْتُمْ مِثْلُهُمْ) يفرضُ حواراً دائراً بينَ حزبِ الهدى وَمَنْ يَتَّبِعُهُمْ بُهْتَاناً بِأَنَّهُمْ مُشَبَّهَةٌ مِثْلُ الْيَهُودِ. والتقدير: قال ذلك الذي يدَّعي البُهْتَانَ على حزبِ الهدى، في خطابِهِ للمُهْتَدِينَ: إِنَّهُمْ - أي اليهود - مُشَبَّهَةٌ، وَأَنْتُمْ - في أمرِ التشبيهِ - مِثْلُ الْيَهُودِ.

١. المُشَبَّهَةُ: نَقَرَ مِنَ النَّاسِ أَجْرُوا الصِّفَاتِ، الْوَارِدَةُ فِي الْآيَاتِ الْمُتَشَابِهَاتِ، عَلَى ظَاهِرِهَا مِنْ دُونِهَا تَأْوِيلٍ، تَعَالَى اللَّهُ عُلُوًّا كَبِيرًا. انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٢ / ٧٨.

جريدة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- أحمد بن حنبل (المُتَوَفَّى ٢٤١هـ)، مُسْنَدُ الإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، المَكْتَبُ الإِسْلَامِيّ، ١٩٨٥.
- أحمد مختار عمر، أنا واللغة والمجمّع، ط١، عالم الكتب - القاهرة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- إسماعيل أحمد عمايرة، بحوث في الاستشراق واللغة، ط١، دار البشير - عمّان، مؤسّسة الرسالة - بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- الألويسيّ (المُتَوَفَّى ١٢٧٠هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربيّ - بيروت.
- البخاريّ، صحيح البخاري، تقديم وتحقيق وتعليق: محمود النواوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد خفاجي، مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة، مطبعة الفجالة الجديدة، ١٣٧٦هـ.
- برجشتراسر، التَطَوُّرُ النُّحُوِيُّ لِللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، أخرجهُ وَصَحَّحَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ: رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي - القاهرة، دار الرفاعي - الرياض، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- البغويّ (المُتَوَفَّى ٥١٦هـ)، تفسير البغويّ المُسَمَّى معالِم التنزيل، إعداد وتحقيق: خالد عبد الرحمن العكّ ومروان سوار، ط١، دار المعرفة - بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦.

- الترمذيّ (المُتَوَفَّى ٢٧٩هـ)، سنن الترمذيّ وهو الجامع الصحيح، ضبطه وراجع أصوله وصَحَّحَهُ: عبد الرحمن محمّد عثمان، ط٣، دار الفكر، ١٣٩٨ - ١٩٧٨.
- ابن جَبِّي (المُتَوَفَّى ٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق: محمّد علي النَّجَّار، ط٤، دار الشؤون الثقافيّة العامّة - بغداد، ١٩٩٠م.
- ابن الجوزي (المُتَوَفَّى ٥٩٧هـ)، زاد المسير في علم التفسير، حَقَّقَهُ وَكَتَبَ هَوَامِشَهُ: محمّد بن عبد الرحمن عبد الله، حَرَّجَ أَحَادِيثَهُ: أبو هاجر السعيد ابن بسيوني زغلول، ط١، دار الفكر - بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- خالد عبد الله الأزهريّ (المُتَوَفَّى ٩٠٥هـ)، شرح التوضيح على التصريح، ط١، دار الكتب العلميّة - بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- الرازي (المُتَوَفَّى ٦٠٤هـ)، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، ط١، دار الكتب العلميّة - بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- الزركشيّ (المُتَوَفَّى ٧٩٤هـ)، البُرْهَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، المكتبة العصرية: صيدا - بيروت، ١٩٧٢م.
- ابن السراج (المُتَوَفَّى ٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٤، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- سيبويه (المُتَوَفَّى ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- الطبري (المُتَوَفَّى ٣١٠هـ)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ط٣، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

- عالم سبيط النيلي، النظامُ القرآنيُّ: مقدمةٌ في المنهجِ اللفظيِّ، دار أسامة - عمّان، ١٩٩٩م - ١٤١٩هـ.
- عبد الرحمن محمّد أيّوب، دراسات نقديةٌ في النحو العربيِّ، مؤسّسة الصباح - الكويت.
- ابن عقيل (المُتوفّى ٧٦٩هـ)، شرحُ ابنِ عقيلِ على ألفيةِ ابنِ مالك، ومعهُ كتابُ: منحةُ الجليلِ بتحقيقِ شرحِ ابنِ عقيلِ لمحمّدٍ مُحبيِ الدينِ عبد الحميد، دار الفكر - بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥.
- العكبريِّ (المُتوفّى ٦١٦هـ)، اللباب في عللِ البناءِ والإعرابِ، تحقيق: غازي مختار طليّمات، ط١، دار الفكر المعاصر - بيروت، دار الفكر - دمشق، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- عمر يوسف عكاشة، النحو الغائب: دعوةٌ إلى توصيفِ جديدٍ لنحوِ اللغةِ العربيّةِ في مقتضى تعليمها لغيرِ الناطقين بها، ط١، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر - بيروت، ٢٠٠٣.
- فاضل صالح السامرائيِّ، معاني النحو، ط٢، دار الفكر - عمّان، ١٤٢٣ - ٢٠٠٣.
- فاطمة بنت عبد الرحمن رمضان بن حسين، قضايا عاملِ الجرِّ في الاستعمالِ العربيِّ، ط١، شركة مكة للطباعة والنشر، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ابن كثير (المُتوفّى ٧٧٤هـ)، تفسيرُ القرآنِ العظيمِ، ط١، دار الأندلس - بيروت، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.

- مالك بن أنس (المُتَوَفَّى ١٧٩هـ)، الموطأ، حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ: محمود أحمد القيسيَّة، ط١، مؤسَّسة النداء - أبو ظبي، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- المبرِّد (المُتَوَفَّى ٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: حسن حمد، مُرَاجَعَة: إميل يعقوب، ط١، دار الكتب العلميَّة - بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ابن مجاهد (المُتَوَفَّى ٣٢٤هـ)، كتاب السبعة في القراءات، تَحْقِيق: شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف - القاهرة، مُقَدِّمَة الطبعَة مؤرَّخَة في ١٤٠٠هـ.
- محمد عبد الله جبر، الضمائر في اللغة العربيَّة، ط١، دار المعارف - القاهرة، ١٩٨٣.
- محمَّد العدناني، معجم الأخطاء الشائِعَة، ط٢، مكتبة لبنان - بيروت، ١٩٨٥.
- محمَّد كامل حسين، اللغة العربيَّة المُعاصِرَة، دار المعارف بمصر، ١٩٧٦.
- ابن منظور (المُتَوَفَّى ٧١١هـ)، لسان العرب، ط١، دار صادر - بيروت، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- الموزعيّ (المُتَوَفَّى ٨٢٥هـ)، مصابيح المغاني في حروف المعاني، تَحْقِيق: عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، ط١، دار المنار، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣.
- النسائيّ (المُتَوَفَّى ٣٠٣هـ)، سنن النسائيّ بشرح الحافظ جلال الدين السيوطيّ وحاشية الإمام السنديّ، ط١، دار الفكر - بيروت، ١٣٤٨هـ - ١٩٣٠م.

- ابن هشام (المُنَوَّقِي ٧٦١هـ)، أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ إِلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ، وَمَعَهُ كِتَابُ: عُدَّةُ السَّالِكِ إِلَى تَحْقِيقِ أَوْضَاحِ الْمَسَالِكِ لِمَحَمَّدِ مُحْيِي الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، الْمَكْتَبَةُ الْعَصْرِيَّةُ: صَيْدَا - بَيْرُوتَ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨.
- ابن هشام (المُنَوَّقِي ٧٦١هـ)، شَرَحَ شَذُورَ الذَّهَبِ فِي مَعْرِفَةِ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَمَعَهُ كِتَابُ: مَنْتَهَى الْأَرْبِ بِتَحْقِيقِ شَرَحِ شَذُورِ الذَّهَبِ لِمَحَمَّدِ مُحْيِي الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، دَارُ الْفِكْرِ.
- ابن هشام (المُنَوَّقِي ٧٦١هـ)، مَغْنِي اللَّيِّبِ عَنِ الْكُتُبِ الْأَعْرَابِ، حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ: مَازِنُ الْمُبَارَكِ وَمَحَمَّدُ عَلِيُّ حَمْدُ اللَّهِ، رَاجَعَهُ: سَعِيدُ الْأَفْغَانِي، ط٦، دَارُ الْفِكْرِ، بَيْرُوتَ، ١٩٨٥.
- هِنْرِي فُلَيْشُ الْيَسُوعِي، الْعَرَبِيَّةُ الْفَصْحَى: نَحْوُ بِنَاءِ لُغَوِيٍّ جَدِيدٍ، تَعْرِيبٌ وَتَحْقِيقٌ: عَبْدِ الصَّبُورِ شَاهِينَ، ط١، الْمَطْبَعَةُ الْكَاثُولِيكِيَّةُ - بَيْرُوتَ، ١٩٦٦.
- ابْنُ يَعِيشَ (المُنَوَّقِي ٦٤٣هـ)، شَرَحَ الْمَفْصَّلَ، عَالَمُ الْكُتُبِ - بَيْرُوتَ.

- Charles N. Li, Direct speech and indirect speech: A functional study, in: Direct and Indirect Speech, edited by: Florian Coulmas- Berlin, New York, Amsterdam: Mouton, de Gruyter, 1986.